Federal Ministry
of Education
and Research

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

بالتعاون مع

Deutsche UNESCO-Kommission e.V.
German Commission for UNESCO
Commission Allemande pour l'UNESCO

مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٣١ آذار/مارس – ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩،
بون، ألمانيا

سجلات المؤتمر

مؤلفو هذه الوثيقة مسؤولون عن اختيار وعرض الحقائق التي تتضمنها، والآراء المعرب عنها فيها، وهي ليست بالضرورة آراء اليونسكو، أو وزارة التربية الاتحادية الألمانية، أو اللجنة الألمانية لليونسكو، ولا تلزم ناشريها. والتسميات المستخدمة في هذه الوثيقة وطريقة عرض المواد فيها لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب اليونسكو، أو وزارة التربية الاتحادية الألمانية، أو اللجنة الألمانية لليونسكو فيما يخص الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو السلطات القائمة هناك، أو فيما يتعلق بتعيين حدود أو تخوم ذلك البلد أو الإقليم أو المدينة أو المنطقة المعنية.

ويود منظمو مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الإعراب عن خالص شكرهم لكل من ساهموا في مؤتمر بون، وفي هذه السجلات.

صادرة عن

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
7, place de Fontenoy
75352 Paris 07 SP
France
www.unesco.org

وزارة التربية والبحوث الاتحادية
Hannoversche Straße 28-30
10115 Berlin
Germany
www.bmbf.de/en

اللجنة الألمانية لليونسكو
Colmantstr. 15
53115 Bonn
Germany
www.unesco.de/english
www.bne-portal.de/english

مصمم الوثيقة: شركة ميديا كومباني
طبعت في بون، ألمانيا

© اليونسكو /وزارة التربية والبحوث الاتحادية/ اللجنة الألمانية لليونسكو، ٢٠٠٩

© الصور: اللجنة الألمانية لليونسكو، كورنيليا دانتسكي
وزارة التربية والبحوث الألمانية، آنيت إبيرث، رولند ك. جانكي، لوتس كيستر، رجينا ريبي، بترا شنل، اليونسكو، مانويل ويلمانز، ساشا زيهي

ED/DESD/2009/ME/1

مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم
من أجل التنمية المستدامة

٣١ آذار/مارس – ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بون، ألمانيا

سجلات المؤتمر

تصدير

© UNESCO
كويشيرو ماتسورا

تصدير للسيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو

من المعترف به على نطاق واسع الآن أن مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعقود في بون، ألمانيا، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قد حقق نجاحا باهرا. وأود أن أغتنم فرصة هذا التصدير كيما أعرب مرة أخرى عن امتنان اليونسكو للحكومة الألمانية لكرم استضافتها وحسن تنظيمها لمؤتمر بون، بمناسبة استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

واجتذب مؤتمر بون طائفة متنوعة ثرية من المعنيين الذين أتوا من قارات وبلدان مختلفة، ومن مجموعة من الخلفيات الفنية والمؤسسية لتبادل الآراء بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومناقشة الأولويات والاستراتيجيات الأساسية للنصف الثاني من عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة. ووفر وجود ما يقرب من ٥٠ من وزراء ونواب وزراء التربية في الجزء الرفيع المستوى دليلا آخر على التزام الدول الأعضاء بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، واهتمامهم المتجدد بالعقد، والتوقعات التي يعلقونها على اليونسكو لمناصرة الدور الرئيسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في توفير الاستجابات التعليمية المناسبة للتصدي للتحديات العالمية التي تواجهنا اليوم.

وتمثلت لحظة هامة في المؤتمر بالتأكيد في اعتماد إعلان بون بتوافق الآراء في الجلسة العامة الختامية. ويسلم إعلان بون في معرض تقييمه للتجارب والمعارف المكتسبة في السنوات الأولى من عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة "بأن علينا الآن أن نحول هذه المعارف إلى أعمال". ثم يمضي إلى تعيين خطوات محددة يلزم اتخاذها. وتؤكد هذه الخطوات على أهمية العقد في مواجهة التحديات الخطيرة المطروحة على البشرية في القرن الحادي والعشرين، من تغير المناخ العالمي والتردي البيئي إلى الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي والأوبئة الصحية.

ويبث فينا الزخم الناشئ عن مؤتمر بون طاقة جديدة ويتيح لنا فرصة فريدة لكي نواصل العمل معاً بغية تعزيز جودة التعليم التي تتيح إمكانية أن تصبح التنمية المستدامة واقعا للجميع. وأطلب إلى كل المعنيين بالتعليم، على كل المستويات وفي جميع السياقات، أن يجعلوا التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءا أساسيا من نظرتهم وممارستهم.

كويشيرو ماتسورا
المدير العام لليونسكو

تصدير للسيدة
آنيت شافان وزيرة
التربية والبحوث
الاتحادية في ألمانيا

© BMBF

آنيت شافان

شهدت الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ قدوم ما يزيد على ٩٠٠ مشترك من كل أنحاء العالم إلى بون لحضور مؤتمر اليونسكو العالمي "التعليم من أجل التنمية المستدامة – الانتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة". وتتسم نتائج تبادل الآراء والعمل المشترك في المؤتمر بأنها فائقة الأهمية للسنوات القادمة من العقد.

ولقد أدت الأزمة الاقتصادية والغذائية العالمية، كما يتضح من تقرير الأمم المتحدة الحالي عن الأهداف الإنمائية للألفية، إلى إبطاء التقدم المحرز في الكفاح ضد الفقر والجوع، بل وإلى دحره. ففي هذا العام، يتعرض ٩٠ مليون شخص آخرون إلى الزج بهم في براثن الفقر المدقع. وعلى الرغم من ذلك، يمكن مع توفر الإرادة السياسية الحاسمة والجهود المتضافرة، تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ كما كان مخططا في بادئ الأمر.

وهذا هو السبب في أنه يتعين علينا استثمار المزيد في التعليم. فالتعليم يؤدي دوراً أساسياً في التقدم والتنمية. ويجب أن يكون التعليم أولوية على الصعيد العالمي. ولا بد أن يكون لدينا التزام بالاستدامة في جميع ميادين نظمنا التعليمية. ولهذا يتعين علينا أن نعزز تبادل الآراء بين الدول المعنية وأن نسلط المزيد من الأضواء على أمثلة أفضل الممارسات. إننا نود أن يتعلم كل منا من الآخر. ونود أن نعمل معا.

آنيت شافان
وزيرة التربية والبحوث الاتحادية في ألمانيا

جدول المحتويات

تصدير للسيد كويشيرو ماتسورا،
المدير العام لليونسكو ٤
تصدير للسيدة آنيت شافان،
وزيرة التربية والبحوث الاتحادية في ألمانيا ٥
جدول المحتويات ٦
موجز تنفيذي ٨
الكلمات التي ألقيت في الجلسة العامة الافتتاحية ١١
كلمة ترحيب للسيد كويشيرو ماتسورا،
المدير العام لليونسكو ١٢
كلمة ترحيب للسيدة آنيت شافان،
وزيرة التربية والبحوث الاتحادية في ألمانيا ١٦
كلمة رئيسية لجلالة الملكة رانيا العبد الله، ملكة الأردن ١٩
كلمة رئيسية لغراسيا ماشيل،
وزيرة التعليم والثقافة سابقاً في موزمبيق ٢٠
كلمة شبكة الأصوات الشابة للتعليم من أجل
التنمية المستدامة من جميع أنحاء العالم ٢٣
الجزء الرفيع المستوى ٢٧
الجلسات العامة ٣١
حلقات العمل ٣٩
توليف حلقات العمل ٤٠
المجموعة الأولى من حلقات العمل: ملاءمة التعليم من أجل التنمية المستدامة للتصدي للتحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة
حلقة العمل ١: التعليم من أجل استدامة الموارد المائية:
نقاط التلاقي بين العقود ٤٥
حلقة العمل ٢: تعزيز الاستجابة التعليمية لتغير المناخ على المستوى الدولي ٤٨
حلقة العمل ٣: تعزيز أنماط العيش المستدامة والاستهلاك المسؤول من خلال
التعليم من أجل التنمية المستدامة ٥٠
حلقة العمل ٤: التعليم من أجل التنمية المستدامة والحد من أخطار الكوارث:
بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث ٥٣
حلقة العمل ٥: التعليم من أجل الأمن الغذائي ومساهمة التعليم من أجل
التنمية المستدامة فيه ٥٦
حلقة العمل ٦: مرض الإيدز والصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة ٥٧
حلقة العمل ٧: تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في التعليم والتعلم ٥٩
حلقة العمل ٨: الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة:
النهوج التعليمية ٦٠

المجموعة الثانية من حلقات العمل:
إقامة الشراكات للتعليم من أجل التنمية المستدامة ٦٣
حلقة العمل ٩: معازل المحيط الحيوي المدرجة في قائمة اليونسكو باعتبارها مواقع للتعلم من أجل التكامل بين قضايا الاستدامة المحلية والعالمية ٦٤
حلقة العمل ١٠: دور القطاع الخاص في التعليم من أجل التنمية المستدامة ٦٦
حلقة العمل ١١: وسائل الإعلام بوصفها شريكة في التعليم من أجل التنمية المستدامة ٦٨
حلقة العمل ١٢: التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجال الشراكات والتعاون الإنمائي على صعيد الشمال - الجنوب - الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب ٧١

المجموعة الثالثة من حلقات العمل:
تنمية القدرات لخدمة التعليم من أجل التنمية المستدامة ٧٥
حلقة العمل ١٣: المسؤوليات العالمية والواقع المحلي المطلوبان لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق أطر مؤسسية ٧٦
حلقة العمل ١٤: دور المجتمع المدني في التعليم من أجل التنمية المستدامة ٧٨
حلقة العمل ١٥: من الهامش إلى الوسط: ترسيخ التعليم من أجل التنمية المستدامة في الخطط التعليمية والمناهج الدراسية ٧٩
خطة العمل ١٦: تدريب المعلمين على معالجة مواضيع الاستدامة ٨٠
خطة العمل ١٧: رصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة ٨٢

المجموعة الرابعة من حلقات العمل:
التعليم من أجل التنمية المستدامة وعملية التعليم والتعلم ٨٥
حلقة العمل ١٨: الحوار بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة: إيجاد التآزر وإقامة الروابط خدمة للتعليم من أجل عالم مستدام ٨٦
حلقة العمل ١٩: تحسين المدارس في مرحلة الحضانة وفي المرحلتين الابتدائية والثانوية من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة ٨٩
حلقة العمل ٢٠: دور التعليم العالي والبحوث في تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة ٩١
حلقة العمل ٢١: التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم مدى الحياة ٩٣
حلقة العمل ٢٢: التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتطوير المهارات وكفاءات قوة العمل ٩٥

حلقات العمل القائمة على المشروعات ٩٩
معرض مشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة ١٠٧
الأحداث الخاصة ١١٣
المشتركون ١١٥
الفريق الاستشاري الدولي/قوة العمل ١١٦
إعلان بون ١١٨
قرص حاسوبي مدمج يحمل تسجيلا لوثائق المؤتمر

موجز تنفيذي

تم، بمناسبة اقتراب عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من منتصف مدته، عقد "مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة – الانتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة" في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بون، ألمانيا. وجمع المؤتمر نحو ٩٠٠ مشترك من ١٤٧ بلدا، كان من بينهم ٤٩ وزيرا ونائب وزير. وكان من بين المشتركين ممثلون للدول الأعضاء في اليونسكو، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والشباب، والقطاع الخاص، فضلا عن فرادى الخبراء. وتولى تنظيم المؤتمر كل من اليونسكو ووزارة التربية والبحوث الاتحادية الألمانية، بالتعاون مع اللجنة الألمانية لليونسكو. ووضع البرنامج بالتشاور مع فريق استشاري دولي.

واستهدف برنامج اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

١ – تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالا وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

التعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي يتسم بالأهمية لجميع أنواع التعليم ومستوياته وسياقاته، هو نهج للتعليم والتعلم القائمين على الأفكار النبيلة والمبادئ التي ترتسي عليها الاستدامة. والتعليم من أجل التنمية المستدامة يتناول مسائل أساسية مثل حقوق الإنسان، والحد من الفقر، وأسباب العيش المستدامة، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وحماية الثقافات الأصلية بطريقة متكاملة. ومن ثم فإنه يشكل نهجا شاملا للتعليم والتعلم الجيدين. والتعليم من أجل التنمية المستدامة، بعلاجه للمشاكل التي تواجهها البشرية في عالم تسوده العولمة، سيشكل مقاصد ومحتوى التعليم في مجموعه في الفترة القادمة – والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو في واقع الحال تعليم للمستقبل.

٢ – تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

يجب أن تنظر برامج التنمية المستدامة جميعها، بما فيها التعليم من أجل التنمية المستدامة، في المجالات الثلاثة للاستدامة – البيئة، والمجتمع، والاقتصاد، مع كون الثقافة بعدا أساسيا في هذه المجالات. وبالنظر إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتناول السياقات المحلية للاستدامة، فإنه سيتخذ أشكالا شتى عبر العالم. وتشاطر أفضل الممارسات والتجارب والمناظير المختلفة حيوي الأهمية لتحديد الاحتياجات الأساسية، ووضع نهوج ممكنة الإتباع للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٣ – استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

حان الوقت للدول الأعضاء في اليونسكو والجهات المعنية الأخرى، بعد أربع سنوات من بداية العقد، لتقييم النجاحات والتحديات الناشئة عن تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى الآن. وتوفر النتائج التجريبية والتقارير العالمية والإقليمية المنبثقة عن العملية الأولى للرصد والتقييم – التي تتناول هياكل وسياقات العمل فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة – نظرة متبصرة على التطورات الحاصلة منذ إطلاق العقد. ومن الأهمية الحاسمة، على هذا الأساس، استخلاص بعض الدروس، بغية تعزيز الجهود وإيلاء الأولوية اللازمة لها، وتحقيق قدر أكبر من النجاح في السنوات المتبقية من العقد.

٤ – إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

من المهم أن يؤدي تحليل التنفيذ حتى الآن وتحديد التحديات والفرص السابقة والبازغة، إلى وضع استراتيجيات جديدة للنصف الثاني من العقد. وتتضمن هذه الاستراتيجيات جملة أمور منها زيادة إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات والخطط والبرامج التعليمية؛ وحشد المزيد من الموارد للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وإقامة شراكات فعالة (وبخاصة عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان

الجنوب)؛ واشتراك الجهات المعنية غير المشاركة حتى الآن في تنفيذ العقد. ونوقشت في هذا السياق مسائل التنمية المستدامة البازغة والاستجابات التعليمية لها.

وفي الجلسة الافتتاحية، حددت غراسيا ماشيل وزيرة التربية والثقافة سابقا في موزمبيق السياق العام للمؤتمر، بتذكرة المشاركين في كلمتها الملهمة بضرورة الوفاء بالوعود المقدمة في جومتين ودكار بشأن التعليم للجميع والتنمية البشرية المستدامة. وساهمت جلالة الملكة رانيا العبد الله، ملكة الأردن برسالة عبر الفيديو.

وأتاحت **الجلسات العامة التي تلت ذلك** فرصا لجميع المشتركين للتعرف على المسائل ذات الأهمية الرئيسية للعقد ومناقشتها. وتركزت إحدى الجلسات العامة على عملية رصد وتقييم العقد، مع تقديم عرض للاستنتاجات الأساسية التي خلص إليها مشروع تقرير اليونسكو العالمي عن سياق وهياكل التعليم من أجل التنمية المستدامة، والمناظير الإقليمية. وفي الجلسة العامة النهائية، اعتمد المشتركون إعلان بون بتوافق الآراء.

وفي جزء رفيع المستوى، ناقش ٤٩ وزيرا ونائب وزير للتربية، ورؤساء لوكالات تابعة للأمم المتحدة المنجزات والسبل المقبلة بشأن تنفيذ العقد، ونظروا في إسهام التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم الجيد. وشدد الوزراء على أن التعليم من أجل التنمية المستدامة من بين الدوافع الأساسية للاستدامة، وعلى أن من الضروري تعجيل الإجراءات المتخذة في النصف الثاني من العقد، وعلى أن من الأهمية الملحة التحرك نحو الممارسات الأكثر استدامة.

وعالجت **اثنتان وعشرون حلقة عمل**، نسقتها مجموعة واسعة من الجهات المعنية من المجتمع المدني، إلى الحكومات، وإلى وكالات الأمم المتحدة، مسائل مواضيعية واستراتيجية معينة تتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقسمت هذه المسائل إلى أربع مجموعات مواضيعية على النحو التالي: أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة للتصدي للتحديات الأساسية للتنمية المستدامة؛ وإقامة شراكات لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وتنمية القدرات على التعليم من أجل التنمية المستدامة، والتعليم من أجل التنمية المستدامة وعملية التعليم – التعلم.

وعُقدت في بون وفيما حولها **حلقات عمل قائمة على المشروعات** أتاحت للمشتركين الفرصة لتبادل الآراء بشأن أفضل الممارسات مع منظمات المشروعات المحلية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المنطقة وفيما بينهم. وأكملت حلقات العمل القائمة على المشروعات المعقودة خارج المقر برنامج المؤتمر بتوفير تجارب عملية فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية

وقدم **معرض لمشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة** أقيم في مقر المؤتمر ٢٥ مشروعا لممارسات جيدة محددة اختيرت من كل أنحاء العالم تمثل نهجا مختلفة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والجهات المعنية به. وعرضت خمسة مشروعات لكل منطقة من مناطق العالم.

وجرت في أثناء المؤتمر **تسعة أحداث خاصة**، نظمتها مجموعة واسعة من المؤسسات. وارتبطت مواضيع الأحداث الخاصة ارتباطا وثيقا بأهداف المؤتمر الأربعة، وكان لها تركيز عالمي أو إقليمي.

وفي اليوم السابق للمؤتمر العالمي، جمعت **شبكة الأصوات الشابة من كل أنحاء العالم للتعليم من أجل التنمية المستدامة** بين ٢٥ شابا من مختلف بقاع العالم ملتزمين التزاما شديدا بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وناقش المشتركون في حلقة العمل التعليم من أجل التنمية المستدامة في بلدان كل منهم، ونظروا فيما ينبغي أن تكون عليه مشروعاتهم المشتركة والانفرادية لتنفيذ العقد في نصفه الثاني. وقدمت نتائج حلقة العمل في الجلسة العامة الافتتاحية للمؤتمر.

ويبين **إعلان بون**، الذي صيغ باتباع نهج شفاف وجامع وتشاركي واعتمد بتوافق الآراء في الجلسة العامة الختامية، المناقشات التي دارت في المؤتمر، ويوفر التوجيه الاستراتيجي للنصف الثاني من العقد. ويؤكد على أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة في الحالة العالمية الراهنة. ويطالب بعقد اتفاق مع الحركة العالمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة يرمي إلى تحسين المعارف والمهارات والكفاءات، وتعزيز القيم والمواقف الموجهة نحو الانتقال إلى عالم أكثر عدلا وإنصافا ويتوفر له قدر أكبر من مقومات الاستمرار. ويؤكد، بصفة خاصة في ضوء السياق الحالي للأزمات المالية والاقتصادية والتحديات العالمية مثل تغير المناخ، على عدد من المجالات الأساسية من بينها: تعزيز الاستجابة التعليمية لتحديات التنمية المستدامة؛ وتنمية وبناء القدرات على التكيف مع التغيير؛ وتشاطر المعارف والخبرات؛ وتعزيز التداوب بين مختلف المبادرات التعليمية والإنمائية. ويطلب إلى الدول الأعضاء واليونسكو توسيع نطاق أنشطتهما في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الكلمات التي ألقيت في الجلسة العامة الافتتاحية

في أثناء الجلسة العامة الافتتاحية، أعرب السيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، والسيدة آنيت شافان، وزيرة التربية والبحوث في ألمانيا الاتحادية، عن ترحيبهما بالمشاركين. وألقت جلالة الملكة رانيا العبد الله، ملكة الأردن، كلمة رئيسية عبر الفيديو، كما ألقت كلمة رئيسية السيدة غراسا ماشيل، وزيرة التعليم والثقافة السابقة في موزمبيق. وألقى شاب وشابة كلمة باسم شبكة "الأصوات الشابة للتعليم من أجل التنمية المستدامة".

كلمة ترحيب للسيد كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو،
ألقاها السيد نيكولاس بيرنت، مساعد المدير العام للتربية باليونسكو:

السيدة وزيرة التربية والبحث في الحكومة الاتحادية بألمانيا،

الرئيس الموقَّر للمؤتمر الدائم لوزراء التربية والشؤون الثقافية في الولايات الألمانية،
السيدة غراسا ماشيل،
السادة الوزراء،
السادة رؤساء الوفود،
السيدات والسادة،

يسرني ويشرفني كثيراً أن أفتتح مؤتمر استعراض منتصف مدة عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة. وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الحكومة الألمانية على حفاوة استضافتها لهذا المؤتمر العالمي، في هذا المكان الرائع في بون. وأعرب عن شكري الخالص للسيدة الوزيرة شافان على كل ما بذلته من جهود لضمان نجاح هذا الحدث الهام.

وإنه لشرف عظيم لنا أن تشاركنا الحضور السيدة غراسا ماشيل، فهي امرأة أفريقية بارزة وقفت دفاعاً عن حقوق الأطفال واحتياجاتهم في كل مكان. وإننا نتطلع ببالغ الشوق إلى كلمتك الرئيسية التي ستلقينها هنا وإلى النظرة المميزة التي تأتين بها في مواضيع هذا المؤتمر. وإنني أتطلع كذلك إلى سماع ملاحظات جلالة الملكة رانيا، ملكة الأردن، التي لم تتمكن، لأسباب خارجة عن إرادتها، من الحضور إلى هنا شخصياً في هذا الصباح. وأعلم شدة أسفها لعدم وجودها هنا في بون، غير أنني واثق بأن أفكارها بشأن الصورة الشاملة للتعليم، التي ستعرض عبر شريط الفيديو، ستكون ملهمة لنا جميعاً.

نيكولاس بيرنت

ودعوني أغتنم هذه الفرصة كي أرحب بكم جميعاً أيها المشاركون الذين يتجاوز عددكم ٩٠٠ مشارك في هذا المؤتمر من شتى المناطق والقطاعات والأوساط المعنية بالعقد. وبينكم أكثر من ٥٠ وزير تعليم أو نائب وزير وممثلون لأكثر من ١٠٠ بلد. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن موضوع هذا المؤتمر، وهو التعليم من أجل التنمية المستدامة، أصبح يمثل عنصراً ذا أهمية متزايدة في البرامج الوطنية. وإنني واثق بأن هذا المؤتمر العالمي، سيمثل بفضل مشاركتكم والتزامكم، معلماً حقيقياً لا خلال فترة العقد فحسب، بل أيضاً في نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة على المدى الأبعد.

وبطبيعة الحال، يكتسي هذا المؤتمر العالمي أهمية بالغة في حد ذاته، بل يمثل أيضاً جزءاً من مجموعة من المناسبات الدولية الهامة في مجال التعليم التي تقيمها اليونسكو في عامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والتي تركز على ما بعد التعليم من أجل التنمية المستدامة، أي على التعليم الشامل والتعليم الأساسي للجميع وتعلم الكبار والتعليم العالي.

وتهدف سلسلة مؤتمرات اليونسكو هذه إلى تشجيع التفكير الفعال والواسع النطاق بشأن قدرة التعليم على التغيير. كما أنها تسعى إلى إشراك صانعي السياسات والباحثين والعاملين المهنيين وطيف من المؤسسات في إعادة توجيه النظم التعليمية، انطلاقاً من التعليم قبل

المدرسي وانتهاء بتعلم الكبار، في سياق التعليم النظامي غير النظامي، على نحو كفيل بتعزيز الإنصاف والتجديد والتنمية المستدامة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،
ثمة توافق عالمي متزايد على وجوب أن يتحد المجتمع الدولي من أجل الإعداد لمستقبل مشترك أفضل في عالم يسعى إلى مواجهة أزمة مالية واقتصادية كبرى، بالإضافة إلى التدهور البيئي وتغير المناخ والتوترات الاجتماعية والنزاعات. وقد تطلعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى هذا التوافق في قرارها بشأن إنشاء عقد الأمم المتحدة للتعليم خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٤، اعترافاً منها بالدور الحاسم الذي يؤديه التعليم في مجال التنمية.

غير أن التعليم لا يعني مجرد التعليم أياً كان نوعه، وإنما يقصد منه التعلم من أجل التغيير وتعلم طرق إحداث التغيير. ويقصد منه خصوصاً محتواه وعملياته التي ستعيننا على تعلم العيش معاً على نحو مستدام. وعندما تتصف النظم التعليمية بعدم المساواة والتمييز والإقصاء، تنطوي على خطر تكريس الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة، بل تزيدها عمقاً. ولهذا السبب، يسعى التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تشجيع التحول إلى نظم التعليم الجامع التي تقوم على احترام التنوع والاعتراف بالترابط بين بعضنا البعض وبيننا وبين البيئة التي نعيش فيها. ويقوم التعليم من أجل التنمية المستدامة على الإيمان بأن لكل فرد الحق في التعلم، والقدرة على المشاركة، وعليه الالتزام بضمان استفادة الآخرين من مكاسب التنمية. وهذا الاعتقاد هو في صميم أهداف التعليم للجميع، بل في صميم الأهداف الإنمائية للألفية برمتها.

وتهدف الاستراتيجيات التي تضعها اليونسكو، بوصفها المنسق العالمي لحركة التعليم للجميع ولعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى الربط بين التعليم الجيد للجميع والغاية النهائية المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة في كل بلد وفي جميع البلدان. غير أن هذه الغاية تتعرض لضغوط هائلة. وثمة إحساس عام بأن الوقت يمضي بسرعة، وأن القرارات الرئيسية يجري إرجاؤها والمماطلة فيها، وأن المعلومات التي تقدم إلى الرأي العام عن مخاطر ذلك لاتزال ضئيلة. ونحن جميعاً، أفراداً ومنظمات وحكومات، أمامنا خيارات صعبة. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة سبيل إلى اعتماد خيارات من تلك الخيارات عن علم أفضل، وفي تناغم أكثر مع المشكلات العاجلة التي تواجهنا، وبتوافق أكبر مع القيم الإنسانية الأساسية التي تربطنا معاً. وعلينا ألا ننسى أبداً أن الخيارات التي نعتمدها اليوم ليست من أجلنا نحن فحسب، بل أيضاً من أجل أجيال المستقبل، أي من أجل أبنائنا وأحفادنا وأبناء أحفادنا. فمن ناحية، لم يعد لدينا خيار بطبيعة الحال. ولابد لمبادئ التنمية المستدامة وقيمها وممارساتها من أن تحتل مكانتها في تدريس الأطفال، وفي التعليم العالي، وأنشطة التعلم التي تتخذ من المجتمع المحلي أساساً لها، وبرامج التدريب في أماكن العمل. وإذا كان هدف التعليم من أجل التنمية المستدامة هو تزويدنا بالمعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة للتصدي للمشكلات التي تواجهنا في القرن الحادي والعشرين، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس خياراً بل ضرورة. ولكي يكون التعليم من أجل التنمية المستدمة مناسباً وحديثاً، ينبغي له أن يهتم اهتماماً جدياً بالقضايا والتحديات الراهنة. انظروا مثلاً إلى تغير المناخ الذي تعلمون أنه سيكون موضوع مؤتمر كبير تعقده الأمم المتحدة في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. فعلى الرغم من أن تغير المناخ ليس الخطر البيئي الوحيد الذي يهدد استدامة المعمورة، فإنه يحظى بأولوية لدى صانعي السياسات والجمهور العام على السواء، لأن آثاره ستطالنا جميعاً. ويمثل التثقيف بتغير المناخ ومن أجله مظهراً مهماً من مظاهر التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ ومنظور التعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي يركز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، يمكن أن يساعد إلى حد كبير على بلورة استجاباتنا. وستضطلع اليونسكو، بدعم من

الحكومة الدنمركية، بتنظيم حلقة تدارس دولية بشأن التثقيف بتغير المناخ في باريس، في أواخر تموز/يوليو. وسوف تستخلص حلقة التدارس هذه دروساً من المناقشات التي تجري هنا في بون، وسوف تقدم بدورها منظوراً تثقيفياً قيماً لمؤتمر كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،
إننا نجتمع هنا في بون للتفكير في كيفية المضي قدماً بجدول أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فإن الاستفادة من الدروس المستخلصة من التجارب باتت ضرورية. فالإطار العالمي لرصد وتقييم عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وضع لتقييم تنفيذ العقد. وسنعرض في هذا الأسبوع المشروع الأخير للتقرير العالمي بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي يركز على الهياكل والآليات التي وضعت من أجل النهوض بجميع أنشطتنا المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وفضلاً عن ذلك، عقدت عدة اجتماعات في بوردو وغوتنبرغ ونيروبي وطوكيو تحضيراً لمؤتمر بون، وسوف تساهم نتائج هذه الاجتماعات أيضاً في مناقشاتنا.

ودعوني أسلّط الضوء على ثلاثة دروس أو نتائج أراها قيمة جداً. أولاً، أهمية الشراكة، إذ لا يمكن لأي هيئة، لا اليونسكو ولا منظومة الأمم المتحدة بأسرها، أن تضطلع بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بمفردها. ففكرة الاستدامة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التعاضد الذي يقتضي العمل معاً لتجاوز المشكلات المشتركة. وعلينا أن نعمل بسرعة، وهذا يعني أيضاً الإسراع في إقامة شراكات بيننا. وإننا في بعض الأحيان نتكلم كلاماً عاماً عن "الشراكات المتعددة الأطراف". بيد أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو من المجالات التي تعتبر فيها هذه الشراكات أمراً ضرورياً. ونحن نعلم أننا نستطيع معاً أن نفعل شيئاً في مجال التعليم ومن خلاله لتهيئة عالم أكثر أمناً واستدامة. وقد شددت اليونسكو دائماً على أهمية الدور الذي ينبغي للمجتمع المدني أن يضطلع به في بعث روح الحماس والالتزام بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي تقدّر الإسهام القيم لمبادرة ميثاق الأرض.

ثانياً، لا يغيب عن بالنا الدور الأساسي للمعلمين والمربين الذي يمثلون الدعامة الأساسية لفعالية برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويوجد حالياً أكثر من ٦٠ مليون معلم في العالم وأعداد لا تحصى من المدرسين غير النظاميين. وهؤلاء يعملون على المستوى المحلي، لكنهم مدعوون إلى معالجة قضايا "عالمية". ولكي يكون التعليم ملائماً وحقيقياً لدى الذين يتلقونه، ينبغي لهم الاعتماد على المدخلات والسياقات والقيم المحلية. ومن هنا ينبغي ألا ننسى أن المعلمين أفراد ينتسبون إلى مؤسسات تعليمية وتربوية وإلى مجتمعات محلية وإلى المجتمع العام، وأنهم يحتاجون إلى الدعم في عملهم.

ثالثاً، من الأهمية بمكان إدراك أن نهج التعليم من أجل التنمية المستدامة لا يقتصر على موضوعات معينة أو حتى على محتوى المناهج التعليمية عموماً، بل إنه يقدم رؤية أشمل للغرض من التعليم وأهدافه، ولأهمية التعليم، وللبيئة التي يمارس التعليم فيها، وللقيم والمبادئ التي ينقلها إلى الذين يتلقونه، ولنوع المهارات والكفاءات والسلوك والمواقف المراد إيجادها. وللتعليم من أجل التنمية المستدامة مواقف مهمة من جميع هذه الاعتبارات التي تدور حول مسألة النوعية.

وإننا ندرك أن عملية "التعليم" في التعليم من أجل التنمية المستدامة ليست مجرد الالتحاق بالتعليم النظامي بل إنها تشمل نطاقاً واسعاً من التجارب والبرامج التعليمية. فإن تركيز وجهة العقد على التعليم الأساسي ومحو الأمية أمر مهم. ومع ذلك، ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يدخل أيضاً في تصميم التعليم الثانوي، والتدريب التقني والمهني، والتعليم العالي، وفي عدد كبير من صيغ التعليم الأخرى التي يمكن أن تسمى تعليماً غير نظامي، وتنمية وتدريباً مهنيين.

وإننا نعتقد بـأن هذا النهج الجامع يشكل حافزاً لتحسين جودة التعليم. وهذا يعني ما يلي:

- التعليم المناسب لمواجهة التحديات الرئيسية التي يطرحها العيش في القرن الحادي والعشرين؛
- والتعليم الذي يمكّن الناس من ممارسة حقوقهم، ويولّد في الوقت ذاته شعوراً بالمسؤولية أقوى؛
- والتعليم الذي يضمن تعليم الفرد التفكير النقدي، وحل المشكلات، والعمل ضمن أفرقة، والقدرة على التحليل والشعور بالثقة في مواجهة الأوضاع التي يشوبها الغموض والصعوبة سواء في أماكن العمل أو في حياتهم عموماً؛
- وأخيراً التعليم الذي ينمّي الموطنة الصالحة على الصعيد المحلي والوطني والعالمي.

وبإمكان التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يسهم في برنامج العمل هذا ذي النوعية الجيدة من عدة نواح مهمة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إطار للشراكة والتعاون، يجمع بين تنوع كبير في المصالح والشواغل، وهو أداة للتعبئة والدعوة تتمكن من خلالها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في شتى أنحاء العالم من التعبير عن التزامها العملي بالتعلم من أجل العيش على نحو مستدام. ولذلك، أصبح ينظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة على أنه عملية تعلم كيفية اتخاذ القرارات التي تراعي مستقبل الاقتصاد والإيكولوجيا والتنمية العادلة لجميع المجتمعات المحلية على المدى البعيد. وبناء القدرة على هذا التفكير الموجه نحو المستقبل يمثل مهمة رئيسية من مهام التعليم.

وتقدم اليونسكو، بصفتها الجهة الميسرة لأنشطة العقد، المساعدة إلى البلدان والمناطق في مجال وضع خطط واستراتيجيات تعليمية تتلاءم مع واقعها وشواغلها المختلفة. ولا يعتبر أي بلد جزيرة قائمة بذاتها حينما يتعلق الأمر بالتنمية المستدامة، وحتى الجزر لا تعد جزراً في هذا السياق! إننا نعيش في عالم مترابط فعلاً، والتجربة التعليمية التي تتجاهل ذلك أو تنكره

المشاركون في الجلسة العامة الافتتاحية

ليس في وسعها تهيئة المواطنين للعيش في واقع هذا الكوكب الصغير.

وأخيراً، أود أن أؤكد أن كل واحد منا يمثل عنصراً من عناصر التغيير وأن بإمكاننا، منفردين أو مجتمعين، الإسهام في إنشاء عالم أفضل. وإننا جميعاً مسؤولون عن تنفيذ العقد سواء على الصعيد المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي. غير أني لا أود أن أجعل هذا الواجب يبدو عبئاً ثقيلاً لأنه، على العكس من ذلك تماماً، وسيلة للتعبير عن إبداعنا وقدرتنا على التجديد والتمتع بالعمل والعيش مع الآخرين من أجل قضية مشتركة.

ودعوني مرة أخرى أعبر عن امتناني لألمانيا لإحاطتها إيانا بدفء الترحيب وكرم الضيافة. وأود كذلك أن أشكر اليابان على عرضها استضافة الاجتماع الختامي للعقد في عام ٢٠١٤. فهذا عرض مقدم في وقت مناسب جداً من بلد كان المحرك الأول لإنشاء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويبقى لي أن أعرب عن أملي بأن يفي هذا المؤتمر بوعده فيشكل تجربة غنية ومجزية لكل من شارك فيه وأن يقنعكم جميعاً، إذا كنتم بحاجة إلى إقناع، بأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة يشكل إطاراً رئيسياً للتعاون من أجل إيجاد عالم أفضل وأكثر استدامة وأمناً.

وشكراً.

كلمة ترحيب للسيدة آنيت شافان،
وزيرة التربية والبحوث الاتحادية في ألمانيا

سعادة السيد بيرنيت، مساعد المدير العام،
أعزائي الزملاء في الحكومات والبرلمانات،
السيدات والسادة،

أرحب بكم أحرّ الترحيب في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. أهلاً وسهلاً بكم في بون، المدينة التي احتضنت مقر حكومة بلدنا من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٩. وأرحب ترحيباً حاراً جداً برئيسة بلدية هذه المدينة.

لقد كان البرلمان الألماني يعقد اجتماعاته في هذا المبنى بالذات الذي نجتمع فيه الآن. أما اليوم فإن بون تعتبر مدينة الأمم المتحدة على ضفاف نهر الراين: حيث توجد مقارّ ١٨ كياناً للأمم المتحدة بين منظمة ومكتب وبرنامج، ويربط بين معظمها الالتزام القوي بالتنمية المستدامة. وقد كانت بون مدينة نشاط غير اعتيادي في الأعمال التي تتعلق بعقد الأمم المتحدة، ولذلك فقد نالت اعتراف اللجنة الوطنية الألمانية بفضلها لما بذلته من جهود لا حصر لها، ونالت لقب المدينة الرسمية لعقد الأمم المتحدة. عزيزتي السيدة ديكمان، رئيسة بلدية مدينة بون، إننا نشعر تماماً بأننا في بيتنا بعقد هذا المؤتمر هنا في بون ونود أن نعرب عن شكرنا لهذه المدينة على دعمها لهذا الحدث.

السيدات والسادة،
سنستعرض هنا عقد الأمم المتحدة وسنلقي نظرة سريعة على المبادرات التعليمية العديدة التي حققت نجاحاً في شتى أنحاء العالم. ونود أن نستفيد من هذه الأيام القلائل للشروع في النصف الثاني من العقد بقوة دافعة وحركة جديدتين.

وإننا نفعل ذلك في وقت أصبح يشهد مشاركة كل من يضطلع بمسؤولية عامة، سواء في المجال السياسي أو التجاري أو في الجمعيات، مشاركة ثابتة في قياس آثار الأزمة المالية التي أصابت

آنيت شافان

بلداننا وأعمالنا التجارية بصورة مدمرة. فقد طاول اضطراب الأسواق المالية جميع القارات. وهذه هي الظروف المحيطة التي نناقش فيها موضوع التنمية المستدامة. وأما السؤال عما هو مطلوب لتحقيق التنمية المستدامة فقد أصبح اليوم سؤالاً ذا أهمية كبيرة. وذلك لأن هذه الأزمة، بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ترتبط بخطر أن نخرج عن المسار المؤدي إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفقدان نقطة مئوية واحدة في معدل نمو البلدان النامية يعيد نحو ٢٠ مليون شخص إلى دائرة الفقر.

ولقد شهد النظام المالي العالمي اضطرابات هائلة، وذلك تحديداً لأن الاستدامة لم تكن الأولوية العليا في التعاملات الاقتصادية. ولم يكن الاقتصاد المستدام والنمو المستدام يعتبران من الأمور المهمة، بينما كان تحقيق أقصى قدر من الربح في الأجل القريب هو الشعار السائد. وأما الأثر القوي لفشل النظام فيطالنا جميعاً. وسيكون وقعه الأشد على أكثر الناس ضعفاً وفقراً. فهؤلاء يدفعون ثمن هذا الاختلال في الاقتصاد العالمي بالعملة الصعبة، إذ إن حياتهم اليومية أصبحت مهددة بالخطر. وإننا نرى اليوم

ما تؤول إليه الحرية بدون المسؤولية. فالعمل وفقاً لمبدأ المسؤولية هو الشرط الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. ومبدأ المسؤولية هذا يعني العمل دائماً على نحو يجعل آثار هذا العمل تتيح استمرار الحياة البشرية بصفة دائمة ولا ينبغي الاهتداء بالربح القصير الأجل، بل بالازدهار المستدام وتوفر الموارد والشروط على المدى البعيد، بما يتيح المشاركة الاجتماعية لأكثر عدد ممكن من الأفراد في شتى أنحاء العالم.

ونحن على قناعة بأن المسائل المتصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة تكتسب في هذا الوضع أهمية حاسمة لسببين اثنين: أولهما ظهور حركة تعنى بمسألة "الازدهار للجميع والتعليم للجميع في العالم كله". فالحصول على التعليم هو أول وأهم شرط لتحقيق التنمية المستدامة. وثانيهما وجوب أن يكون مبدأ الاستدامة جزءاً من صلب التعليم على المستوى العالمي. وأخذ الشباب، في العديد من المؤسسات التعليمية في سائر أنحاء العالم يدركون الأفكار والأعمال ذات الصلة بالاستدامة، ويكتشفون أن لأعمالهم الفردية آثار عالمية. وينبغي لنظام التعليم والمناهج التعليمية للقرن الحادي والعشرين في العالم بأسره أن تعنى بمعرفة السياقات والمضامين التي تجعل معنى الخيارات والأنشطة المستدامة واضحاً وملموساً.

وألمانيا اليوم هي البلد الوحيد الذي يوجد فيه أكثر من ٨٠٠ مشروع تعترف اللجنة الألمانية لليونسكو بأنها مشروعات رسمية لعقد الأمم المتحدة. وهذا تعبير عن التنوع والإبداع في الأنشطة التعليمية

في بلدنا. ويدل هذا العدد الضخم على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة المجتمع المدني. وإذا ألقيتم نظرة على التعليم في ألمانيا، وجدتم أن المعلمين في مدارسنا هم الذي يضطلعون بالدور الأهم فيما يتعلق بتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وفي الوقت ذاته، يزداد اليقين، في هذه الأوقات الاقتصادية العصيبة، بأن التعليم سبيل واسع يؤدي إلى فرص في الحياة للأفراد، وإلى عمليات تفضي إلى مصادر الازدهار في المستقبل. ولهذا السبب، أود التأكيد مرة أخرى بأن علينا أن نجعل أول أولوياتنا بلوغ الهدف الإنمائي للألفية "التعليم للجميع". ويمثل مبدأ المسؤولية الموضوع المحوري للعمل الحكومي الذي يسير في بلدنا جنباً إلى جنب مع قوة المجتمع المدني الذي يساعدنا على أداء هذا الواجب الأساسي. وإذا حالف النجاح هدف "التعليم للجميع" وأتيحت فرص التعليم للجميع وبنوعية جيدة للجميع، أمكننا حينئذ بلوغ هدف آخر من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

وسوف تتمسك ألمانيا بمسؤوليتها. وسنقوم بتنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي التي تقضي بإنفاق نسبة من الدخل القومي الإجمالي في مجال التنمية تبلغ ٠,٥١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وذلك لأننا ندرك بأنه لا يمكن قيام الأمن والازدهار والسلام على نحو دائم إلا من خلال إسهامنا في تحقيق العدالة في العالم. ويتضح للعديد منا أكثر فأكثر في اجتماعاتنا الدولية المدى الذي بلغه التعليم والعلوم والبحث من حيث الأهمية في العلاقات الدولية.وإلى جانب أعمال الوزراء المسؤولين عن مجالات مختلفة، يكتسب التعاون الدولي مزيداً من الأهمية، ولا سيما حينما نركز على التنمية المستدامة كهدف لنا.

وإننا في حاجة إلى إدارة عالمية تنظر نظرة تجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية. وتترتب على الإجراءات المحلية آثار عالمية. ومع ذلك، فإننا كثيراً ما ننسى أن هذا الترابط يحدث هذا

النوع من الآثار الفورية. ولا يزال يُزعم في بعض المناقشات العامة أن المنطق الاقتصادي لا يتلاءم مع المنطق الإيكولوجي. ولا بد أن يكون أكثر ما يميز المناقشات العامة والأنشطة المحددة التركيز على الروابط وأوجه التوافق والتوازنات الجديدة. وينبغي لأسعار المنتجات والخدمات أن تشمل التكاليف التي يتحملها الجمهور العام في مجالات مثل التوازن الإيكولوجي. وستؤدي هذه الشفافية والجهود المبذولة لتحقيق الاقتصاد المستدام إلى سباق في مجال العلوم والبحث. ويركز عملنا لوضع جدول أعمال دولي للبحوث على هذه المسائل بالذات، مسائل التوازنات الجديدة، وأوجه التوافق الجديدة بين التطورات التكنولوجية التي ستساعدنا على ترك التناقضات التي لا تزال تثار حتى يومنا هذا.

وإن مسؤوليتنا تجاه التنمية المستدامة موافقة لمصالحنا بالذات. وتغير المناخ مثال على ذلك، فهو يعرّض للخطر الشروط الأساسية لحياة الجميع. وإننا نشعر بأن الأرض قد أخذت تفقد صبرها يوماً بعد يوم. فعلينا جميعاً أن نتعلم كيف نزداد حرصاً على الثروات الطبيعية من خلال طريقة تفكيرنا بشأنها وتغيير سلوكنا. ولعل الأزمة الراهنة تتيح لنا أيضاً فرصة لإدراك أن البشر جميعاً موجودون على ظهر سفينة واحدة، وكما قال الرئيس الاتحادي هورست كوهلير في كلمته التي ألقاها قبل أيام قليلة في برلين: "إن المصلحة الذاتية في القرن الحادي والعشرين تعني الاهتمام ببعضنا بعضاً".

أما الاستثمار في التعليم فهو استثمار في الجيل القادم، وبذلك يكون استثماراً في مصدر الازدهار والوعي، وما يمكن عمله في المستقبل. وبإمكان عقد الأمم المتحدة، الذي بلغ منتصفه، أن يكون الآن بالذات، وفي هذه الأوقات المثيرة للارتباك قوة محركة ومؤثرة. وجميع المشاريع التي نحن بصدد مناقشتها هنا تبين شيئاً واحداً هو: أن الأمل سيغلب الخوف وأن الإرادة المشتركة لبلورة المستقبل ستدحر النزاع. ولهذا السبب، أود أن أتقدم بالشكر من جميع الذين شاركوا في هذه المبادرات طوال السنوات الماضية من أطفال المدارس والمعلمين والمربين والمدربين وأصحاب المسؤولية في السلطات المحلية، والشركات التجارية، ومنظمات المجتمع المدني. فقد ساهموا جميعاً في جعل هذا العالم عالماً أكثر عدلاً وفي إضفاء المزيد من الأهمية على مسألة الاستدامة.

وأما في النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة فعلينا أن نواصل إبراز صورة التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجب نشر أمثلة على الممارسات الجيدة في جميع أنحاء العالم، وتقديم نماذج من تلك الممارسات للآخرين. كما ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يشغل حيّزاً ملائماً في المناهج الدراسية وفي تعليم المعلمين وتدريبهم.

ما هو تأثير التعليم من أجل التنمية المستدامة؟ وكيف يمكننا تحسينه في المستقبل؟ إن البحوث التربوية في بلداننا بإمكانها أن تزود السياسة بما تحتاجه من حوافز وأجوبة. ولهذا السبب، يجب علينا، في النصف الثاني من العقد، أن نواصل تعزيز جهودنا التي نبذلها لإقامة شبكات دولية في مجال البحوث التربوية. وينبغي لنا أن نجعل من اعتقادنا بأن الاستدامة تمثل حافزاً هاماً للتنمية سمة تميز استجابتنا لمسألتي القدرة التنافسية للنظم التربوية وجوهرها في القرن الحادي والعشرين.

السيدات والسادة،

لقد كانت بون، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، المدينة التي انطلقنا منها باتجاه عالم يسوده مزيد من السلام. واليوم أصبحت بون مدينة للقاءات ومنبراً للحوار العالمي بشأن مستقبلنا المشترك. وأرجو أن يؤثر ذلك على ما تجريه من مناقشات وتبادل للآراء في الأيام المقبلة. وأرجو أن تكون هذه المدينة التي تكثر فيها منتديات الحوار الدولية، مصدر إلهام لنا في محادثاتنا يعطينا قوة دفع جديدة للنصف الثاني من العقد. وانطلاقاً من ذلك، أتمنى لمؤتمركم أن يكون من أنجح المؤتمرات، وأتمنى لكم لقاء ممتعاً، وكثيراً من الحوافز المشجعة الجديدة.

وشكراً.

كلمة رئيسية لجلالة الملكة رانيا العبد الله، ملكة الأردن

قدمت في شكل رسالة مصورة بالفيديو

جلالة الملكة رانيا

يؤسفني أنني لم أتمكن من مشاركتكم حضور هذا المؤتمر. فأنا أدرك مدى أهمية هذا المؤتمر لأن التعليم من أجل التنمية المستدامة بإمكانه تغيير عالمنا، وهناك سبل عديدة يمكننا سلوكها لتحقيق ذلك.

وفي نظري أن البنات والنساء يمثلن جزءاً كبيراً من الحل. ففي الإقصاء والتمييز والفقر وعدم المساواة توسيع للفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وتراجع عما أحرزناه من تقدم مشترك. ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في الوقت الذي تستبعد فيه ٤١ مليون طفلة من دخول المدارس بسبب غياب الصرف الصحي أو بعد آبار المياه عن قراهن أو بسبب الخطر عليهن من طول المسافة بين المدرسة والبيت. وعلى ما للنساء والبنات من دور أساسي في بناء أمم دائمة ومزدهرة، يبلغ عدد الأميات نصف مليار، وتمثل النساء ٧٠ في المائة من فقراء العالم، ومع ذلك لا تبذل جهود كافية للتصدي للعقليات التي لا ترى ضرورة لتعليم البنات. إن بصيرتهن الثاقبة لا تقدر بثمن. ومعرفتهن تعزز إيجاد الحلول. وبراعتهن تنقذ الأرواح.

ولم يبق لنا الآن من عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة إلا ٢٠٠٠ يوم أو أكثر بقليل. فلنجعل كل يوم من هذه الأيام يوماً لأجل البنات والنساء في كل مكان.

وشكراً جزيلاً.

غراسيا ماشيل

كلمة رئيسية لغراسيا ماشيل،
وزيرة التعليم والثقافة سابقاً في موزمبيق

السيدة الوزيرة شافان،
السيد بيرنت،
أصحاب السعادة،
أيها الزملاء والأصدقاء،

دعوني أبدأ بالإعراب عن شكري لليونسكو والحكومة الألمانية على دعوتهما إياي لإلقاء كلمة في هذه الجلسة الافتتاحية.

ها نحن نجتمع مرة أخرى. فقد حضر بعضنا اجتماع جومتيين في عام ١٩٩٠، وحضر كثيرون منا اجتماع داكار في عام ٢٠٠٠. وفي ذينك الاجتماعين، قدمت وعود وكتبت رسائل، ثم غادرنا على عهد بتحقيق تغيير واسع النطاق في تعليم الأطفال. وتحدثنا عن حق جميع الأطفال والشباب والكبار في 'التعليم الذي يشمل التعلّم من أجل للمعرفة، والتعليم من اجل العمل، والتعلّم من أجل العيش معاً، والتعلم من أجل البقاء. وتعهدنا بتوفير التعليم الابتدائي لجميع الأطفال.

والتزمنا في جومتيين وفي داكار وفي عدة عواصم في أنحاء العالم المرة تلو الأخرى بتوفير التعليم وإتاحة فرص الوصول إليه والحرص على نوعيته وأسلوبه ومضمونه. ورغم مرور السنين، لا تزال هذه الالتزامات فيما عدا جزء منها تنتظر الوفاء بها. فمَنْ منّا كان حاضراً عندما قدمت وعود بتمكين جميع أطفال العالم من الحصول على التعليم الجيد، وعندما قدمت وسجلت تعهدات بشأن توفير الموارد اللازمة لجعل الحصول على ذلك التعليم حقيقة واقعة؟ ومَنْ منّا كان حاضراً عندما قدمت تعهدات بأن أي بلد يفتقر إلى الموارد وفي وسعه إعداد خطة تعليمية وطنية شاملة ومحددة التكاليف، سيمنح الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك الخطة؟ ومع ذلك مرت السنوات، وأعدت خطط تعليمية وطنية متنوعة واجه العديد منها نقص الموارد.

أمِن المعقول أنه في عام ٢٠٠٩ لا يزال عشرات الملايين من الأطفال الذين بلغوا سن دخول المدرسة الابتدائية خارج المدرسة في كل أنحاء العالم؟ أمِن المعقول أننا لا نزال نعاني في عام ٢٠٠٩ من نقص حاد في عدد المعلمين المدرَّبين وفي البنى الأساسية التي تعيننا حتى على بلوغ هدف التعليم الابتدائي للجميع؟ ولماذا لا نزال، بعد كل هذه السنوات، نشهد هذا القدر الملحوظ من عدم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم على حساب البنات؟ أو لماذا هذه الكثرة في عدد أطفالنا الذين يبلغون مرحلة الدراسة الثانوية، أو ينهون تلك المرحلة دون اكتساب المهارات والمعارف التي تعدّهم لأعمال مجدية أو للتمتع بحياة أفضل؟

نعم، لقد أحرزنا بعض التقدم. فقد انخفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة الابتدائية من أكثر من ١٠٠ مليون إلى ٧٥ مليون منذ اجتماع داكار، ولكن الاعتراض الذي أتقدم به أمامكم هو أن هذا الانخفاض لا يقارب الانخفاض الكافي قياساً على المدة الزمنية التي انقضت. ولا يزال يوجد ٧٥ مليون، تصوروا ٧٥ مليون، طفل لا يتاح لهم الالتحاق بالتعليم الابتدائي؛ ونوعية التعليم المتاح لملايين الأطفال الآخرين يشوبها نقص شديد. وأما حجم الموارد المخصصة لتحسين نوعية التعليم وفرص الحصول عليه فيبدو أنه بقي على حاله عوض أن يرتفع إلى المستويات الموعودة.

ومع ذلك، ها نحن مجتمعون هنا: ١٩ عاماً بين جومتيين، و٩ أعوام بعد داكار، وفي منتصف عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة. فإذا أردنا أن نتجنب الاجتماع مرة أخرى في عام ٢٠١٥ والاضطرار للاعتراف بفشلنا المستمر في الوفاء بوعودنا لأطفالنا، وجب علينا اتخاذ إجراءات حاسمة واستراتيجية ومستدامة ومفيدة بدرجة أكبر، وعلينا أن نتخذ تلك الإجراءات الآن.

كلمة ترحيب

ولا يمكن النظر في أي جدول أعمال تعليمي في الوقت الحاضر دون الأخذ بعين الاعتبار آثار الأزمة التي عصفت بالأسواق المالية والاقتصادات العالمية. ولدى كثيرين من الناس، سواء أكانوا أخصائيين في مجال الاقتصاد أو سياسيين أو معلّقين، تفسيراتهم بشأن الأسباب والحلول الممكنة لتقلبات السوق، وبشأن الغموض الذي يكتنف الاقتصاد، والذي أدى إلى هذا الانهيار الحاد الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

وأنا لست أخصائية في الاقتصاد. ولا أستطيع أن أبيّن أسباب هذه المسائل الراهنة بناء على نظريات اقتصادية. غير أنه يبدو جلياً لي أن هذا السعي المتهور لتحقيق الربح من أجل الربح، وهذا الجشع في الجري وراء المال دونما اكتراث يتجاوز المبادئ الأخلاقية والسلوك الأخلاقي، وهذا الإعلاء من شأن الموارد المادية وجعْل قيمتها فوق قيمة البشر غذّى انهيار النظام الاقتصادي العالمي. ولقد أجج الإفلاس الأخلاقي المتزايد الإفلاس المالي، وما لم نتصرف تصرفاً حاسماً، فإن أبناءنا هم الذين سيجنون عواقب الزوبعة التي أثارها غياب المسؤولية لدى جيل غير جيلهم.

غير أننا نجد في معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة فرصة لبناء نظام عالمي جديد، وليس مجرد فرصة نحاول فيها عبثاً إصلاح نظام فاشل أو بعث أنظمة فاسدة انهارت فوق رؤوسنا. وللتعليم دور حاسم في عملية إعادة التنظيم تلك. ونحن نعلم أن التعليم عامل رئيسي في نمو الفرد وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إلا أن التعليم لا يجري في فراغ. وأنا أعتقد أن التعليم الأفضل، أياً كان نوعه، يعزز تطوير أنظمة قيم قوية يهتدي بها متلقي التعليم. وبما أنني شاركت لسنوات عديدة في وضع جداول أعمال تعليمية في أفريقيا وعلى الصعيد الدولي، فقد علمت أننا نحتاج إلى

المشاركون يستمعون إلى غراسا ماشيل

التعليم الذي يمكّن المتعلم بتزويده بالمعرفة والمهارات والقيم.

وإذا كان التعليم لا يساعد على سدّ الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، فإن ذلك يدفعني إلى التساؤل عن قيمته النهائية، والزعم أنه لن يكون مستداماً. وما مدى استدامة التعليم إذا لم يساعدنا على تعلم حماية بيئتنا والعيش في سلام مع الطبيعة وليس في حرب مع كوكبنا؟

وإنني أريد أن أرى تعليماً يمكّن الشباب من التساؤل، وتنمية عقولهم وتطوير مهاراتهم، ومعرفة خياراتهم، وإيجاد فرص عمل مجدية، وأداء أدوار بناءة في أسرهم ومجتمعاتهم وأوطانهم. وأريد أن أرى تعليماً يمكّن الشباب من تقدير قيمة غيرهم من الناس، ويشجعهم على إدراك أهمية المساواة والإنصاف، ويساعدهم على إدراك أهمية المسؤوليات والأنشطة الجماعية. وأريد أن أرى تعليماً يخرّج شباباً لا يرضون برؤية أقرانهم يعيشون في حال من الفقر المدقع في وسط الرخاء، وشباباً يسؤوهم عدم المساواة ويتوقون إلى التغيير. ولدينا نحن المشاركين في هذا المؤتمر، مربين وإداريين وسياسيين وناشطين، أفراداً أو

جماعة، فرصة لتعزيز التعليم الذي يمكّننا من إعادة بناء عالم أقوى وأكثر استدامة وأكثر تقبّلاً للمساءلة. واليونسكو كمنظمة أمامها فرصة وعليها مسؤولية تضطلع بها في هذا الصدد نظراً إلى ولايتها ورسالتها.

ونحن لدينا المعرفة والتكنولوجيا والمهارات اللازمة لقلب هذه الحالة. ونعرف كيف نمنع التمييز الذي تتعرض له البنات في المدرسة. ونعرف ما الذي علينا القيام به لتوفير التعليم للذين بلغوا سن التعليم الابتدائي كافة. وقد حدّدنا بعض الغايات والأهداف والمعايير، وأعددنا ما لا يحصى من حملات التوعية والسياسات، غير أن الموارد المالية لا تزال دون مستوى هذه الالتزامات والسياسات، وهذا يشير إلى إخفاق الإرادة السياسية على الصعيدين الوطني والدولي. وإذا وجدت الإرادة السياسية تمكنّا من بلوغ أهدافنا حتى ولو كانت الموارد محدودة؛ فقد تمكنت بلدان فقيرة مثل ملاوي وبنغلاديش من إحراز تقدم كبير في بعض مجالات التكافؤ بين الجنسين.

وظهر بمزيد من الوضوح في الأشهر القليلة الماضية أن عدم الوفاء بالتعهدات السابقة لم يكن سببه نقص الأموال. فعلى سبيل المثال، لدينا من المعدات العسكرية عالمياً ما يكفي لتدمير العالم عدة مرات، ومع ذلك، لا يزال الإنفاق العسكري مستمراً في الإزدياد. ولقد قامت بلدان الشمال، في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بضخ مليارات ومليارات من الدولارات في وقت قصير جداً للمحافظة على النظام المصرفي.

ووفقاً لتقديرات اليونسكو، فإن قيمة المساعدة التي تحتاج إليها البلدان متدنية الدخل لبلوغ أهداف التعليم الرئيسية المحددة دولياً لا تزيد على ٧ مليارات دولار. ومع ذلك لم تقدم بعد الموارد المتعهد بتقديمها منذ عقود.

وفي ظل هذه الحالة الاقتصادية التي يكتنفها الغموض، يصبح مهماً أكثر مما في أي وقت مضى أن نبذل مزيداً من الجهد لتوفير هذه الموارد، وهذا يقتضي تغيير نظم قيمنا نحن الكبار. وعلينا أن نبذل جهوداً أكبر لجعل حكوماتنا وهيئاتنا الدولية تدرك أن أطفالنا بحاجة إلى المزيد من الكتب وليس المزيد من السلاح. وعلينا أن نضمن أن تكون ميزانياتنا الوطنية والدولية معبّرة عن هذا الفهم. وعلينا كذلك أن نضمن إنفاق هذه الموارد في سبيل إيجاد فرص تعليمية تعزز المعرفة والمهارات والقيم.

وإن لليونسكو ولاية تشمل دعم البلدان في تطوير التعليم، بما في ذلك، إصلاح مناهج التعليم وتدريب المعلمين. وعلينا أن نتأكد من أن المناهج التعليمية تنمي عقول أطفالنا وشخصياتهم، وأن تدريب المعلمين يكوّن معلمين قادرين على تلقين الأركان الثلاثة للتعليم القيّم وهي: المعرفة، والمهارات، وقيم المساواة والإنصاف واحترام كل فرد.

وأود أن أعتقد بأننا في بلدي نشجع قيماً مثل الرعاية والإنصاف والأمانة والاستقامة، وتعزيز رفاه الجميع وليس الفرد فقط. وأريد أن أرى ظهور تلك القيم لا في تعليم أحفادنا فحسب، بل أيضاً في تعليم الأطفال في أفريقيا بأسرها وفي سائر أنحاء العالم. وإن الكثير من المعارف التي جمعناها بشأن فيروس/مرض الأيدز، والملاريا، والسل، وغيرها من الحالات الصحية الطارئة يظهر لنا أن التعليم ليس واحداً من الكماليات، ولا حتى مجرد حق. إنه إجراء ممكن لإنقاذ الأرواح. وأمامنا الفرصة لتعزيز هذا الإجراء الذي ينقذ الحياة، فلنغتنم هذه الفرصة.

وعندما نجتمع مرة أخرى في عام ٢٠١٥، أرجو أن يكون سبب لقائنا أننا نستطيع أن ننظر في وجوه أطفالنا وأن ننظر في وجوهنا في المرآة ونحن نعلم أننا انتقلنا أخيراً من الخطابة إلى العمل المجدي والوفاء بما وعدنا به أطفالنا وبعضنا بعضاً من فرص للوصول إلى التعليم الجيد والمستدام.

وشكراً.

كلمة شبكة "الأصوات الشابة للتعليم من أجل التنمية المستدامة" من جميع أنحاء العالم

قبل يوم واحد من موعد الافتتاح الرسمي لمؤتمر اليونسكو العالمي، التقى في حلقة عمل ٢٥ شاباً وشابة من كل أنحاء العالم ممن لديهم التزام شديد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وهؤلاء المشاركون الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٥ سنة، اختيروا من بين ٥٠٠ شاب وشابة تقدموا بطلبات للمشاركة.

ناقش المشاركون في حلقة العمل التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنيمة المستدامة في بلدانهم، ونظروا في المجالات الرئيسية التي ينبغي التركيز عليها خلال النصف الثاني من العقد، وفي مشروعاتهم الفردية والجماعية التي ينبغي لهم الاضطلاع بها تنفيذاً للعقد في المستقبل. وعقب ذلك، ساهم هؤلاء الشباب الخبراء في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة بصفة مشاركين عاديين في المؤتمر العالمي. وقام ممثلان لحلقة العمل بعرض نتائجها في الجلسة العامة الافتتاحية.

© Manuel Wilmanns

حلقة عمل شبكة الأصوات الشابة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

كلمة شبكة "الأصوات الشابة للتعليم من أجل التنمية"

تشارك في تقديمها كلوديا متّى وليوناردو فيلاسكيس

ممثلا شبكة "الأصوات الشابة للتعليم من أجل التنمية المستدامة" كلوديا متّى وليوناردو فيلاسكيس في الجلسة العامة الافتتاحية

أدعوكم إلى أن تتخيلوا أننا نعيش في عالم يتدنى فيه الفقر والاستهلاك المفرط إلى أقصى درجة، وفي زمن يشهد أن التسامح واحترام التنوع هما القاعدة، وفي عصر تكون فيه التكنولوجيا النظيفة هي المصدر الأول للطاقة، وفي زمن يشهد أن الأفراد، على اختلاف مشاربهم، يتمكنون من اتخاذ القرارات الملائمة والمستنيرة لليوم والغد.

لقد كنا قبل شهر ٢٥ فرداً من ٢٥ بلداً مختلفاً، وأصبحنا أمس مجموعة من ٢٥ شخصاً متحمساً، نعمل كفريق، واليوم يبلغ عددنا في هذه القاعة قرابة ١٢٠٠ شخص، نتدارس موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة. لكن

لماذا نهتم بهذا الأمر؟

نهتم لأننا نريد أن نتخذ قرارات بشأن حاضرنا ومستقبلنا.

ونهتم لأننا ندرك أن الفوارق التي يشهدها عالمنا ما بين الفقر المدقع والغنى الفاحش ليست مؤاتية للسلام.

ونهتم لأننا ندرك الترابط بين التحديات الراهنة ماضياً وحاضراً، محلياً وعالمياً. ولهذا لا يمكن أن يجابهها فرد واحد أو قطاع بمفرده.

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعيننا على مواجهة التحديات الراهنة بما فيها من تعقيد. ولدينا رؤية مشتركة هي أن التعليم هو أقوى أداة لإحداث التغيير.

ولقد حددنا، في حلقة العمل أمس، ثلاثة عناصر رئيسية لنجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهذه العناصر هي:

١ – أن يتالف التعليم من أجل التنمية المستدامة من حوار وعمل يشملان كافة القطاعات والتخصصات. وهذا يمكّن من إقامة واستخدام لغة مشتركة تشجع الشراكات والمساهمات وتعززهما؛

٢ – أن يتجه التعليم من أجل التنمية المستدامة نحو وجهة مشتركة، مشيداً في الوقت ذاته بتنوع القيم لدى الأفراد والجماعات؛

٣ – أن يقيم التعليم من أجل التنمية المستدامة صلة بحياة الناس الشخصية بغية الحصول على التزامهم.

وتيسيراً لذلك، ينبغي اشتراك الجميع، مع التركيز بصورة خاصة على دور وسائل الإعلام والقطاع الخاص.

لقد أُنجز الكثير من العمل منذ بداية عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٥. ورأى العالم أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن أن يفسر تفسيرات شتى. وأقيمت هيئات تنسيق التعليم من أجل التنمية المستدامة على مستويات مختلفة. وتوجد الآن خطط عمل واستراتيجيات لم تكن موجودة في السابق؛ وشاركت أطراف معنية مثل الحكومات على المستوى الوزاري، والمربين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وأقيمت شبكات لتبادل الممارسات 'الجيدة'.

ونحن جميعاً الحاضرين هنا في هذا اليوم، لدينا العزم والتفاني للمضي قدماً بالنصف الثاني من العقد. ولقد حددنا في سبيل ذلك خمسة إجراءات أساسية لجميع الحاضرين هنا اليوم.

الإجراء ١ علينا زيادة التركيز على المراقبة والتقييم كي يتسنى لنا التخطيط لجهودنا على نحو أفضل في المستقبل.

كلمة ترحيب

الإجـراء ٢ علينـا تعزيز البنى الحاليـة للتعليم من أجل التنميـة المستدامة وإنشاء بنى جديدة حيثما لا توجد.

الإجـراء ٣ علينا مواصلـة العمل لجعل التعليم من أجل التنمية المستدامة في صلب السياسات العامـة من أجل تقـديم دعم منظـم للتعليم والتعلم.

الإجـراء ٤ علينا بحث وتوثيـق وتبادل الممارسات 'الجيدة'، لا علـى سبيل الحصر، إذ علينـا أيضاً أن نضيف إلى ذلك العمليات 'الجيدة' دعماً للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

الإجراء ٥ علينـا العمل من أجل إشراك الشباب في صنع القـرار بشأن المستقبل. فعددهم هائل ويشكل الذين دون العشرين منهم نصف سكان العـالم، ويعيش ٩٠ في المائـة منهم في البلدان النامية.

وفيما يقف كلانا أمامكم، أذكّركم بأننا صوت ٢٥ مشاركاً. فاسمحـوا لي أن أدعو هؤلاء المشاركين الخمسـة والعشرين إلى الوقـوف. وإننا ندعوكم إلى التحـدث إلينا في أثناء المؤتمـر، والسؤال عن مبادراتنا. فنحن مستعدون للتحدث معكم.

وشكراً جزيلاً.

© Manuel Wilmanns

المشاركون: أنور الخطيب (الأردن)،سالي أسكر (أستراليا)، جول باخا (تايلاند)، مابيل باتونغ (الفلبين)، كونستانت سوتيما بيرات (بنين)، دينا بشارة (مصر)، ماغالي ديكلودت (بلجيكا)، دانيال فونسيكا دي آندرادي (البرازيل)، ناديا لوسلي (سويسرا)، كيموجيتسي ماغوغوي (بوتسوانا)، ملحم منصور (سوريا)، لينا ماتا غيدو (كوستاركيا)، كلوديا متّى (لبنان)، وبولاندا دورانت مكلمون (جامايكا)، هيدين مونتغومري (نيوزيلندا)، إبراهيم محمد مثنى (اليمن)، شانكار مسافر (الهند)، زيزيلي نومافا كهومالو (جنوب أفريقيا)، بيرنيلا كريستينا أوتوسون (السويد)، إيفجينيا بوستنوفا (قيرغيزستان)، أدريانا فالينزويلا (كولومبيا)، ليوناردو فيلاسكيس (هندوراس)، فرانسيسكو فولبيني (إيطاليا)، كلايتون زازو (زمبابوي).

الجزء الرفيع المستوى

اجتمع ٤٩ وزيراً ونائب وزير من كل أنحاء العالم ورؤساء وكالات منظمة الأمم المتحدة على انفراد في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩ لمناقشة التعليم من أجل التنمية المستدامة والتقدم المحرز في مجال دعم عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومكّنت طبيعة الاجتماع الوزراء من الحديث بصراحة، ومكنتهم أيضاً من إثارة قضايا وشواغل في ما بين زملائهم ونظرائهم. واتسم الاجتماع بالحيوية والود في آن واحد، وذلك على الرغم من عدم وجود اتفاق بالضرورة بشأن كل بند من البنود التي نوقشت. وباختصار، فقد تطرقت "المحادثات الوزارية"، في مجملها، إلى ثمانية مجالات مختلفة، يرد وصف لكل منها في هذا التقرير.

مصيرنا نحن البشر كانت الرغبة في التركيز على التعليم من أجل التنمية المستدامة شهادة على اهتمامنا بمصيرنا البشري المشترك والتزامنا به. وسلم الوزراء بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة جزء من مسؤوليتهم المشتركة، وأن على جميع البلدان المشاركة فيه، بما فيها البلدان التي تعاني من نقص في الموارد، وشددوا على أن التعليم ضروري لتغيير المجتمع التغيير المطلوب لتعلم العيش بصورة مستدامة.

أغراض التعليم اتُّفق من حيث الجوهر على اعتبار التعليم مؤسسة لها عدة أهداف، أهمها تنمية البشر التي لا تعني تنمية أي نوع من أنواع البشر بل مواطنين يفكرون ويهتمون بما يحيطهم

طبيعة التعليم شهدت طبيعة التعليم في الآونة الأخيرة تحولاً هائلاً. فقد أصبحت البلدان تنظر إلى التعليم على أنه وسيلة لإحداث تغير إيجابي وللمساهمة في العمل العالمي. ويتسع نطاقه ليشمل من المهارات والقيم والسلوك ما يعتبر ضرورياً للعمل والعيش الكريم في القرن الحادي والعشرين. ويشمل التعليم من أجل التنمية المستدامة كافة مستويات التعليم وجميع النهوج التعليمية، كما يربط ربطاً جوهرياً بين المناهج التعليمية وطرق التدريس. وينبغي للتعليم على الأخص أن يعين الشعوب على تنمية قدراتها على التعلم مدى الحياة.

أهمية مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة ينبغي للتعليم الموافق للتنمية المستدامة أن يلقّن المبادئ التي يقوم عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، لا بد أولاً من فهم طبيعة النمو المستدام. واتفق المشاركون على اعتبار الإنصاف عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة. وإحدى النتائج الرئيسية لتطبيق مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة إعداد مواطنين يبدون حرصاً واهتماماً ونشاطاً ويلتزمون بالسلام بطرق منها إدخال ثقافة السلام في التعليم وأنشطة التدريب. وخلص الوزراء إلى التأكيد مجدداً على الجوانب الأساسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وهي الجوانب المتعلقة بالمسؤولية والوعي إزاء الذات وإزاء الآخرين، والتزام آداب السلوك ومبادئ الأخلاق.

نيكولاس بيرنيت وآنيت شافان في الجزء الرفيع المستوى

التحديات التي تواجه النظم التعليمية إن المطالبة بأن تعكس النظم التعليمية مبادئ التعليم من أجل التنمية المستدامة تثير عدداً من التحديات التي بدت للعيان في أثناء تبادل الآراء الذي جرى بين الوزراء. ومن هذه التحديات التكيف المطلوب من النظم التعليمية الحالية لترجمة هذه الأفكار إلى واقع ملموس. وهذا ليس بالأمر اليسير. وعلى وجه الخصوص، تعاني البلدان النامية من صعوبة الحصول على الموارد اللازمة لاعتماد نهوج تعليمية جديدة واستمرارها. وأبرزت الأزمة الاقتصادية الراهنة عمق ونطاق التحديات التي يواجهها كل بلد من البلدان (سواء الغنية أو التي كانت غنية سابقاً أو الفقيرة).

ما المطلوب للتغلب على هذه التحديات اتفق الوزراء على أهمية البنى. وسلموا بأنه إلى جانب البنى الرسمية التي تضفي طابع السلطة الشرعية على حركة مثل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، توجد بنى دونها على السلم الرسمي، مثل الشبكات. وهذه البنى تؤدي هي الأخرى أيضاً دوراً رئيسياً. ومن بين الأدوار الهامة التي تضطلع بها البنى، تسليط الضوء اللازم على عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى التعليم العام، وذلك بغية إشراك جميع الناس. وحصل اتفاق بشأن ضرورة التعلم من دروس الماضي، كما جرى التركيز على كيفية القيام على نحو أفضل بتبادل المعلومات المتعلقة بالسبل التي مكّنت البلدان والمجتمعات من إحداث تحوّل في حياة الكثيرين. وأبدوا في هذا الصدد رغبة في التحفيز على مزيد من إعمال الفكر لفهم التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه. وأخيراً جرى التشديد على أهمية التمويل الإضافي.

طريقة تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة أثار هذا الجانب من النقاش الوزاري

أكبر عدد من التعليقات والجدال الحماسي. واتفق الوزراء على اعتبار الإرادة السياسية، التي تتجلى في القيادة القوية، أمراً حاسماً في ترسيخ التعليم من أجل التنمية المستدامة واستمراره. كما ظهر إحساس بأن الوضع الذي وصل إليه العالم والسبيل إلى التقدم يعتبران مسؤولية مشتركة.

وأكد الوزراء أن التعليم من أجل التنمية المستدامة أعم من التربية البيئية، ودعوا إلى تبادل نماذج للممارسة الجيدة على نطاق واسع. ونظراً إلى أهمية التعاون بين الوزارات، طُلبت أيضاً أمثلة على كيف ومتى يكون هذا التعاون ناجحاً. وفيما يتعلق بالتربية البيئية، جرت بعض المناقشات للدور الذي ينبغي أن يسند إلى تغير المناخ العالمي في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، غير أن الوزراء اتفقوا على أنه لا يمكن لتغير المناخ أن يطغى على الطابع التكاملي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، جرت أيضاً مناقشة حيوية بشأن أهمية الإشادة بالاستهلاك المسؤول.

وسلم الوزراء بأن الشراكة تساعد على المضي قدماً بجدول أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وذُكر من الشركاء المجتمع المدني، وقطاع الشركات، والمعلمون، والمدارس. وكمساهمة كبيرة في هذا المسعى المشترك، تكرمت حكومة اليابان بعرض استضافة الاجتماع الذي يعقد بمناسبة انتهاء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

واحتل موضوع تبادل المعارف حيزاً هاماً من المناقشات بشأن تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، اقترنت أهمية البحوث بالمراقبة وإقامة الروابط بوجه عام. وسلم المجتمعون بالتحدي الذي تمثله المراقبة، وعلى الرغم من ذلك شددوا على أهميتها. وحددوا عدة أنواع مختلفة من أنواع الروابط التي اعتبروها هامة جداً في التعليم من أجل التنمية المستدامة وهي: الروابط بين الدعائم الثلاث التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، مع اعتبار الثقافة أساساً هاماً؛ والروابط بين المستويين الوطني والمحلي، والروابط بين المستويين المحلي والعالمي؛ والروابط بين التعليم والعمل؛ والروابط فيما بين الوزارات.

فرص تنتظر من يغتنمها يوجد الآن كم هائل من البحوث والمعارف التي يمكن تطبيقها فوراً للمساعدة على تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. فالتكنولوجيا بمفهومها الواسع، التي تشهد نمواً وتغيراً سريعاً، تتيح وستظل تتيح فرصة لتحسين الممارسات اليومية دعماً للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ولعل الفرصة الكبرى التي رآها الوزراء هي أنهم "جميعاً أمام مصير واحد"، ولذلك توجد قوة هائلة مصحوبة بالقدرة على أن "نكون التغيير الذي نريد حدوثه ورؤيته".

× يعبّر هذا التقرير عن فهم مقررة المؤتمر، السيدة ماري جوي بيغوزي، عضو أكاديمية تطوير التعليم وفريق اليونسكو الرفيع المستوى لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ولا تنسب التعليقات والتصريحات إلى أي من الوزراء الذين حضروا أو إلى أي بلد شارك في المؤتمر أو إلى اليونسكو.

الجلسات العامة

عقدت أربع جلسات عامة في أثناء انعقاد مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ركزت جميعها على جوانب مختلفة من جوانب عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقدمت مقررة المؤتمر، السيدة ماري جوي بيغوزي، عضو أكاديمية تطوير التعليم وفريق اليونسكو الرفيع المستوى لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، التقرير عن الجلسات العامة.

وكانت الكلمات التي ألقيت في أثناء الجلسات العامة للمؤتمر غنية وموسعة في مضمونها، لذا يتعذر إيراد كل ما جاء فيها في صفحات قليلة. وساهم سبعة متكلمين في إبراز سعة المجالات التي تولي أهمية لمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة وما يتصل به من أنشطة. ويبرز هذا الملخص الموضوعات الرئيسية التي تناولها كل من تكلم في الجلسة العامة ثم ينتقل ليستخلص الموضوعات الأساسية التي تناولتها الجلسات العامة جميعها، وهي الموضوعات التي تناولها الحضور في القاعة والمتكلمون من على المنصة.

الجلسة العامة الافتتاحية

ألقى **نيكولاس بيرنيت**، باسم المدير العام لليونسكو، السيد كويشيرو ماتسورا، كلمة الترحيب الأولى في الجلسة العامة الافتتاحية مشدداً فيها على أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة كوسيلة لتعزيز التعليم من أجل التغيير على المدى البعيد، وتمكين الناس من التفكير النقدي، والعمل على أساس التحليل الدقيق كي يكونوا في نهاية المطاف مواطنين أفضل. وشدد أيضا على الدور الذي تضطلع به اليونسكو، لا بوصفها الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة فحسب، بل باعتبارها جهة رئيسية جامعة تعزز اتساق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ونشاطه على الصعيد العالمي مع الحركات التعليمية الأساسية الأخرى مثل التعليم للجميع، ومحو الأمية في أوساط الكبار، وعقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والتعلم مدى الحياة، والتعليم الجامع، والتعليم العالي. وأكد على أهمية التعليم بوصفه فرصة للتجديد الابتكاري، وشدد على أهمية كل فرد كعامل من عوامل التغيير.

وألقت مضيفة المؤتمر العالمي، السيدة **آنيت شافان**، وزيرة التربية والبحوث في ألمانيا الاتحادية، كلمة الترحيب الثانية. فأكدت أن للاجتماع غرضان: تقييم ما أُنجز حتى اليوم في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وإعطاء دفع وحيوية جديدين للنصف الثاني من العقد. وانطلقت السيدة شافان في تعليقاتها من سياق عالمي، هو السياق الذي شهد الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة التي سوف تترتب عليها آثار جسيمة تطاول الفقراء على نحو يفتقر إلى الإنصاف. وقالت إن الحرية تقتضي المسؤولية، ويأتي الأمن والازدهار والسلام مع العدالة. وأضافت قائلة "إننا جميعاً في سفينة واحدة" سواء أكنا أغنياء أم فقراء.وأكدت قيمة جميع الشركاء، بما فيهم المجتمع المدني، والمعلمون، والمسؤولون الحكوميون، والعلماء، والباحثون، ودعت بقوة إلى التضامن العالمي كي يلحق الأمل هزيمة بالخوف.

المشاركون في الجلسة العامة الافتتاحية

وشاركت **جلالة الملكة رانيا العبدالله، ملكة الأردن** في الجلسة العامة الافتتاحية عبر رسالة مسجلة في شريط فيديو. ودعت في رسالتها بقوة إلى أمرين، تردد صداهما في عدد من التعليقات الأخرى في أثناء المؤتمر. فقد شددت جلالة الملكة على الأمر الأول وهو ضيق الوقت المتبقي فعلاً لإحداث تغيير بشأن بعض التحديات التي يسعى عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى التصدي لها، وأكدت أهمية عدم إضاعة الوقت واتخاذ إجراءات مدروسة على الفور. وفيما يتعلق بالأمر الثاني، دعت إلى ضمان شمول البنات والنساء، اللواتي يضطلعن بأدوار حاسمة في مجال الاستدامة، واللواتي لا يمكن بدونهن لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن ينجح.

وأشارت **غراسا ماشيل**، وزيرة التعليم والثقافة سابقاً في موزمبيق، إلى مسألة ملحة هي مسألة عدم حفظ العهود التي أُعلنت وعدم إنجاز الوعود التي قدمت على الصعيد العالمي. وأبرزت السيدة ماشيل أهمية القيم في التعليم كوسيلة لتغيير حالة العالم الراهنة، مركزة على الشمول والتعليم الجيد للجميع. ولاحظت غياب السلوك الأخلاقي عن طريقة اتخاذ القرارات، مؤكدة أن الإفلاس الأخلاقي قد زاد شدة الإفلاس المالي العالمي. كما أكدت وجوب اعتبار التعليم إجراء ينقذ الأرواح، قائلة إن التعليم قادر على تمكين الذين يتلقونه، وعلى سد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتعزيز المساواة والإنصاف، كما أنه يمكننا من إدراك قيمة الآخرين عوض الخوف منهم. وحثت السيدة ماشيل المشاركين في المؤتمر على الانتقال من القول إلى العمل.

وألقى شابة وشاب هما **كلوديا متّى وليوناردو فيلاسكيس** كلمة باسم حلقة عمل شبكة "الأصوات الشابة للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، استهلاها بعرض رؤية لعالم مستدام، وأكدا أن التعليم يمكنه أن يكون أداة فعالة للتغيير، ولا سيما كوسيلة تساعد الشباب على فهم مصيرهم المشترك والالتزام بتحسينه. وعلى غرار المتكلمين الآخرين، حثّا على العمل، لا أي عمل، بل العمل الذي يقوم على البحث والتجربة، والذي ينفذ بواسطة بنى قوية ومحددة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والذي يستوعب الشباب الذين تتزايد أعدادهم.

الجلسة العامة الأولى

نيابة عن مساعد المدير العام لليونسكو لإدارة برنامج التربية، السيد نيكولاس بيرنيت تولت

السيدة **آنا لويزا ماشادو**، نائب مساعد المدير العام لليونسكو للتربية تعريف بالمؤتمر في أول كلمة ألقيت في الجلسة العامة الافتتاحية. ووضعت السيدة ماشادو التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطاره التاريخي، وبالأخص فيما يتعلق بلجنة برونتلاند. وأبرزت رؤية واسعة للتعليم من الطفولة المبكرة حتى البلوغ ولجميع أشكال التعليم، وذلك باعتبارها رؤية ضرورية لفهم التعليم من أجل التنمية المستدامة ونجاح عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ودافعت بشدة عن الجودة كأساس للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك إلى جانب التركيز على النهج المشترك بين التخصصات، والحرص على اكتساب المهارات، والقيم في التعليم. وشددت على أهمية تحديد الأولويات كعنصر أساسي من عناصر العمل الفعال.

وبغية المساهمة في تحديد العناصر الأساسية لموضوع المؤتمر العالمي، قام السيد **مارك ريتشموند**، مدير قسم تنسيق أولويات الأمم المتحدة في مجال التعليم، بتلخيص مشروع التقرير العالمي لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وطرح أفكاراً بشأنه. فذكّر بأهمية جمع المعلومات عن بنى وسياقات العمل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدام.. قائلاً إن مؤشرات العمليات التي استخدمت خلال المرحلة الأولى من عمليات الرصد والتقييم كانت فعلا مهمة جدا لتقييم تنفيذ العقد منذ استهلاله في عام ٢٠٠٥. وستستمر عملية الرصد والتقييم لغاية عام ٢٠١٤. وستركز على عمليات التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعلم خلال المرحلة الثانية من العقد وعلى آثار العقد ونتائجه خلال مرحلته الثالثة والأخيرة. وعقب إمعان النظر في النتائج التي وردت في مشروع التقرير العالمي لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة واستنادا إليها، قال السيد ريتشموند إن "الكأس مملوءة حتى نصفها" فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، لأنه رغم إنجاز الكثير، لا يوجد للرضا مجال في الوقت ذاته لأن هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وقدم **والترهيرش**، رئيس اللجنة الألمانية لليونسكو استعراضاً عاماً للبرنامج المقرر لأيام المؤتمر الثلاثة، أوضح فيه أيضاً الأهداف الأربعة للبرنامج. ووصف لجميع المشاركين الإجراء الخاص بصياغة إعلان بون وكذلك تشكيل فريق الصياغة.

الجلسة العامة الثانية

تناولت الجلسة العامة الثانية التقدم المحرز على الصعيد العالمي فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وترأس هذه الجلسة السيد **كارل ليندبيرغ**، عضو فريق اليونسكو الرفيع المستوى المعني بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وعضو الفريق الاستشاري الدولي لمؤتمر بون. وقامت السيدة **دانييلا تيلبري**، الأستاذة في جامعة غلسترشير بالمملكة

دانييلا تيلبري، كارل ليندبيرغ

المتحدة ورئيسة فريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم، بتقديم عرض لعمل الفريق الخاص بإعداد وتنفيذ إطار عمل لفترة عشر سنوات يعنى برصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة خلال العقد. وشرحت الأهداف والعمليات ذات الصلة بالجهود الرامية إلى رصد وتقييم عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ووصفت بشيء من التفصيل مختلف الأدوات التي أعدت لفريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم كي يضطلع بمهامه. كما أشارت السيدة تيلبري إلى عدد من القيود التي أعاقت هذا العمل. ومن هذه القيود قلة البيانات المرجعية، وقلة النظم الراسخة في مجال جمع البيانات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وضيق الوقت الذي أثر على سير بعض العمليات، والدعم المالي المحدود، والتحديات التي ينطوي عليها إشراك العديد من الجهات المعنية. وذكرت أن دورة ثانية بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ ستستند إلى البيانات المجمعة والدروس المستخلصة.

أرين فالس

وأما النتائج الأولية لتنفيذ الإطار فقد عرضها **أرين أ. ج. فالس**، الأستاذ المشارك بجامعة فاغيننغين بهولندا ومنسق التقرير العالمي. وعلى الرغم من أن تقريره تناول عشر نتائج أساسية، فإن ضيق الوقت جعل من المستحيل التطرق إلى هذه النقاط جميعها بالتساوي بينها في الجلسة العامة. وأشار إلى سعة نطاق تفسيرات التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإلى أنه حاضر بقوة أكبر في التعليم النظامي مقارنة بأشكال التعليم الأخرى. ويزداد حالياً عدد هيئات التنسيق قيد الإنشاء، ويوجد عدد من وثائق السياسات العامة القوية، لكن التعاون الدولي بين الدوائر الحكومية ضئيل في معظم البلدان. وعلى الرغم من أن اليونسكو خطت خطوات واسعة نحو تنفيذ العقد، فإنه من المبكر جداً الحديث عن رد منسق من الأمم المتحدة. ولا تزال الميزانيات العامة وحوافز دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة عند حدها الأدنى، وثمة حاجة كبيرة إلى المزيد من البحوث والنشر. ويمثل حجم الربط الشبكي الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة واحداً من أبرز عناصر القوة في العقد.

وتقدم بوجهات نظر إقليمية كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (**أندرياس كارامانوس**)، ومكاتب اليونسكو الإقليمية للتربية في الدول العربية (**عبد المنعم عثمان**)، وفي آسيا والمحيط الهادي (**ديريك إلياس**)، وفي أفريقيا (**تيلوك بهواني**)، وفي أمريكا اللاتينية والكاريبي (**آستريد هولندر**). وشدد جميع المتكلمين على تنوع السياقات في كل منطقة من المناطق التي وصفوها وعلى التقدم الهام الذي أحرز في اتجاه التركيز المنسق على التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأما التحديات المشتركة فمنها الوصول إلى تعريف مشترك لمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، والانتقال من السياسات إلى الإجراءات العملية والهامة، والدعوة إلى التمويل، والدعم المشترك بين الوزارات، والمشاركة المجدية من قبل الأطراف المعنية كافة. وتحدث الجميع أيضاً عن قدرة

تقديم وجهات النظر الإقليمية: هولندر، بهواني، إلياس، عثمان، كارامانوس (من اليسار إلى اليمين)

التعليم من أجل التنمية المستدامة على الإسهام في إعداد حلول إقليمية، وعن قيمة الربط الشبكي في تبادل المعلومات وبناء الشراكات، والحاجة إلى إيجاد سبل أفضل لإيجاد قدرة مستدامة.

الجلسة العامة الثالثة

خصصت الجلسة العامة الثالثة للنظر في سير أعمال المؤتمر ولمناقشة المشروع الأول لإعلان بون. وترأس الجلسة السيد **فريدر ماير – كرامر**، وكيل وزارة التربية والبحوث في ألمانيا الاتحادية.

ومن الصعب تلخيص المساهمات التي اتسمت بالقوة والحماسة في الجلسات العامة الثلاث في منتصف هذا المؤتمر، غير أنه تجلت أهمية بعض الموضوعات التي تردد صداها في الكلمات التي ألقيت والردود عليها من قبل المشاركين في المؤتمر. فقد كانت بعض المناقشات مفعمة بالحيوية، وأظهر عدد منها وجهات نظر مختلفة لدى الأفراد والمنظمات والبلدان إزاء التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفيما يلي استعراض مواضيعي للجلسات العامة الثلاث من وجهة نظر المقررين العامين، أو بتعبير آخر، استعراض يستند إلى ما بدا للمشاركين أنه أمر مهم للمؤتمر بوجه عام.

وفي أحيان كثيرة تكون الأمزجة مهمة أهمية الكلمات، لأنها تعكس معنى هذه الكلمات وتمثله. وقد برزت عدة أمزجة قوية خلال المؤتمر، فهناك ما ينم عن نظرة إيجابية استمرت طوال فترة المؤتمر، لكن صاحبتها أمزجة أخرى يجدر ذكرها. فقد ظهر أحياناً شعور بالغضب وخيبة الأمل لدى البعض نتيجة لما لوحظ من قلة الالتزام و/أو لأن التقدم المحرز في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة لم يكن بالسرعة التي كان يتمناها الكثير. و أبدى آخرون نفاد صبرهم، لأنهم يرغبون في إنجاز العمل والإسراع به. وفي أثناء المؤتمر، كان العديد من المشاركين مستغرقين في التفكير في أحيان كثيرة فيما أنجز حتى الآن، وفي خطورة المسائل التي يعالجها التعليم من أجل التنمية المستدامة، وفي تنوع الأشخاص والنهوج تنوعاً مثيراً للدهشة من حيث الاهتمام الشديد بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وساد جو من الفرح والنشوة، ناجم عن الإحساس بأننا قادرون معاً أن نحدث تغييرا إيجابيا !

وبرزت خلال الاجتماع عدة مجالات توافقت بشأنها الآراء، وهي مجالات في غاية الأهمية تتعلق بالتماسك بين أنشطة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وجاء أول توافق في الآراء حول نظرة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره تعليماً يشجع مجموعة محددة من القيم التي تؤدي لدى ممارستها إلى بروز أنماط عيش أكثر استدامة. وهو تعليم يراعي العمليات مثلما يراعي المضمون، تعليم يراعي أيضا تنمية الكفاءات.

وبرز توافق ثان في الآراء بشأن الترابط بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع. وهذا الترابط بينهما شديد لا انفصام فيه. فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يسهم في النوعية والملاءمة، وهذان بعدان من أبعاد التعليم للجميع، كما أنه يتيح فرصاً أكبر لإدراج الجوانب الهامة من جوانب التعلم مدى الحياة في التعليم للجميع.

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعتبر ضرورة وليس خياراً، بل هو التزام واجب. وهذا هو التوافق الثالث في الآراء. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يمكّن الناس من اتخاذ قرارات أفضل، ويمكّنهم من العيش معا في عالم أكثر عدالة، إنه أداة لإحداث تغيير إيجابي في عالمنا. وفضلاً عن ذلك، فإن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة يتيح فرصة لإعادة صياغة التعليم من أجل بناء عالم أفضل.

وسلم المؤتمر بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتجاوز النظم التعليمية. وسلم بأهمية الروابط، والبحوث، وتعزيز القدرات، والشبكات، والشراكات في المضي قدما بجدول أعمال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، ظهرت رغبة في إحداث زيادة كبيرة في إشراك الشباب، وقطاع الشركات، والجمهور، والمجتمع المدني، والتعليم العالي.

فريدر ماير كرامر
الجلسة العامة الثالثة

ومع أن الجميع يرغبون في الإسراع بالأنشطة ذات الصلة بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، طرحت مسألة رئيسية هي مسألة معرفة كيف يمكن القيام بذلك على نحو مجد. وما هي أولويات العمل؟ وقد حددت ستة مجالات أساسية. فيجب أن يدرج التعليم من أجل التنمية المستدامة على نحو أفضل في الأطر الإنمائية القائمة والناشئة. ولا يزال من الضروري وجود بنى ذات كفاءة وفعالية على الصعيد الوطني. وما زالت مشاركة عدة تخصصات تمثل تحدياً كبيراً من نواح كثيرة، منها قياس التقدم المحرز. وفي مجال التعليم، ثمة حاجة إلى إدخال التعليم من أجل التنمية المستدامة في شتى أشكال التعليم ومستوياته وزيادة التركيز على المعلمين والأساتذة وغيرهم من محترفي التعليم والقادة التربويين. وأخيراً، يجب أن تكون إحدى الأولويات الأساسية أن نتعلم من بعضنا بعضاً.

ويقوم التعليم من أجل التنمية المستدامة على قيم التضامن والشمول، لكنه لا يزال، رغم ذلك، بحاجة إلى تحسين أنشطته من حيث مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين والفئات المهمشة.

وهناك مجال رابع توافقت بشأنه الآراء، وهو مجال يبعث مشاعر الإحباط والحزن. فقد أعرب المشاركون عن بالغ قلقهم إزاء نواح ثلاث يرون فيها إخفاقات كبيرة. وهذه النواحي الثلاث هي الإرادة السياسية، والالتزامات المالية، والتنسيق. ودعا المشاركون إلى اتخاذ إجراءات تعالج الإخلال بالوعود و"الإفلاس الأخلاقي"، اللذين يعتبران من سمات نظم القيم التي تدعم عالماً غير مستدام. وفي هذا السياق، فإن التحذير في الكلمات الافتتاحية من التسرع في اتخاذ الإجراءات تكرر بصوت عال وواضح.

ومن المهم الإشارة إلى الموضوعات الأخرى التي تكرر ذكرها في أثناء الجلسات العامة، ولا سيما إشراك وسائل الإعلام، والشراكات فيما بين الشركات، وتعلم الكبار، وتنمية الطفولة المبكرة، على الرغم من أنها لم تحظ بالاهتمام الذي حظيت به المجالات الأربعة التي اتفقت بشأنها الآراء.

الجلسة العامة الختامية

خُصصت الجلسة العامة الختامية للمشروع النهائي لإعلان بون وللموجز الذي قدمه المقررون العامون. وترأس الجلسة السيد **ريكاردو هنريكيس** النائب السابق لوزير التعليم في البرازيل. وأبدى ملاحظات ختامية كل من السيد **نيكولاس بيرنيت**، مساعد المدير العام للتربية باليونسكو، والسيدة **كورنيليا**

كورنيليا هوغ، ريكاردو هنريكيس، نيكولاس بيرنيت
(من اليسار إلى اليمين)

المشاركون يعتمدون إعلان بون

هـوغ، رئيسة إدارة التدريب المهنـي والتعليم مدى الحياة التابع لوزارة التعليم والبحوث في ألمانيا الاتحادية.

وشدد **المقررون العامون** مجددا على أن العالم يعيش حاليا وضعاً بالغ التعقيد. غـير أنهم أكدوا أيضاً أن الوقت مناسب الآن. فمن بعض النواحي، تعتبر أسوأ المخاوف أيضاً، فرصة عظيمة لكوكبنا. وعندما ينظر الناس إلى الحالة الراهنة بما تشهده من حروب ونزاعات، وكوارث مناخية واقتصادية، يـبرز أمام أعين الكثيرين منهم الترابط بين أركان التنمية الثلاثة وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، هذا الترابط الذي قد لا يدركونه لولا هـذه الحالة. ولا يمكن لهذا الترابط أن يكون أوضح مما هو عليه الآن في نظر قادة العالم وأفقر فقرائه.

لقد اقتضت التغيرات الهائلة التي أحدثتها الثورة الصناعية، التي اتفق أن حسنت الظروف المعيشية في العالم، إعادة هندسة شاملة للنظم التعليمية. والآن يحتاج التعليم مرة أخـرى إلى إعادة هندسة. ورغـم تعدد أهداف التعليم، شدد المؤتمر طوال فترة انعقاده على أن إعادة توجيه نظم التعليم والتدريب أمر مرغوب فيه كثيراً على أن يكون أحد نتائج ذلك إعداد إنسان يفكر ويهتم بمحيطه، مواطن يدرك دوره في الأسرة والمجتمع والوطن والعالم، مواطن يسعى إلى إيجاد عالم يسوده السلام والعدل والاستدامة. وهذا هو مـا يسعـى التعليم من أجـل التنمية المستدامة إلى تحقيقه.

وأكد المقـررون العامون أن اعتماد إعلان بون يعني أن جميع المشاركـين يلتزمون بحركة في مجال التعليم تشمـل المعرفة، والمهارات، والكفـاءات، والقيم التي ستساعـد الجميع علـى التحول بصـورة جماعية: من حالة الاستهلاك اللامبـالي إلى حالة المسؤولية المشتركة؛ ومن الأبواب المغلقة إلى الانفتاح والشفافية؛ ومن عدم الإنصاف إلى الإنصـاف؛ ومن الإفلاس إلى التفكير الجديد بشـأن الأنظمـة الاقتصادية؛ ومن الإخلال بالوعود إلى التعليم الجيد للجميع؛ ومن عالم غير مستدام إلى ممارسات مستدامة.

وفي الجلسـة العامـة الختامية اعتمـد المشاركون الحاضـرون في المؤتمر العالمـي، **البالـغ عددهم ٩٠٠ مشارك من نحو ١٥٠ بلدا**، إعلان بون بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك بتوافق الآراء.

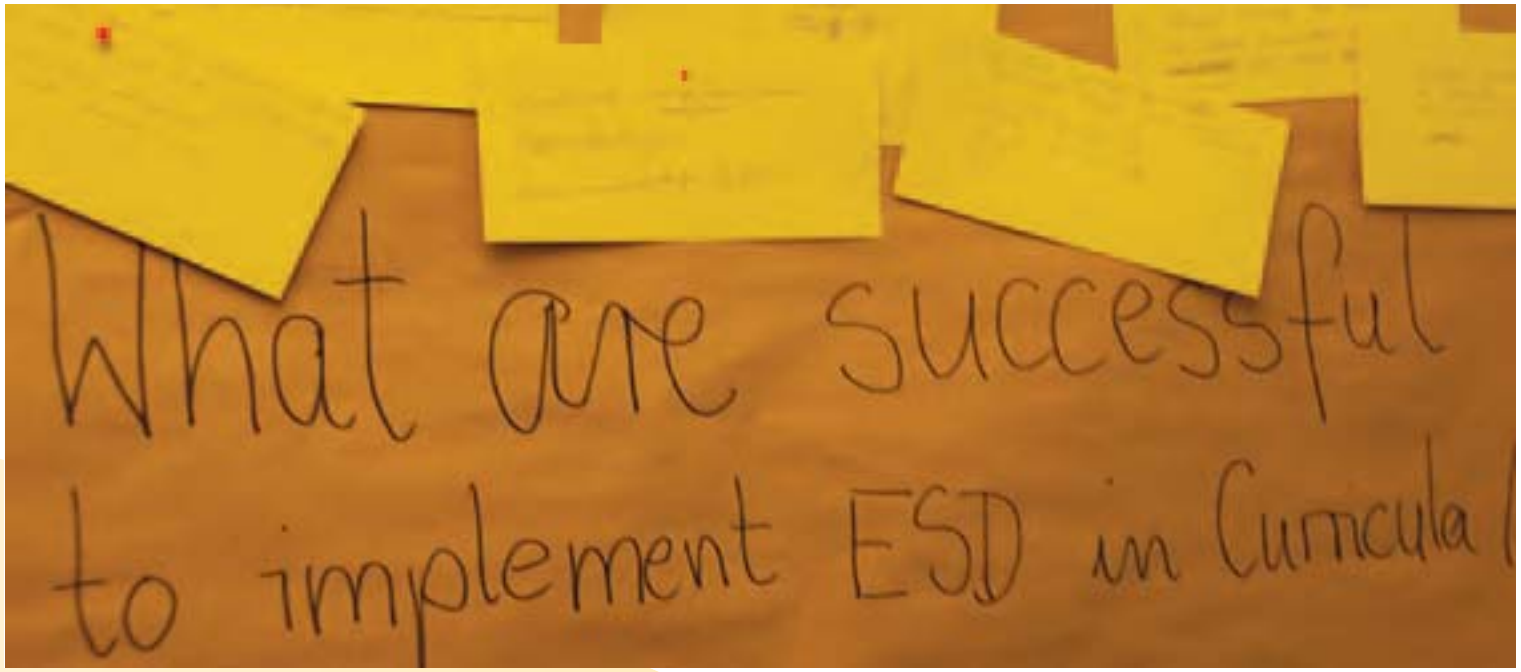
What are successful
to implement ESD in Curricula

حلقات العمل

عُقدت خلال المؤتمر العالمي اثنتان وعشرون حلقة عمل، نُظمت بالتعاون مع جهات معنية مختلفة من منظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الإعلامية. وقسمت حلقات العمل إلى أربع مجموعات مواضيعية هي:

(١) ملاءمة التعليم من أجل التنمية المستدامة للتحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة؛

(٢) بناء الشراكات للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(٣) تنمية القدرات للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

(٤) التعليم من أجل التنمية المستدامة وعملية التعليم والتعلم.

تناولت جميع حلقات العمل الأهداف الأربعة للمؤتمر (انظر الصفحتين ٨ و٩ في النص الإنكليزي)، فضلاً عن القضايا المشتركة التالية: المنظور الجنساني، والشمول، والثقافة، والمعارف التقليدية، وحقوق الإنسان، والأهداف الإنمائية للألفية، والتكنولوجيا. وقدم مقرر المؤتمر كارتيكيا سربهاي، من مركز التربية البيئية في الهند، ملخصاً عاماً لنتائج جميع حلقات العمل. وفي جملة ما استند إليه هذا الملخص التقارير التي أعدها المقررون الأربعة المسؤولون عن المجموعات المواضيعية الأربع. وتولى مقرر كل حلقة من حلقات العمل الاثنتين والعشرين إعداد تقرير حلقته.

توليف حلقات العمل

بينما صدرت عن كل حلقة من حلقات العمل الاثنتين والعشرين توصيات محددة تتعلق بموضوعاتها، ورد عدد من الاقتراحات والملاحظات العامة من بضع حلقات. ويسعى هذا التوليف إلى عرض هذه الملاحظات العامة التي أُبديت في حلقات العمل.

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

من المعترف به أن التعليم من أجل التنمية المستدامة هو أحد المحركات الرئيسية لدفع المجتمع باتجاه التنمية المستدامة. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يربط بين الثقافات، ويشكل بذلك حلقة وصل بين البلدان. والتعليم من أجل التنمية المستدامة قادر على تزويد قضايا التنمية بمنظور قائم على الحقوق والعدالة الشاملة من أجل مجتمعات جامعة. والمعلومات وحدها لن تغير العقليات، وأما التعليم من أجل التنمية المستدامة فيوفر رؤية أوسع نطاقاً للغرض المرجو من التعليم، ويشجع على الجمع بين التخصصات والتفكير النقدي، ويساعد على تحسين جودة التعليم. كما يمكنه أن يعزز التعليم للجميع من حيث الجوهر والمضمون. ويدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة أيضاً التعلم غير النظامي وغير الرسمي وفقاً لمفهوم التعليم باعتبارها تعلماً مدى الحياة.

وقد يكون من نتائج التعليم الفعال من أجل التنمية المستدامة ظهور بيئة نظيفة وآمنة، وإحراز تقدم اقتصادي راسخ يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية، وعلاقات اجتماعية وثقافية قوية وبناءة تهدف إلى تنمية القدرات البشرية على نحو تام.

إن التعليم من أجل التنمية المستدامة موضوع يعني الجميع، خاصةً الجهات الفاعلة عند أعلى الهرم والتي تتمتع بالصلاحيات الأوسع لتغيير العمليات المُتبعة. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يتطلع إلى المستقبل، وييسر التعلم والاستفادة من الخبرات بين الأجيال، ويساعد طالبي التعلّم على التصرف بمسؤولية كمواطنين عالميين، وهو ما دعت إليه مبادئ ميثاق الأرض.

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

نحن بحاجة إلى أن نتعلم كيفية تغيير أسلوب التعليم من أداة لنقل المعارف إلى أداة تحويلية. فإلى جانب المهارات والمعارف يتعين تبادل القيم وأفضل الممارسات. وبما أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتسم بطابع جامع للتخصصات، فإن من الضروري اعتماد نهج كلي في هذا المجال. ولقد تحققت إنجازات كثيرة في إطلاق ممارسات التنمية المستدامة وتنفيذها، غير أن هذه الممارسات لا تزال متجزئة إلى حد كبير، وتفتقر إلى التنسيق.

وينبغي تبادل المعلومات والممارسات بصورة منهجية لدعم التعليم والتعلم. ومن الضروري تكييف الممارسات الوطنية والدولية مع الاحتياجات المحلية والممارسات التقليدية، ويتعين في الوقت عينه إتاحة الممارسات المحلية وتكييفها لتُستخدم على نطاق أوسع.

وتعتبر الشراكات عنصراً أساسياً لضمان نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة. وغالباً ما يستدعي نجاح الشراكة بناء قدرات شريك واحد أو أكثر لتمكينه من التفاعل في إطار هذه الشراكة والمشاركة فيها على نحو تام، والإسهام فيها والاستفادة منها على أفضل وجه. وتمثل الشراكات إحدى الأدوات المهمة للتعلم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي ضوء الطابع الجامع للتخصصات الذي يتسم به التعليم أجل التنمية المستدامة، تبرز الحاجة إلى شراكات متعددة الأطراف. ويمكن لهذه الشراكات أن تعطي أيضاً مصداقيةً لعملية التعليم من أجل التنمية المستدامة. وخلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، أدى المجتمع المدني دوراً بارزاً بوصفه ميسراً وشريكاً في جهود الحكومات. ويتعين الاعتراف بهذا الدور على نطاق أوسع. ومطلوب أيضاً تطوير آليات لزيادة مشاركة المؤسسات القائمة خارج إطار الحكومات.

وأما التبادل والاتصال بين الجماعات والأفراد، وخاصةً بين الثقافات، فيقتضيان مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل ومراعاة خصائص الثقافات، والاحترام المتبادل. ويجب

أن يجمع التعليم من أجل التنمية المستدامة معارف ونظماً معرفية من مصادر وجماعات متنوعة.

إن نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة رهن بمرونته وقدرته على التكيف. وينبغي أن تتسم استراتيجيات التعليم من أجل التنمية المستدامة وممارساته بطابع دينامي وأن تكون مبنية على نموذج يأخذ بآراء المتلقين "وتعلّم طريقة التعلّم". ويؤدي الرصد والتقييم دوراً مركزياً في عملية تعلّم طرق إحداث التغيير، التي تمثل أحد الأهداف الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

تقوم عدة برامج، لا تصنف عملها بالضرورة في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة، بعمل ممتاز في هذا المجال. ويمكن اعتبار بعض هذه المشروعات مختبرات تعلم، وينبغي استخدامها والاعتراف بها على هذا النحو. وتوجد أمثلة جيدة على ممارسات التعليم من أجل التنمية المستدامة في شتى أنحاء العالم؛ لكن لم تتوافر حتى الآن آلية مرضية للانتفاع بهذه الممارسات. وتم بناء بعض الشبكات الجيدة لتبادل المعلومات. غير أنه يجب تعزيز فعالية هذه الشبكات وإيجاد أساليب لتبادل المعلومات خارج إطارها. وتوفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بفعل تطورها، منبراً لإقامة الشبكات. لكن يتعين عدم التقليل من أهمية الاتصال المباشر.

وفيما تشدد أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة حتى الآن على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، أي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تبقى الركيزة الاقتصادية الركيزة الأضعف على الأرجح والمجال الذي ينبغي تناوله على نطاق أوسع كثيراً في المناقشة المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويشكل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني جزءاً مهماً من التعلم مدى الحياة. ويكتسي أهمية مركزية بالنسبة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة لدى السعي إلى إشراك القوى العاملة المنتمية إلى مجموعة واسعة من المؤسسات. ويستدعي التعليم من أجل التنمية المستدامة قيام المؤسسات بإعادة تحديد ماهيتها ودورها في المجتمع.

وخلال النصف الأول من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، أضحى عدد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي نماذج يُحتذى بها، إذ تحولت وغيّرت أحرامها لمراعاة الاستدامة والانفتاح على المجتمع المحلي. وتُبذل حالياً جهود لدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج المدرسية وفي أنشطة إعداد المعلمين. لكن ثمة حاجة إلى المزيد من الموارد لتعزيز هذه الجهود ودعمها. وينطبق هذا الأمر على جميع مجالات عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ففيما يزداد الوعي والدعم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، يتعين تعزيز الموارد التمويلية إلى حد كبير لتحقيق هذه الخطة الطموحة وتلبية احتياجات عقد الأمم المتحدة. وفي ناحية أخرى، تشهد المناطق الريفية بصفة خاصة تغيراً في الوقت الراهن، وهنا يمكن أن يؤدي التفكير بموضوع الاستدامة دوراً مهماً جداً في بلورة رؤية هذا التغير ودعمه.

إلى أين نتجه من هنا؟

يتعين إعداد الوثائق بشأن الممارسات الجيدة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وإتاحتها على نطاق واسع. وينبغي إنشاء منبر لتبادل الخبرات يكون منبراً إلكترونياً لمرحلة ما بعد مؤتمر بون بغية مواصلة النقاش الذي بدأ في بون. ومن الضروري أيضاً وضع آليات لتبادل الموارد. ويستدعي التحقيق الفعلي لأهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة في الفترة المتبقية من عقد الأمم المتحدة تخصيص الأموال بطريقة ملائمة.

ويتعين تعزيز البحوث في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة باعتبارها أداةً ضروريةً لوضع آلية جمع الآراء الكفيلة بضمان استمرارية عملية التعلم فيما يتعلق بتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي ربط البحوث العالية الجودة على نحو أفضل بالعمل المتعلق بالاستدامة. ويجب أيضاً وضع مؤشرات لقياس التقدم المحرز والثغرات الموجودة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

ويتعين تحسين التنسيق بين الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المحلية، والجماعات النسائية، والقطاع

الخاص، بغية ضمان نجاح تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد يكون من الضروري في بعض الحالات وضع أطر مؤسسية لبلوغ هذه الغاية. وغالباً ما تبرز الحاجة إلى دعم على مستوى السياسات وعلى المستوى القانوني لتيسير التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويُفترض أن يساعد هذا الدعم في التشجيع على المواطنة الفعالة، مما يضمن وجود تشريعات ملائمة وفعالة. وثمة حاجة أيضاً إلى إقامة حوار بين الأطراف المعنية على المستوى المحلي والوطني والدولي لتحسين العمل التعاوني والتآزر. ويحتاج التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى تعاون القطاع الخاص بصورة استباقية مع مجتمع المدرسين لتوجيه العمليات التعليمية صوب الاستدامة.

ويجب تسليط المزيد من الأضواء على التعليم من أجل التنمية المستدامة بطرق عدة. ولتحقيق هذا الهدف، يتوجب إشراك وسائل الإعلام باعتبارها شريكاً كاملاً ومتساوياً. وسيتعذر تحقيق التطلعات الجوهرية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في غياب الدور المجدي الذي تؤديه وسائل الإعلام في إعداد المعلومات والمواد المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ونشرها ونقلها.

ويتعين إشراك ودعم مختلف الجهات بصورة أكبر في إطار عقد الأمم المتحدة. ويجب أن يحظى الدور الرئيسي الذي يؤديه المعلمون والمدرسون، بوصفهم حجر أساس التعليم من أجل التنمية المستدامة، بمزيد من التقدير والدعم. وينبغي التشجيع على التعليم والتجارب ذات الطابع الابتكاري.

وعلاوةً على ذلك، ينبغي إعداد برامج لذوي الاحتياجات الخاصة. ويجب تعزيز مشاركة الشباب، باعتبارهم أغلبية سكان العالم، في تصميم التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي التشجيع على القيادة وتنمية القدرات في صفوف الشباب للمساعدة على إيجاد أساليب جديدة لبناء الشراكات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

ويجب أن يركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على البرامج الكفيلة بتغيير السلوك، وخاصةً سلوك المستهلكين فيما يخص المجتمع عامةً. ويتعين تحليل الآليات الاقتصادية وأنماط الاستهلاك وأنماط العيش لأن ذلك يشكل أساساً لإعادة توجيه التعليم. وينبغي أن يتطرق التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى القضايا الراهنة كتغير المناخ، والأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي، وأزمة الغذاء. وينبغي أن تقوم البرامج، لا سيما تلك التي تركز على الحد من أخطار الكوارث، بدمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في استراتيجياتها.

ومن الضروري أن يركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على هدف تخفيض البصمة الإيكولوجية في العالم، وألا يكتفي بتعزيز التعليم الذي لا يعالج أسباب التحديات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية التي نواجهها في حياتنا اليومية.

ويمكن تدعيم العديد من الشبكات القائمة لتبادل الأفكار والممارسات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي بذل جهود حريصة على ضمان تدفق المواد ذات الصلة بين الشبكات. وبما أن اليونسكو هي الوكالة الرائدة المسؤولة عن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ثمة حاجة إلى تعزيز قدراتها ومنحها الوسائل اللازمة لتأدية دورها بفعالية. وإلى جانب ذلك، إن العديد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، خاصةً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتمتع ببرامج يمكن من خلالها تعزيز الشراكات الفعالة وتحقيق المزيد من التآزر للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجب أن تتوافر إرادة سياسية قوية والتزام أكبر لدى اللجان الوطنية لليونسكو فيما يتعلق بتنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك تيسير التعاون بين الوزارات. وينبغي للأطر والاستراتيجيات القائمة على المستويين الوطني والدولي، مثل إطار عمل هيوغو، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية التنوع البيولوجي، وميثاق الأرض، أن تشارك مشاركة أوثق في التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتعين أيضاً تمكين جميع الأطراف المعنية بمجال التعليم من أجل التنمية المستدامة من التعبير عن آرائها والتأمل في ما يعنيه

"التقدم" بالنسبة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتساعد عملية الرصد والتقييم على التأكد مما إذا كنا نحدث تغييراً فعلياً. ومن الضروري تخطيط الرصد والتقييم وإعداد التقارير بشأنهما من خلال عملية تشارك فيها عدة أطراف معنية.

نداء للعمل: ظهر في جميع القطاعات شعور بالضرورة العاجلة لاتخاذ تدابير ملموسة. وشهدت السنوات الأولى من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة تركيزاً على التوعية، وذلك من خلال التشديد على الحاجة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة واستهلال عدد من المشروعات الرائدة. وشهدت هذه السنوات تحوّل مهمة التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى مبادرات برنامجية. كما شهدت ولادة شراكات جديدة ونهوج ابتكارية لبلوغ الجمهور ولتعزيز الفعالية.

ويُعتبر النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة فترةً ملائمةً لتعزيز هذه الجهود، وتعبئة المزيد من الناس والمؤسسات والموارد للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والتصرف بطريقة كفيلة بإحداث تغيير سلوكي كبير على المستويات كافة، أي تغيير طريقة الإنتاج والاستهلاك؛ وتغيير نظرتنا إلى المساواة؛ وتغيير طريقة إقرارنا بهذه القضايا. وإنه لمن الضروري أن تعمل البشرية مجتمعة في شراكة لبناء مستقبل أكثر استدامةً.

تولى إعداد هذا التقرير مقرر المؤتمر المسؤول عن حلقات العمل، كارتيكيا سريهاي، من مركز التربية البيئية في الهند. ويستند هذا التقرير إلى جملة وثائق منها التقارير التي أعدها المقررون المسؤولون عن المجموعات المواضيعية الأربع وهم: هيليجي فانت لاند، من الرابطة الدولية للجامعات؛ وأوفرسون شومبا، من جامعة كوبربلت، كلية الرياضيات والعلوم الطبيعية، بزامبيا، وفريق اليونسكو للرصد والتقييم؛ وكوناي ثمان، رئيس كرسي اليونسكو الجامعي في مجال إعداد المعلمين والثقافة في جامعة جنوب المحيط الهادي، بفيجي، والفريق الاستشاري الدولي المعني بالمؤتمر العالمي؛ وميريان فيليلا، الأمانة العامة لميثاق الأرض، البرازيل/كوستاريكا، وفريق اليونسكو المرجعي المعني بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

المجموعة الأولى من حلقات العمل

ملاءمة التعليم من أجل التنمية المستدامة للتصدي للتحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة

يمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يساهم إلى حد كبير في التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية المستدامة. وفي الواقع، يتعذر مواجهة قضيتي المياه وتغير المناخ وغيرها من القضايا الأخرى بنجاح من دون إعادة توجيه التعليم. وإضافة إلى ذلك، إن إدراج قضايا التنمية المستدامة في جميع مجالات التعليم سيساعد على تعزيز أهمية التعليم. كما أن إشراك الطلبة وطالبي التعلّم في القضايا المعاصرة المتعلقة بالتنمية يقرب المسافة بين التعليم والحياة، ويعزز تجربة التعلم عن طريق حفز طالبي التعلّم وإثارة اهتمامهم. وشكلت حلقات العمل التالية جزءاً من هذه المجموعة المواضيعية:

١ – التعليم من أجل استدامة **الموارد المائية**: نقاط التلاقي بين العقود

٢ – تعزيز الاستجابة التعليمية **لتغير المناخ** على المستوى الدولي

٣ – تعزيز **أنماط العيش المستدامة** والاستهلاك المسؤول من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة

٤ – التعليم من أجل التنمية المستدامة **والحد من أخطار** الكوارث: بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث

٥ – التعليم من أجل **الأمن الغذائي**: مساهمة التعليم من أجل التنمية المستدامة

٦ – مرض الإيدز **والصحة** والتعليم من أجل التنمية المستدامة

٧ – تعميم مراعاة **التنوع البيولوجي** في التعليم والتعلم

٨ – **الركيزة الاقتصادية** للتنمية المستدامة: النهوج التعليمية

حلقة العمل ١: التعليم من أجل استدامة الموارد المائية: نقاط التلاقي بين العقود

المنسقون: ميغيل دوريا، اليونسكو؛ ألموت ناجل، الوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وصون الطبيعة والسلامة النووية؛ شارلوت فان دير شاف، برنامج عقد تنمية القدرات التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يشكل موضوع المياه موضوعاً رئيسياً وشاملاً بالنسبة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة، باعتباره أحد أسس الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وبسبب التحديات التي يواجهها العالم، ومنها النمو الديموغرافي، وتغير المناخ، والأخطار الهيدرولوجية، والتحضر، والصرف الصحي، والنظافة الصحية، والأمن الغذائي، يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة. وإلى جانب ذلك، ثمة حاجة ملحة إلى مهنيين من ذوي الكفاءات العالية في مجالي المياه والتعليم.

ماثيو هير يشرح نتائج العمل الجماعي

مدرسية وجامعية مستدامة في بلدان مختلفة من العالم للعمل في حقل التعليم في مجال المياه، ولتنفيذ برامج العمل. وإضافةً إلى ذلك، بُذلت للمرة الأولى جهود رائدة لإنشاء دورات دراسية عن المياه على مستوى الماجستير والدكتوراه في المناهج الجامعية. وأُعدت برامج تدريبية في مجال الاستدامة للمؤسسات التعليمية، والشركات الخاصة، والمدارس. ولقد تم توفير عدد كبير من المواد التعليمية الخاصة بهذا المجال. وبُذلت أيضاً جهود لإدراج قضايا أخرى تتعلق بالمياه، مثل حقوق الإنسان، في المناهج الدراسية. ويزداد اليوم عدد الأشخاص المهتمين بالتعليم في مجال المياه. وتوجد في بعض المناطق والبلدان شبكات وعمليات تعاون جيدة بين المنظمات غير الحكومية، والحكومات، والمدارس، وغيرها. ويجري العمل على إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات الإقليمية المتعلقة بمجال المياه.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

لا يوجد في الوقت الراهن توافق بشأن المنظومات المفاهيمية للإدارة المستدامة للمياه على المستوى العالمي. ويتطلب هذا الأمر عملاً محدداً؛ كما يمكن وضع مؤشرات في هذا المجال لنتعلم من بعضنا بعضاً. ويتعين على المؤسسات التعليمية استطلاع وتبادل المعلومات المتعلقة بالأساليب الابتكارية للتعليم والتعلم، مثل التعلم المنطلق من دراسة المشكلات ومن وجهة عملية. وتُبذل حالياً جهود كثيرة في هذا المجال، لكنها لا تزال غير مترابطة وتفتقر إلى تنسيق جيد.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

تقوم البرامج والشبكات الدولية بعمل فعال فيما يتعلق بالتعليم في مجال المياه، ومنها البرنامج الهيدرولوجي الدولي، والكراسي الجامعية والمراكز، وشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو، ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه، ومركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وبرنامج توأمة الجامعات. وتم إعداد برامج

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

دعا المشاركون الجهات التالية إلى الاضطلاع بأنشطة عاجلة بوصفها استراتيجيات رئيسية للمرحلة القادمة:

الحكومات: يجب على الحكومات العمل على توفير تدريب جيد لأخصائيي المياه والتعليم بغية تغيير سلوك جميع الأطراف المعنية ومواقفها، ومنها الطلبة، والمجتمعات المحلية، والمعلمون، وتوفير بيئة تمكن المدربين والمعلمين والطلبة من التعلم، لأن التعلم عملية طويلة الأجل، وتتيح للمعلمين إمكانية التعليم.

المنظمات الدولية: يتعين على المنظمات الدولية العمل على توفير المزيد من منابر التبادل والمعرفة لأخصائيي المياه والتعليم، ووضع عملية لتقييم الاحتياجات في مجال تنمية القدرات. وبهدف ذلك على سبيل المثال إلى تحديد الأولويات وإعداد مشروعات وبرامج رائدة لتنفيذ تنمية القدرات.

الجهات الفاعلة المحلية: ينبغي للجهات الفاعلة المحلية، بما فيها الحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية المحلية،

العمل على إتاحة ودعم المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية في تحديد قيمة المياه وفي تعليم القيم المشتركة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

التوصيات الرئيسية بشأن العمل المطلوب

صدرت التوصيات الرئيسية التالية بشأن العمل المطلوب لكل من مستويات التعليم الأربعة.

المجتمع المحلي والأطراف المعنية

يتعين توفير المعارف والمعلومات والأدوات القائمة على المشاركة (وغيرها من الأدوات) وإتاحتها (مجاناً)، لمساعدة المجتمعات المحلية على تحديد وبيان وجهات النظر (المحلية) المتعلقة بقيمة المياه قبل اتخاذ القرارات بشأن الانتفاع بالموارد المائية وتخصيصها (للقطاع الخاص/العام). وينبغي أن يستند ذلك إلى مجموعة من الاحتياجات الدنيا، والحقوق التاريخية، والقيم الاقتصادية والبيئية والثقافية. ومن الضروري أن يقوم أفراد مدرّبون بمهمة تقديم الدعم الذي توفره الحكومات المحلية لتعزيز تطبيق الأدوات والتقنيات الفعالة القائمة على المشاركة عند الحاجة، بغية "تلقين" القيم المتعلقة بالمياه.

التربية المدرسية

يجب توعية الطلبة بأهمية المياه وقيمتها وبكيفية تثمين هذا المورد. وينبغي للمعلمين أن يعززوا ويبيّنوا القيمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمياه، من خلال حصص دراسية شاملة لعدة مناهج ذات صلة بالتنمية والأخلاق، وذلك بغية التشجيع على المواقف وأنماط السلوك الإيجابية لدى الأطفال وفي المجتمعات المحلية. وثمة حاجة إلى تجارب عملية وإلى فهم للثقافات. ويجب أيضاً سد الفجوة بين النواحي الإقليمية والمشاكل العالمية. ويتعين على الحكومات أن تعمل مع الأطراف المعنية الأخرى لوضع قواعد بيانات تتيح الانتفاع بالمواد المتوافرة واستخدامها. وينبغي تدريب المعلمين على استخدام المواد المتوافرة هذه. ومن الضروري توفير الحوافز لتشجيع المعلمين على وضع ما تدربوا عليه موضع التنفيذ، وذلك من خلال التعاون بين الحكومات والمؤسسات العامة، على سبيل المثال.

التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

يتعين إعداد مشروعات إيضاحية بشأن دمج نهوج التعليم والتدريب في المجال المهني في قطاع المياه والصرف الصحي، وذلك بدعم من اليونسكو. وينبغي كذلك تنمية الكفاءات المهنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وإدراجها في مؤهلات القوى العاملة (خاصةً في البلدان النامية). ويجب استكمال الاستثمارات في البنى التحتية بتدريب موجه إلى الموظفين التقنيين وراسمي السياسات بغية ضمان استمرارية هذه الاستثمارات وإدارتها. ومن الضروري أيضاً توفير التدريب والدعم في مراحل تنفيذ التكنولوجيات غير المكلفة والابتكارية و"الناعمة". ويمكن إقامة شراكات متعددة الأطراف المعنية (بين مؤسسات القطاع العام، وبين القطاعين العام والخاص، وما إلى ذلك) لدعم هذه الجهود، خاصةً فيما يتعلق بالتدريب السابق للخدمة، والتدريب أثناء الخدمة وأثناء العمل. وينبغي تصميم التدريب تصميماً يمكّن الدارسين من سد الفجوة بين النواحي النظرية والممارسات المطلوبة في سوق العمل. ويتعين إجراء هذا التدريب بصورة رسمية أو غير رسمية، على أن يواكب النواحي المتعلقة بالتعلم مدى الحياة. ويجب توفير مبادئ توجيهية وقواعد بيانات لدعم هذه الجهود.

التعليم العالي

الجامعات: ينبغي للجامعات أن تفتح نافذة على العالم والعكس بالعكس، وذلك بطرق مثل القيام ببحوث ذات منحى عملي، وتوفير تعلم ينطلق من المشكلات وتعلم يُكتسب من الخبرة. ويتوجب على الجامعات الإسهام في التعليم المستدام من خلال تعزيز الوعي بالسلوك الذي يراعي استدامة الموارد المائية لدى الذين سوف يصبحون صانعي القرار في المستقبل. وينبغي للجامعات أيضاً التعاون مع المجتمع والمشاركة في التعليم والبحوث في المجتمع المحلي والمدارس. وينبغي للجامعات نفسها أن تكون في مقدمة الذين يستخدمون المياه استخداماً مستداماً.

وينبغي للجامعات أن تطور آليات تضمن إتاحة المواد التعليمية المتعلقة بالمعارف الأساسية والإدارة الحديثة للمياه، وتقع على عاتق التعليم العالي مسؤولية إعداد هذه المواد الحديثة وتوفيرها مجاناً. ويتعين على قطاع التعليم العالي وضع عملية مُعترف بها أكاديمياً لاستعراض المواد التعليمية الحديثة والابتكارية من قِبل الأقران، مع ضرورة نشر هذه المواد على نطاق أوسع. ويعتبر التزام قطاع التعليم العالي ضرورياً لضمان تأثير عمل هذا القطاع على عملية التنفيذ.

ويجب أن تعكس التغيرات التي تشهدها البنى الأكاديمية فعالية التدخلات الجامعية الناجحة في تحسين أفضل الممارسات في المجتمعات المحلية. ويتعين التركيز بصورة أكبر على برامج العمل الفعالة.

ولا توجد اليوم مجموعة وحيدة من المعارف بشأن الطريقة التي ينبغي اعتمادها لإدارة المياه. ولذلك، يتعين على الجامعات أن تتخذ تدابير قوية للتأكد من أن المجموعة القائمة من نهوج المنظومات المفاهيمية متاحة للجمهور.

مقرر حلقة العمل: إريك دي جونغ، معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه

حلقة العمل ٢: تعزيز الاستجابة التعليمية لتغير المناخ على المستوى الدولي

المنسقون: لورنس بولييه، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ فيليب سوغييه، مدارس الكربون؛ روبن سيسا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لمحة عامة

اجتمع ٩٠ مشاركاً معظمهم من كبار الممثلين لوزارات التربية والبيئة والتنمية، والجامعات، والمنظمات الدولية الحكومية، والمجتمع المدني من شتى أنحاء العالم (من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء) لتبادل الرؤى والأفكار وأفضل الممارسات في حلقة عمل دامت يومين بواقع خمس ساعات يومياً. وصُممت حلقة العمل هذه لتحديد استراتيجيات وخطة عمل تطبيقية تهدف إلى تعزيز الاستجابة التعليمية لتغير المناخ.

وشدد المشاركون في حلقة العمل على الحاجة الملحة إلى استثمارات واسعة النطاق لتوفير تعليم تحويلي، أي نهج نقدي متكامل قائم على القيم والمشاركة المتكاملة، يتيح للمواطنين الذين يتمتعون بالقدرات والوسائل اللازمة الانتقال من تعلم الوقائع إلى القيام بعمل فعلي. ويجب ألا يقع ذلك على هامش الممارسات التعليمية اليومية في أنحاء العالم كافة، بل في صلبها.

وفي ضوء الطابع العاجل لقضية تغير المناخ والضغوط السياسية المرتبطة بها على المستوى العالمي، حث المشاركون في حلقة العمل اليونسكو على إعطاء الأولية لإعداد استراتيجية عالمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وأتى ذكر هذا الموضوع أيضاً في فقرتين من إعلان بون الذي اعتُمد في نهاية المؤتمر:

منسقو حلقة العمل يقدمون البرنامج

"إن المشاركين في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٩ يدعون اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة المسؤولة عن التعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى ما يلي: (...)

(و) تسليط الأضواء على ملاءمة وأهمية التعليم والتدريب في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيُعقد في كوبنهاغن بالدنمارك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالتشاور والتعاون مع شركاء آخرين.

(ز) تكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى رفع درجة الأولوية المُسندة إلى التعليم في مجال تغير المناخ في جدول الأعمال الدولي، وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي سياق استراتيجية اليونسكو الخاصة بتغير المناخ، وكجزء من نشاط يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها".

وبيّن هذا التقرير عن حلقة العمل ما يلي:

- إن مجموعة من الأطراف المعنية الدولية والمشتركة بين القطاعات، والمعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وتغير المناخ، ملتزمة بضم قواها لتخطيط وتصميم وتنفيذ خطة عمل واسعة النطاق؛
- يمكن وضع مجموعة أولى من التوجيهات والخبرات، لا بل يجب المضي قدماً في هذه الخطوة لتشكل هذه المجموعة أساساً للأنشطة المزمع الاضطلاع بها.

ودعا المشاركون إلى مرحلة شاملة من التصميم والتخطيط، ولذلك حثوا اليونسكو على إنشاء فريق عمل ذات منحى عملي وعلى وضع منهجية تحليل صارمة ومتعددة الأبعاد لدفع هذه العملية إلى الأمام، مما سيفضي إلى تنفيذ شامل خلال النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وعليه:

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يجب أن يركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على هدف تخفيض بصمتنا الإيكولوجية على المستوى العالمي (وزيادة

المشاركون في حلقة العمل

بصماتنا الخيرة عبر تكثيف الأنشطة المُضطلع بها في مجال التنمية المستدامة)، وألا يكتفي بتعزيز التعليم ذي النوعية الجيدة الذي لا يعالج أسباب التحديات البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي نواجهها في سياق حياتنا اليومية.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الدولي

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

إن موضوع تغير المناخ يعنينا جميعاً. ولن نتمكن من حل المشكلة إلا إذا تعاونّا على المستويات كافة وفي جميع القطاعات. وتوجد اليوم مجموعة كبيرة من أفضل الممارسات؛ لكن ما نحن بحاجة إليه هو تبادل الأنشطة القائمة والممارسات الجيدة لتعزيز قدرات الأطراف المعنية في التصدي للتحديات المرتبطة بالتعليم في مجال تغير المناخ.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا حققنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

يوجد وعي كبير بقضية تغير المناخ. لكن لا تزال ثمة أسئلة معلقة بشأن طريقة تثقيف الناس بغية الانتقال من مستوى الوعي إلى قاعدة مبنية على التمكين والالتزام والعمل. ويستدعي هذا الأمر ترابطاً وثيقاً بين نتائج البحوث التعليمية العالية الجودة والعمليات التي تتيح التعليم في مجال تغير المناخ على المستويات التعليمية كافة وتحدث تحولاً فيه.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

أوصى المشاركون في حلقة العمل بإدراج الفقرتين التاليتين في إعلان بون:

١- نسلم بأن تغير المناخ يمثل أخطر تهديد للتنمية المستدامة اليوم، ونوافق على تكثيف الجهود نُظُمنا التعليمية والتدريبية لمواجهة هذا التحدي عن طريق إعداد وتنفيذ خطة عمل خمسية في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٢- نطلب إلى المديرة العامة لليونسكو أن تقوم، بعد التشاور والتعاون مع شركاء آخرين، بتسليط الضوء على أهمية التعليم والتدريب، وذلك في أثناء الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

مقررة حلقة العمل: باميلا بونتيني، الرئيسة المشاركة لمجموعة التعليم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

حلقة العمل ٣: تعزيز أنماط العيش المستدامة والاستهلاك المسؤول من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقتان: فابيان بيار، برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ فكتوريا ثوريسين، شبكة مواطنة المستهلك

قُسِّمت حلقة العمل هذه إلى عدد من الجلسات تخللتها جميعاً سلسلة من المناقشات التي دارت في مجموعات صغيرة. وقام المشاركون الممثلون لمؤسسات من شتى أنحاء العالم بتبادل الخبرات، والدروس المستفادة، وأفضل الممارسات. وطرح الحضور أسئلة وساهموا في المناقشات.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يستتبع **التعليم**، بحسب تعريفه في حلقة العمل هذه، الاضطلاع بأنشطة جُعلت في صلب التعليم الرسمي وغير الرسمي، بل يستتبع أيضاً تدريباً مهنياً وتعلماً مدى الحياة، فضلاً عن توفير المعلومات للمواطنين وتوعيتهم. ويستتبع **الاستهلاك**، بحسب تعريفه في حلقة العمل هذه، جميع الأنشطة التي يقوم بها المستهلك لاختيار السلع والخدمات وشرائها واستخدامها والاعتناء بها والتصرف بها، وهي أنشطة ترسم إلى حد كبير ملامح أنماط العيش والتصورات والمواقف وأنماط السلوك المعاصرة. وأما **أنماط العيش**، بحسب تعريفها في حلقة العمل هذه، فتستتبع الخيارات وأنماط السلوك التي يعتمدها الأفراد والمجتمعات في الحياة اليومية. وتحملنا الأبعاد الاجتماعية والبيئية لهذه الخيارات اليوم على النظر ليس فقط في بعدها الاقتصادي، إنما أيضاً في أبعادها الأخلاقية والسياسية.

والتعليم من أجل الاستهلاك المستدام، الذي يُعد موضوعاً رئيسياً في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، يعتبر ضرورياً لتدريب المواطنين والمستهلكين على الحسّ بالمسؤولية في هذا المجال. فيجب توعية الأفراد بما لهم من حقوق وحريات أساسية، وتزويدهم بالمعلومات الملائمة ليشاركوا بفعالية في المناقشات العامة الموجهة صوب المشاركة الضميرية في الأسواق. ولذا، أصبح التعليم من أجل الاستهلاك المستدام عنصراً رئيسياً من عناصر التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواطنة العالمية. كما أنه يولد وعياً بترابط القضايا المركزية المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وكما قيل، "يحتاج المواطنون إلى تدريب يمكّنهم من تحديد القضايا؛ وجمع المعلومات ذات الصلة وتناولها وتطبيقها؛ والتشاور؛ وتخطيط مسارات العمل؛ وانتقاء الخيارات؛ وتحليل نتائج أعمالهم وتقييمها، والتأمل في التأثير الذي يتركونه محلياً ووطنياً وعالمياً. وينطبق ذلك بصفة خاصة على دورهم كمستهلكين"[1]. ويساهم التعليم من أجل الاستهلاك المستدام في فهم النواحي الرمزية للاستهلاك وإدراك المسؤولية الأخلاقية والمدنية التي تنطلق منها أنماط العيش المستدامة.

ويمكن اعتبار التعليم من أجل الاستهلاك المستدام نهجاً متكاملاً يقوم جانب منه على دمج التنمية المستدامة وتثقيف المستهلك. وتهدف سياسات تثقيف المستهلك على المستوى الوطني عموماً إلى تمكين الأفراد (حقوق المستهلك، وميزانية الأسر، ومهارات التفكير النقدي)، وإلى تعزيز المصلحة العامة أيضاً. لكن في معظم الحالات، تركز عملية تعزيز المصلحة العامة من خلال تثقيف المستهلك على الأبعاد السياسية للنزعة الاستهلاكية، وليس على أبعادها الاجتماعية والبيئية. ويمكن للتعليم من أجل الاستهلاك المستدام، بوصفه قضيةً شاملةً، أن يساهم بصورة أكبر في جمع هذه النواحي كلها ليصبح نموذجاً تعليمياً جديداً. ويهدف ذلك إلى رفع مستويات التعليم من دون توليد طلب متزايد أبداً على الموارد والسلع الاستهلاكية، وذلك بغية التشجيع على الخيارات الفردية والجماعية المسؤولة تجاه البيئة والمجتمع. ومن هذا المنظور، تعرّف ورقة العمل المعنونة "**في هذا المكان وهذا الزمان**" (Here and Now) التعليم من أجل الاستهلاك المستدام كما يلي: "يقوم التعليم من أجل الاستهلاك المستدام على اكتساب المعارف وأنماط السلوك والمهارات اللازمة للعيش في مجتمعنا اليوم، وهو عملية تَعَلُّمٍ المسؤولية بهدف المساهمة في قدرة الفرد على تدبير حياته والمشاركة في الوقت عينه في إدارة الحياة الجماعية للمجتمع العالمي"[2]. ويرمي التعليم من أجل الاستهلاك المستدام إلى تمكين الناس بحيث يصبحون قادرين على معالجة ما ينتج عن أعمالهم من آثار اجتماعية وبيئية على نحو مسؤول. ومن المشاركة أيضاً في المناقشات العامة للقيم ونوعية الحياة والمسؤولية والمساءلة، والتشجيع عليها.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

على الرغم من ازدياد وعي الجمهور بتأثير الإنسان على البيئة وازدياد التركيز على نتائج الخيارات التي يتخذها الأفراد في سياق نمط عيشهم، لا يُنظر بعد إلى الاستهلاك المستدام دائماً على أنه موضوع مركزي في النظم التعليمية، ولا يعتبر أولويةً في السياسات التربوية الوطنية. وفي الواقع الراهن، يتعلم

(١) CCN The Consumer Citizenship Network. Project Report Year 3. 2005-2006: 6

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة/فريق عمل مراكش المعني بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام. ورقة عمل: "في هذا المكان وهذا الزمان": التعليم من أجل الاستهلاك المستدام. توصيات ومبادئ توجيهية. ٢٠٠٨: ٣.

الطلبة في المدارس العديد من نواحي الاستهلاك المستدام والتنمية؛ غير أن التعليم من أجل الاستهلاك المستدام لا يزال عملية متقطعة، ونادراً ما تُسلط عليه الأضواء بسبب قلة التماسك والابتكار. ورغم ذلك، فإن مواجهة التحدي الذي يمثله الاستهلاك المستدام سوف يستدعي إعادة توجيه التعليم النظامي بطريقة ملائمة على مستوى المؤسسات والمناهج الدراسية. ويمثل إدراج التعليم من أجل الاستهلاك المستدام في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة فرصةً لتحقيق هذا الهدف على مستويات مختلفة هي: وضع سياسات تعليمية تشمل المدارس الابتدائية والثانوية، وتعديل تدريب المعلمين، وتعزيز المؤسسات المعنية بالتعليم المستدام، وإعداد نهوج وأدوات تربوية تقوم على تفاعل دائم بين المربين وغيرهم من الجهات المعنية بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام، خاصةً على المستوى المحلي. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يستند التعليم من أجل الاستهلاك المستدام إلى التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لبلوغ جميع المناطق الحضرية والريفية، والبلدان المتقدمة والنامية، والأثرياء والسكان المعرضين للخطر، ذلك لأن التعليم من أجل الاستهلاك المستدام يقوم على مناهضة أنماط السلوك والمعتقدات السائدة لإعادة تنظيم أنماط العيش في شتى أنحاء العالم.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

شددت حلقة العمل على النقاط التالية:

- ازدياد فرص تبادل المعلومات العلمية وتقييمها لأن موضوع التعليم من أجل الاستهلاك المستدام ومهمة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة قد ازداد تسليط الأضواء عليهما والاهتمام بهما على مستوى السياسات والتعليم غير الرسمي؛
- تزايد إدراك ما يترتب على أنماط العيش الحالية من آثار على البيئة والمجتمع. هذا الإدراك الذي ينعكس في المنتجات المتوافرة في السوق، توافراً جعلته ممكناً خيارات المستهلكين وطلبهم؛
- الأخذ في مجالي الاقتصاد والتعليم بعملية وضع نهوج على أيدي المنتجين والمستهلكين استناداً إلى دورة حياة المنتجات والخدمات، مما ييسر تثقيف الناس.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

تقضي قيم التنمية المستدامة بجعل التعليم من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك جزءاً لا يتجزأ من التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولذلك، فإن الدعوة إلى الأخذ بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام على جميع المستويات في المدارس تعتبر أمراً ضرورياً لإحداث تغيير. وينبغي للتعليم من أجل أنماط العيش المستدامة أن يشمل جميع الأطراف المعنية، مع ضرورة إيلاء اهتمام خاص للشباب وراسمي السياسات. وينبغي للتعليم من أجل أنماط العيش المستدامة أن يدوم مدى الحياة، ويجمع بين التخصصات، ويتسم بطابع ابتكاري، ويشمل جملة أبعاد منها تدريب خاص بالمواطنة، والمعرفة بالنظم والعمليات.

الاستراتيجية الأولى: رسم سياسات خاصة بالتعليم والبحوث من أجل الاستهلاك المستدام

› تعديل البرامج والمناهج المدرسية

للتعليم دور يؤديه في حماية الأفراد ومدهم بالوسائل اللازمة لمواصلة اتخاذ خيارات حرة ومستنيرة. ولذلك تعتبر الدراية الإعلامية ضرورية في إطار التعليم أجل الاستهلاك المستدام لتمكين الناس من فهم الكم الهائل من الرسائل التي يتلقونها يومياً وتحليلها وتقييمها. ويتناول التعليم من أجل الاستهلاك المستدام موضوعات متنوعة، بدءاً بنوعية الحياة وأنماط العيش، والموارد، والاقتصاد، والاستهلاك والبيئة، وحقوق المستهلك ومسؤولياته، والصحة والسلامة، وانتهاءً بقضايا عالمية (مثل البيئة، والفقر، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك). وفي إطار المواطنة والدراية الإعلامية، تعتبر إدارة المعلومات (الرقمية والإعلامية، والمعلومات المتعلقة بالتسويق والإقناع والبطاقات الوصفية) من الموضوعات المهمة التي يغطيها الاستهلاك المستدام، وتبرز الدراية الإعلامية بين جملة عوامل رئيسية أخرى، كركيزةً أساسية من ركائز التعليم من أجل الاستهلاك المستدام، وكشرط ضروري لأنماط السلوك المستنير والمسؤول. وفي هذا الصدد، تقترح المبادئ التوجيهية المعنونة "في هذا المكان وهذا الزمان"، التي قُدمت خلال حلقة العمل، عدة خيارات لتنفيذ التعليم من أجل الاستهلاك المستدام بغية اعتمادها في السياسات التربوية وهي: (١) تعميم مراعاة التعليم من أجل الاستهلاك المستدام باعتباره جزءاً من الموضوعات/التخصصات الحالية؛ (٢) وتعليم الاستهلاك المستدام بوصفه موضوعاً شاملاً يجمع بين التخصصات و/أو مُدرجاً في المشروعات وغيرها من الأنشطة، فضلاً عن النوادي المدرسية، وأنشطة ما بعد الدوام المدرسي؛ ٣) والأخذ بالتعليم من أجل الاستهلاك المستدام بوصفه موضوعاً محدداً[٣].

› التشجيع على البحوث في مجال التعليم من أجل الاستهلاك المستدام

تعتبر البحوث الشاملة ضرورية لتدعيم أسس ما يتم تعليمه في مجال التعليم من أجل الاستهلاك المستدام، وهدفها توفير بيانات تتعلق بأنماط الاستهلاك وآثارها المختلفة، وبالطريقة التي تقبل بها الثقافات المختلفة التغيرات أو ترفضها. ويمكن للبحوث أن تدرس مجموعة متنوعة من النهوج إزاء الاستهلاك المستدام استناداً إلى ظروف اجتماعية واقتصادية وجغرافية

(٣) انظر المرجع ذاته، ص ١٧.

وثقافيــة مختلفة. وتعتبر المسائل التعليمية مهمــةً أيضاً، لاسيما فيما يتعلق بطريقة تعليم الاستهلاك المستــدام؛ واختيار الموضوعات والوقائع والنهوج التربوية ذات الصلة بمختلف السياقات الثقافية.

الاستراتيجيــة الثانية: توفير الوسائل المناسبة للمعلمين من خلال تدريب أولي ومتواصل

إن أحــد الشروط الرئيسية للإعداد والتنفيذ الفعالين للمناهج التعليمية والأدوات التربويــة المتعلقة بالتعليم من أجــل الاستهلاك المستدام إدراك المعلمــين والمدربــين ملاءمة هــذه المناهــج والأدوات للأنمــاط التعليمية ولتخصصاتهم. ويتعين في البدايــة إعلام المعلمين والمدربين بأهمية هذا الأمر والصعوبــات التي ينطوي عليها، أي جعــل مفهوم الاستدامة في صلب القيــم الرئيسية التي يقدرها الشباب، وترجمــة القضايا المجردة والمعقــدة إلى صيغةتلامس حياة الأفراد اليومية/ ولكن يتعين أيضاً تزويد المعلمين والمدربين بأدوات تم تكييفها بطريقة جيدة لإعداد خطط الدروس. ولذلك فــإن عملية إعادة توجيه إعداد المعلمــي تشكلن توصية بارزة في المبــادئ التوجيهية المعنونة "في هذا المــكان وهذا الزمان"، التي قدمت في أثناء حلقة العمل التي عُقدت تحت عنوان "تيسير التعليم وتدريب المعلمين الــذي يعزز المنظــورات العالمية والبناءة والموجهة نحــو المستقبل في إطار التعليم من أجل الاستهلاك المستدام" (٤).

الاستراتيجية الثالثة: بناء مؤسسات تعليمية داعمة

من غير المرجح أن تنفــذ سياسات التعليم من أجل الاستهلاك المستدام تنفيذاً فعالاً في غياب البنى التحتية والوسائل ذات الصلة على المستوى المؤسســي. فمــن الضروري للمعلمــين والطلبة أن تقــوم مؤسساتهم التعليميــة بتكييــف نظمها الإداريــة للاعتراف بالاستهــلاك المستدام كقضية مشروعة، وأن تــدرك الأنشطة المرتبطة بها. ويمكن للمؤسسات التعليميــة تكييف نظمهــا الإدارية مــن خلال ضمــان الاستدامة في المشتريــات والمعــدات وإدارة المبــاني والإدارة العامة والخدمــات، ومشاركة الموظفين والطلبة في المناسبات التي تنظمها المدارس لموضوع الاستهلاك المستدام. وفضلاً عن ذلك، فإن دمج التعليم من أجل الاستهلاك المستدام في إدارة الأحرام هو أحد أهداف جدول أعمال المدارس للقرن الحادي والعشرين في إطار العملية الخاصة بجدول الأعمال المحلي للقرن الحادي والعشرين.

الاستراتيجية الرابعة: وضع النهوج والأدوات التربوية المناسبة

يعتمــد التعليم من أجل الاستهلاك المستــدام على وضع نهوج وأدوات تربوية على نحو متواصل ومتسق. غــير أن التعليم من أجل الاستهلاك المستــدام يواجه عدة تحديــات يعالجها المسؤولون عن إعــداد ونشر الموارد والأدوات. ويُعتــبر من الصعب تحويل مفهــوم الاستهلاك المستدام بحد ذاته إلى واقع ملموس في الحياة اليومية؛ فالموارد التعليمية المتوافرة مجزأة وتقــوم في بعض الأحيان على بيانات علميــة قديمة أو على نماذج لم يتم تكييفهــا مع الحيــاة الواقعية وخبرة الطلبة، وهــؤلاء الطلبة يميلون إلى التعبــير عن خيبة أمل وشعور سلبي وحــس بالعجز، مما يصعّب حفزهم على أن يكونوا جهات فاعلة في التغيير. وقد وُضع العديد من الموارد على المستوى الدولي والإقليمي والوطنــي، بما في ذلك أدوات لإعداد المشروعات وخطــط الدروس المتعلقــة بالتعليم من أجل الاستهــلاك المستدام في المدارس وخارج حجــرات الدراسة. ويمكن تكييف هــذه الموارد مع مختلف السياقات ونشرها من خلال الشبكات والمنابر التعليمية.

مقررتــا حلقــة العمل: فابيّ بيار، مستشارة، فــرع استدامة الاستهلاك والإنتاج في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ مورغان ستريكــر، مستشارة، فرع استدامة الاستهلاك والإنتاج في شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

(٤) انظر المرجع ذاته، ص ١٧.

حلقة العمل ٤: التعليم من أجل التنمية المستدامة والحد من أخطار الكوارث: بناء مجتمعات قادرة على مواجهة الكوارث

المنسقون: كريستل روز، الاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث؛ بدوي رهبان، اليونسكو؛ كريستين توفماسيان، اليونسكو؛ أوليفييه شيك، منبر الاستراتيجية الوطنية الفرنسية للحد من الكوارث

مقدمة

كان هدف حلقة العمل التشديد على ارتباط التعليم في مجال الحد من الكوارث بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ومساهمته فيه، وذلك عن طريق تعزيز وعي الحضور بالدعم المتبادل القائم بين هذين المفهومين، كما هو مبين في ورقة المفاهيم[٥]. وقسمت **الجلسة** إلى خمسة أجزاء هي: الترويج الموجه إلى راسمي السياسات، وبناء القدرات، والتعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، والبنى التحتية التعليمية. وأسندت مهمة تقديم وإدارة كل من هذه الجلسات إلى ميسّر لخص الشواغل والإنجازات الرئيسية، فضلاً عن التحديات البارزة في المرحلة القادمة. وتلت كل جلسة مناقشة مخصصة لاستخلاص أفكار تساهم في موضوع الحلقة.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

تمثل الكوارث عوائق بارزة تعوق تحقيق الهدف الإنمائي الأول للألفية وهو الحد من الفقر. ولذلك، تحوّل هدف الحد من أخطار الكوارث وآثارها تدريجياً إلى قضية إنمائية مهمة بحد ذاتها. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، بات من المسلم به أن الحد من أخطار الكوارث هو جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، الفصل الثالث). وأُعيد التأكيد في عام ٢٠٠٢ على ملاءمة الطبيعة الشاملة لعدة قطاعات التي يتسم بها الحد من أخطار الكوارث لتحقيق هدفين أساسيين من أهداف التنمية المستدامة (هما الحد من الفقر وحماية البيئة) وذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ. وأخذ أيضاً الرابط القائم بين التعليم المتعلق بأخطار الكوارث والتنمية المستدامة يزداد بروزاً في جداول أعمال دولية أخرى.

ويركز المجال المواضيعي الثالث في إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) على تدعيم الشبكات وتعزيز الحوار والتعاون بين الخبراء المختصين في الكوارث، والأخصائيين التقنيين والعلميين، والمخططين، وغيرهم من الأطراف المعنية بغية بناء ثقافة شاملة مبنية على السلامة والقدرة على المواجهة من خلال تقاسم المعارف والتعليم. ويعزز المجال المواضيعي الثالث بصفة خاصة دمج الحد من أخطار الكوارث في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي وفي الأنشطة التدريبية. وفي عام ٢٠٠٥، قال كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، مؤكداً: "إن التحدي الأكبر أمامنا في هذا القرن الجديد هو أن نأخذ فكرة تبدو مجردة، أي التنمية المستدامة، ونحوّلها إلى واقع ملموس لكل شعوب العالم". ويمثل التعليم عملية مهمة في تحويل التنمية المستدامة إلى واقع ملموس. فالتعليم يستطيع أن يخرّج مهنيين من الشبان قادرين على توفير أدوات ومنهجيات مهمة لتوفير الخبرات. ويجب أن يصبح الحد من أخطار الكوارث جزءاً لا يتجزأ من التعليم كوسيلة لتعزيز التنمية المستدامة.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الدولي

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

وافقت حلقة العمل على وجوب التركيز في الدعوة والتعليم على الحد من قابلية التعرض للمخاطر، وعلى طريقة بناء قدرة المجتمعات المحلية والدول على مواجهة الكوارث والنهوض منها، وعلى سياق محلي معين، وعلى استيعاب التعليم والدعوة محلياً بغية بلوغ ثقافة سلامة طويلة الأمد ومستدامة في جميع أنحاء العالم. ويتعين أيضاً أخذ النواحي الإيجابية للأخطار في الاعتبار عند إجراء تحليل لنسبة الكلفة إلى الفائدة في التعليم الخاص بالحد من أخطار الكوارث والتأثير الناتج عنه. وينبغي للدعوة أن تستهدف عوامل التغيير المناسبة، وفقاً للاحتياجات والمطالب الفعلية، كما ينبغي لها أن تتخذ مداخل محددة كعمليات تغير

(٥) ورقة مفاهيم مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: تعلم العيش مع الأخطار - الحد من أخطار الكوارث للتشجيع على التعليم من أجل التنمية المستدامة، آذار/مارس ٢٠٠٩.

المناخ للارتقاء بدرجة الالتزام السياسي بالحد من أخطار الكوارث. وأُعيد التأكيد بقوة أيضاً على الدور البارز الذي تؤديه وسائل الإعلام في مجال التعليم والمعلومات وتبادل الخبرات.

وينبغي لعملية **بناء القدرات** أن تقيم القدرات القائمة، وأن تستند إلى ما هو موجود محلياً من معارف وحكمة في سياق معين. كما يجب أن تتضمن أمثلة عملية وأن تأخذ بتبادل الخبرات المرتبطة بتنفيذ أنشطة الحد من أخطار الكوارث. وتوجد اليوم سبل محددة لتعزيز برامج بناء القدرات. وعلى ما للتركيز على استراتيجية واحدة ومتسقة لبناء القدرات من أهمية، يتعين أيضاً وضع نهوج تراعي السياق المحدد. لذا، تحتاج عملية بناء القدرات إلى مزيج متوازن من المبادرات العالمية والإقليمية، فضلاً عن برامج تعلم مكيفة ومعدة وفقاً للحالة المحلية.

وقُدِّمت الجلسة الخاصة **بالتعليم النظامي** بوصفها مفهوماً موسعاً للانتفاع بتعليم جيد للجميع. وقُدِّم نموذج ثلاثي المحاور لمهارات الحياة الأساسية والتعليم الجيد.

- التعليم النظامي الذي يعتبر مثلاً أعلى لتعميم التعليم القائم على مهارات الحياة لجميع الأطفال والأوساط، وذلك، على النحو الذي دعت إليه الالتزامات الدولية. وتتسم عمليات التدخل الجيدة على هذا المستوى بتشكيلها وفقاً لتصميم بنيوي؛
- من الممكن القيام بعمليات تدخل أخرى قائمة على المناهج الدراسية، وهذه العمليات متاحة خارج إطار المناهج الدراسية النظامية؛
- عمليات التدخل القائمة على مهارات الحياة والتي تعتمد على معالجة الجانب المحدد للأخطار المتناقضة أو على ضرورة وجود فئة سكانية محددة كهدف لهذه العمليات.

وبدأت الجلسة الخاصة **بالتعليم غير النظامي** بأمثلة على قابلية التعرض للخطر، والتنمية، والثغرات بين المعارف والممارسات. وأُشير إلى ثلاث قضايا أساسية باعتبارها الأسباب الرئيسية للثغرات الموجودة في عملية التنمية المستدامة. أولها تجاهل علاقة السبب والنتيجة بين الكوارث والتنمية. وثانيها النظر عامةً إلى الكوارث في سياق الاستجابة العاجلة. وثالثها كون مفهوم التنمية المستدامة على ما يبدو لا يأخذ في الاعتبار مسألة "السلامة".

وأخيراً، سلطت الجلسة الخاصة **بالبنى التحتية التعليمية** الضوء على الحاجة المحلة إلى التأكد من أن جميع المراكز التعليمية المحلية والمدارس والجامعات ومجمل مؤسسات التدريب والتعلّم توفر بيئةً آمنةً من خلال مبادرات ملائمة للسلامة في المدارس، ذلك إن أردنا بلوغ هدف مبادرة اليونسكو للتعليم للجميع المتمثل في تمكين جميع الأطفال من الالتحاق بالمدارس بحلول عام ٢٠١٥. وأظهرت الخبرة المُكتسبة من الكوارث الماضية أن الموارد التي تنفق على تعليم الطلبة تذهب هدراً في اليوم الذي يلي الكارثة، أي عندما تركز جميع الجهود على انتشال الأطفال من تحت البنى التحتية المهدمة ومن الركام. ويطيح ذلك بجميع الجهود التي كان من المفترض بذلها لضمان الاستدامة، كما يقضي على الجيل المقبل من الخبراء المثقفين الذين افترض أن يكونوا ركائز الحد من أخطار الكوارث والتنمية المستدامة.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

يشدد إطار عمل هيوغو، الذي اعتمدته مائة وست وثمانون (١٨٦) دولة عضو في الأمم المتحدة، على أن التعليم وتوعية الجماهير هما أولويتان رئيسيتان للعمل من أجل الحد من أخطار الكوارث بفعالية. وقد أنشئت أفرقة عمل عالمية وإقليمية، وأقيم منبر مواضيعي تابع للأمم المتحدة بشأن المعارف والتعليم تتولى قيادته جهات تنسيق تابعة للأمم المتحدة (أي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، واليونسكو، والاستراتيجية الدولية للأمم المتحدة للحد من الكوارث). ويضم في هذا المنبر مجموعة واسعة من الشركاء، بمن فيهم الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية. وأدت تلك الأفرقة وذلك المنبر أدواراً استباقيةً في تعزيز الاعتراف بالتعليم الخاص بالحد من الأخطار كأولوية عليا في جداول الأعمال التربوية الوطنية. وأُطلقت مبادرات للدعوة رفيعة المستوى، ووضعت مبادئ توجيهية للسياسات، فضلاً عن أدوات ومنهجيات محددة، بما في ذلك المكتبة الذهبية للمواد التعليمية الخاصة بأخطار الكوارث، لكي يسترشد بها راسمو السياسات التربوية لدى دمج الحد من أخطار الكوارث في جدول الأعمال التربوي الوطني، وفي المناهج الدراسية والتعليم العالي، وفي تنفيذ مبادرات خاصة بسلامة المدارس.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

في ختام حلقة العمل وافق المشاركون فيها على أن "التعليم الخاص بالحد من أخطار الكوارث يمثل إحدى ركائز تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأنه يجب اعتباره مجال عمل ذات أولوية لتنفيذ النصف الثاني مع عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة". وبغية تحقيق هذا الهدف وتعزيز التآزر بين

التعليم من أجل التنمية المستدامة والأنشطة التعليمية المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث، يجب أن تمثل الدعوة للسياسات، وبناء القدرات، والتعليم النظامي وغير النظامي (بما في ذلك التعليم الخاص بالحد من أخطار الكوارث على مستوى المدارس ومؤسسات التعليم العالي)، والبنى التحتية التعليمية الآمنة، عوامل ومداخل أساسية. ويجب التركيز تحديداً على الجوانب المحلية وعلى التصميم وفقاً للظروف الخاصة بما يضمن احترام النواحي الثقافية، والمعارف والحكمة التقليدية. ويمكن أن يشكل التمثيل البصري والصلات بالحياة اليومية أدوات فعالة للتعليم الخاص بالحد من أخطار الكوارث والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي إدراج برنامج العمل التعاوني الخاص بالحد من أخطار الكوارث والتعليم من أجل التنمية المستدامة في الاستعراض المتوسط الأجل لإطار عمل هيوغو، على أن يلي ذلك إنجازات محددة بحلول نهاية عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة وإطار عمل هيوغو. واقتُرح إدراج هدف "خفض معدل وفيات الأطفال الملتحقين بالمدارس جراء الكوارث التي يمكن تفاديها إلى الصفر بحلول عام ٢٠١٥" في أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتعين إعادة التشديد أيضاً على المشروعات المحلية القائمة على الشراكة وتقييمها بالطريقة المناسبة. وأخيراً، يجب أن يستند إدراج موضوع الحد من أخطار الكوارث في التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى حجج مؤسسية وقضائية. وبغية تعزيز القاعدة المؤسسية للروابط القائمة بين الحد من أخطار الكوارث والتعليم من أجل التنمية المستدامة، شددت حلقة العمل على ضرورة قيام وزارات التربية ووكالات التنسيق في كل بلد باعتماد إطار عمل هيوغو (الأولوية الثالثة) وتنفيذه باعتباره أداةً رئيسيةً في مجال السياسات وإحدى الأولويات الرئيسية في جدول الأعمال التربوي الوطني.

وأخيراً، من المعلوم أنه ليس ثمة تنافس بين الوكالات والمفاهيم والأفكار أو بين الحد من أخطار الكوارث والتعليم من أجل التنمية المستدامة. فهذان المفهومان يقومان على دعم متبادل، وسيتيح تعاون الجميع في الجهود المبذولة تحقيق الأهداف المرجوة منهما. وفي نهاية المطاف، نسعى جميعنا إلى بناء مجتمع **مستدام وقادر على المواجهة**، حيث يمكن للجميع العيش والتمتع بفرص متساوية للصمود. ولنا جميعنا الحق في أن نعي الأخطار التي تحيط بنا. ولذلك فإن التعليم الخاص بالحد من أخطار الكوارث يمثل أولوية حيوية في السياق العام للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

مقرر حلقة العمل: رجيب شو، جامعة كيوتو، اليابان

ديسموند فيليس، الأمين العام للجنة جنوب أفريقيا لشؤون اليونسكو

حلقة العمل ٥: التعليم من أجل الأمن الغذائي ومساهمة التعليم من أجل التنمية المستدامة فيه

المنسقتان: لافينيا غاسبيريني، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ بنديكت هيرلين، مؤسسة زراعة المستقبل

بنديكت هيرلين تشرح خطة العمل

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يُعتبر التعليم بصورة عامة، والتعليم لسكان الريف تحديداً، من مستلزمات الحد من الفقر ومكافحة الجوع، وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف، وتعزيز الزراعة، وبناء عالم مستدام وآمن غذائياً. ويُعتبر التعليم ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى سكان المناطق الريفية لأن أربعة من كل خمسة من أطفال هذه المناطق لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالمدارس. ويشكل التعليم لسكان الريف جزءاً أساسياً من التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع. وأظهرت البحوث ارتباطاً مباشراً بين التعليم لسكان الريف والأمن الغذائي. لذا، يجب أن يوفر التعليم من أجل التنمية المستدامة فرصاً تعليمية لسكان الريف.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

القوة المحركة للتنمية هي السكان أنفسهم، وليس المؤسسات أو التكنولوجيا. ويُعتبر التعليم لسكان الريف الوسيلة المهملة من بين الوسائل الكفيلة بضمان الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشكل الأمن الغذائي عاملاً أساسياً لبناء عالم مستدام ولقدرتنا على البقاء. ويستدعي هذا الأمر تعزيز التعليم لسكان الريف. فهذا التعليم يتيح فرصاً لإقامة الشراكات وللقيام بعمليات تبادل مهمة بين الحكومات والقطاع الخاص ورابطات المزارعين، وجماعات المنتجين، والمجتمع المدني، والأكاديميين، بغية تعزيز التنمية الريفية المستدامة.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

يشكل التعليم لسكان الريف عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة. واعتبر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، خلال الاجتماع الذي عقده في بيجين عام ٢٠٠٥، أن التعليم لسكان الريف هو أحد المجالات الثلاثة ذات الأولوية لتعزيز التعليم للجميع والارتقاء به. وقد اعتُرف بالتأثير الإيجابي الناتج عن التعليم لسكان الريف على الأمن الغذائي وتحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي (الهدف الإنمائي الثاني للألفية)، مما يدل على أن الارتباط القائم بين الأمن الغذائي والتعليم الابتدائي لسكان الريف قوي للغاية. واعتبرت أفرقة خبراء التعليم في مجموعة الدول الثماني أن التعليم لسكان الريف هو عامل أساسي للتصدي لمختلف الأزمات التي يواجهها العالم اليوم، ولتعزيز التنمية المستدامة. وأما الدروس المستفادة في هذا الإطار فهي إدراك أهمية العمل الجامع بين القطاعات والتخصصات وأهمية الإرادة السياسية لتلبية الاحتياجات التعليمية لسكان الريف. فهؤلاء السكان هم الذين يؤدون دوراً مركزياً في ضمان الأمن الغذائي في العالم.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

قد توقع الأزمة المالية والاقتصادية الحالية المزيد من الناس في شراك الجوع والفقر. ولا تزال المشاكل البنيوية المتمثلة في الجوع، وسوء التغذية، والأمية، وقلة فرص الانتفاع بالأراضي، والائتمانات والوظائف، فضلاً عن الأسعار المرتفعة للمواد الغذائية، تجسد واقعاً مؤلماً. لذا، يتعين تعزيز الأنشطة الدولية الرامية إلى الإسهام في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق زيادة فرص الانتفاع بتعليم جيد. وينبغي بصفة خاصة إعداد برنامج تمكين إيجابي وقوي لتعزيز التعليم لسكان الريف بوصفه عنصراً أساسياً من عناصر التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويجب ألا يركز هذا البرنامج على التعليم النظامي فحسب، إنما أيضاً على التعليم غير النظامي وغير الرسمي، مع ضرورة أخذ جميع سكان المناطق الريفية في الاعتبار. وينبغي أن يركز هذا البرنامج التعليمي على المهارات الأساسية، فضلاً عن المهارات المتعلقة بالعمل والأمن الغذائي.

مقرر حلقة العمل: باسكال فالانتان أونو، جامعة أبوبو-أدجاميه، كوت ديفوار

حلقة العمل ٦: مرض الإيدز والصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقان: دونالد بندي، البنك الدولي؛ كريس كاسل، اليونسكو

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

اتفق المشاركون في حلقة العمل (٢٩ مشاركاً من ٢٢ بلداً في أربع مناطق من العالم) على أنه سيتعذر تحقيق التنمية المستدامة إذا لم تُلبَ الاحتياجات الصحية لملايين البشر في شتى أنحاء العالم. واستناداً إلى الملاحظات المسهبة على إطار عمل داكار والمناقشات التي جرت خلال المؤتمر، يمكن تحديد ثلاث طرائق ترتبط من خلالها الصحة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. أولاً، يمكن اعتبار الصحة من العناصر المساهمة في التعلم والعمل وشرطاً ضرورياً لهما، وهو ما أثبتته الدراسات العديدة والبيانات الواضحة المتعلقة بتأثير المرض على القدرات المعرفية والأداء في العمل. وهذا ينطوي على مسلسل متصاعد محتمل من الأسباب والنتائج في العلاقة بين الصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة يؤدي إلى تزايد قابلية المجتمعات للتعرض للخطر. ثانياً، يمكن اعتبار الصحة كإحدى نتائج التعليم الفعال والجيد من أجل التنمية المستدامة، فالبيئة النظيفة والآمنة، والأداء الاقتصادي المتماسك الذي يتيح تلبية الاحتياجات الأساسية، والعلاقات الاجتماعية والثقافية القوية والبناءة تشكل مجتمعةً "لقاحاً اجتماعياً" بكل ما للكلمة من معنى. ثالثاً، ينبغي اعتبار الصحة قطاعاً يتوجب عليه التعاون مع الأطراف الفاعلة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة لتعزيز اعتماد نهج جامع لمجالات التخصص يشجع على عمليات التعلم الشاملة والتي تدوم مدى الحياة، وهي عمليات يُراد منها تنمية القدرات البشرية على نحو تام.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي المعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

شكلت التحديات المشتركة الأساس لمناقشة أجراها المشاركون في حلقة العمل، الذين ركزوا فيها على العوائق والصعوبات الرئيسية، والتفاهم في مجال الصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وكذلك على تبادل الممارسات والحلول المحتملة. وأثارت هذه المناقشة عدداً من القضايا المهمة تم تحليلها في وقت لاحق لتحديد مجموعة من الأولويات والأهداف المشتركة. وناقش المشاركون، بين جملة أمور، العلاقات والتأثيرات المتبادلة فيما بين نقل المعارف، والتمكين، وتغيير المواقف في مجال الصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، خاصةً في إطار التعليم النظامي. وعلاوةً على ذلك، ناقش المشاركون التحديات المرتبطة بالتعليم في مجال الوقاية، ومواجهة العوائق الاجتماعية والثقافية مثل عدم المساواة بين الجنسين، وديناميات السلطة وطنياً ومحلياً، والفجوات بين الأجيال، واللغة، والمعتقدات الثقافية والدينية. وأولوا اهتماماً خاصاً لفهم ومكافحة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بفيروس ومرض الإيدز. وأخيراً، ناقش المشاركون في حلقة العمل تأثير الفقر والنزاع والفساد على التنمية وعلى تنفيذ استراتيجيات فعالة لتعزيز الصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتناولوا أيضاً الصعوبات التي ينطوي عليها الوصول إلى سكان المناطق المعزولة أو النائية.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

رداً على التحديات والأسئلة التي أُثيرت في الجزء الأول من حلقة العمل، اتفق رأي المشاركين على أنه أحرز رغم ذلك تقدم عالمي في العديد من المجالات، وجاءت أبرز الإنجازات نتيجة للدروس المستفادة المحددة والإرادة السياسية القوية والنافذة، وتمثلت إحدى الخبرات الإيجابية والبناءة التي تم تبادلها في فعالية النهج الجامع بين القطاعات، هذا النهج الذي ربط جهود الحكومات في مجال الصحة والتعليم بالمبادرات التي قادتها الوزارات والإدارات المختلفة وجهات من المجتمع المدني، وشركاء دوليون في مجالات التعليم من أجل التنمية المستدامة وهي البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة. وتمت الإشارة بصفة خاصة إلى ضرورة دعم التعليم المجاني أيضاً بمساعدة موجهة صوب أكثر الأطفال عرضةً للخطر بغية تلبية احتياجاتهم الأساسية وتفادي التسرب.

منسقا حلقة العمل يديران مداخلات المشاركين

وذُكر أن إدراج الموضوعات المتعلقة بالصحة والتعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي يمكن أن يضمن تحوّل الالتحاق بالمدارس إلى متغير حاسم يحد من تعرض الأطفال لفيروس ومرض الإيدز وغيره من الأمراض.

وإلى جانب ذلك، أكد المشاركون على ما تتسم به عمليات التعليم غير النظامي ومشاركة وسائط الإعلام الجماهيري من تلاؤم وتكامل، وأشاروا إلى أمثلة محددة على ذلك بدءاً باستخدام الإذاعة المحلية لزيادة وعي الجمهور بقضايا الصحة والتغذية، وانتهاء بالعروض المسرحية التقليدية بوصفها أداةً لمناقشة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بفيروس ومرض الإيدز، وتسليط الضوء عليها وتجاوزها.

وأخيراً، ذُكر أن ملاءمة الأمثلة التي تقوم على أساس القيم والأدوار التي يُحتذى بها كأداة دعم مهمة لسياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة والصحة قد ظهرت في التعاون بين قطاعي الصحة والتربية وأصحاب الدور القيادي في الثقافة والزعماء الدينيين في مجال التعليم الوقائي؛ وفي إنشاء مراكز صحية محلية توفر أيضاً مساحة للمعارف التقليدية والطب التقليدي؛ وفي الاعتراف والتقدير اللذين حظيت بهما الجهود الطوعية المبذولة على المستوى الشعبي.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

لدى تحديد **الاستراتيجيات** اللازمة لمواجهة التحديات المتعلقة بفيروس ومرض الإيدز والصحة في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة، أُعطيت الأولوية للقضايا الرئيسية الأربع التالية:

١ – أهمية تناول مصادر القوة والمقاومة المستمدة من تنوع المواقف والمعتقدات الثقافية، وذلك بالنظر خصوصاً إلى عمليات الوصم ووظيفة الثقافات والأديان في التعريف بأدوار الجنسين وديناميات السلطة؛

٢ – الحاجة إلى التشجيع على استخدام التعليم غير النظامي كوسيلة تكميلية لزيادة وعي الجمهور وتعزيز التعليم الوقائي، وتعزيز نهج تعلّم محلي، والتشديد على التأثير المحتمل للإعلام الجماهيري في مجال التربية الصحية من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ – المزايا المتبادلة التي تنشأ عن الشراكات الجامعة والتعاون الشامل بين قطاعات حكومية مختلفة ومع جهات مختلفة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، على المستويين الوطني والدولي؛

٤ – أهمية ضمان عملية قيادة ملائمة ومتواصلة، وحفز الإرادة السياسية على مستويات المجتمع كافة.

وحددت لاحقاً خمسة **أهداف معينة** للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة على النحو التالي:

١ – جعل التربية الصحية، التي تشمل فيروس ومرض الإيدز، في مرتبة عالية في جدول أعمال التنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة، مما يحفز على إقامة الشراكات والتبادلات على المستويين الوطني والدولي بغية التصدي للطابع المعقد لهذه المسألة؛ والحفز في الوقت عينه على اعتماد نهج متعدد القطاعات، مما يشجع ويدعم دور وعمل المؤسسات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال. وينبغي التشجيع على إنشاء بنى دائمة تيسر هذه العملية، على المستويين الوطني والإقليمي؛

٢ – الإقرار بالدور الإيجابي للثقافة وتعزيزه باستخدام المعارف والمعتقدات والممارسات التقليدية والعلمية والدينية كأدوات تغيير مترابطة، وكذلك بالنسبة إلى دور التعليم من أجل التنمية المستدامة والصحة، بتحديد أمثلة يُحتذى بها منطلقة من القيم ومنفتحة على التنوع الثقافي على المستوى المحلي والوطني والدولي (وتحديد دور خاص للأمم المتحدة). وينبغي التركيز تحديداً على الشباب والمساواة بين الجنسين؛

٣ – تعديل الرسائل والأدوات المُستخدمة لتعزيز التربية الصحية والتعليم من أجل التنمية المستدامة لجعلها موافقة للسياقات والفئات المستهدفة المختلفة، وذلك لتحقيق أقصى الفوائد من استخدام قنوات التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، ومن ثم ضمان فائدة التعليم وجودته. ويتعين التشجيع على استخدام أشكال الاتصال التقليدية والحديثة، بدءاً بالمسرح والموسيقى، وانتهاءً بالإذاعة والهواتف المحمولة، والتلفزيون، ومزودي خدمات شبكة الإنترنت، وذلك بغية زيادة الوعي والحفز على الانتفاع بالمعلومات واستخدامها بحس نقدي، والقيام بحملات وأنشطة خاصة بالتعليم الوقائي؛

٤ – التركيز على بناء قدرات الأشخاص المسؤولين سياسياً وتقنياً، أي قدراتهم على رصد برامج ومشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية الصحية، وتقييمها والتأثير عليها، مع ضرورة إيلاء اهتمام خاص لشريحة الشباب والملكية المحلية والقيادة، وذلك ضماناً للالتزام والاستدامة في الأجل الطويل؛

٥ – دعوة وسائل الإعلام إلى تأدية دور أكثر فعالية في أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة والتربية الصحية، والاعتراف بوظيفتها المهمة والتشديد عليها، وإيجاد حسّ بالملكية والالتزام المشتركين سعياً إلى نجاح البرامج والمشروعات.

مقرر حلقة العمل: فرانشيسكو فولبيني، لجنة تنسيق الخدمات التطوعية الدولية

حلقة العمل ٧: تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في التعليم والتعلم

المنسقان: ديفيد إينسورث، اتفاقية التنوع البيولوجي؛ آنا برسيك، اليونسكو

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يسلم التعليم من أجل التنمية المستدامة بأهمية التكامل بين المعارف ونظم المعارف المنبثقة من مجموعة متنوعة من المصادر والجماعات (المعارف التقليدية والمحلية، والمعارف العلمية، على سبيل المثال). ففهم عمليات النظام الإيكولوجي ودور التنوع البيولوجي يتطلب تفكيراً منهجياً يشجع على عملية التكامل هذه ويدعمها. وإضافةً إلى ذلك، تتطلب إدارة الموارد الطبيعية عملية تعلم اجتماعي يمكن أن تشكل نهجاً من نُهُج إصلاح التعليم التقليدي يجعله قائماً على نظم البحث والتحقيق، مما يضمن جودة التعليم.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

يذكر أولاً أن التنوع البيولوجي (خاصةً النظم الإيكولوجية) يبيّن أشكال الترابط القائم على الصعيد العالمي، وهذا الترابط يُعتبر عاملاً حيوياً بالنسبة إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة. ثانياً، إن نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة يتوقف على المشاركة البنيوية لجميع الجهات ذات الصلة وعلى توسيع نطاق التعاون خارج إطار قطاع التعليم (النظامي). ومن المهم استخدام قنوات المعارف والممارسات والبحوث القائمة أصلاً والمترابطة عالمياً، وتعزيز حلقة الوصل بين التنوع البيولوجي والتعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار مفهوم شامل. ومن الضروري أيضاً إشراك المستويات الحكومية كافة في هذا الجهد. ومن الأمثلة على هذا النهج المدارس الإيكولوجية، وشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو، وشبكات التعلّم غير النظامي وتعلم الكبار (مركز تعلم الكبار)، والتدريب المهني، ومعازل المحيط الحيوي، والكراسي الجامعية لليونسكو، ومجالات البحث في جامعة الأمم المتحدة، والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، وما إلى ذلك. ويتعين استخدام المناقشات المتعلقة بالسياسات الوطنية والآليات القائمة لربط التعلّم المرجو بأهداف التعليم.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

استفاد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من إحياء النقاش العالمي بشأن تغير المناخ وتناقص التنوع البيولوجي. وثمة حاجة إلى المزيد من التربية البيئية في التعليم النظامي وغير النظامي، وزيادة التركيز على التنوع البيولوجي بطريقة أشمل تغطي صلات الوصل بالنواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ومن المهم كذلك زيادة الوعي بأهمية عمل المجتمع المدني في مجال حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة وتعليمه. وفي هذا الصدد، تم البدء ببذل جهود لربط التعليم النظامي بالتعليم غير النظامي في سياق التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي الواقع، جرى تنفيذ مجموعة متنوعة من الأنشطة على المستويات كافة، بدءاً بالمستوى المحلي وانتهاءً بالمستوى الدولي. غير أن البعض يشعر بأن الزخم المؤاتي لعقد الأمم المتحدة لم يُسخر بعد بما فيه الكفاية.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

إن أحد الأهداف المطلوب بلوغها في هذا المجال تعميم الفرص التي يتيحها التعليم من أجل التنمية المستدامة تعميماً يشمل برامج العمل في هيئات دولية مختلفة، والإدارات الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، على أن يستفاد في ذلك من مناسبات وعمليات أخرى، مثل السنة الدولية للتنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠، ومؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي. ويجب أن نحاول تحسين صلة الوصل باتفاقيات اليونسكو المعنية بالتنوع الثقافي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، ومعازل المحيط الحيوي. فإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعلم الذي يربط التنوع البيولوجي بالتنمية المستدامة في سياقات غير رسمية، تشمل اللقاء بين أجيال مختلفة في المجتمعات المحلية، والسلطات المحلية، والسياقات الثقافية والدينية. وثمة حاجة إلى توسيع نطاق مفهوم التدريب ليشمل مجموعة من أشكال تحديث المهارات المهنية (مثل الدورات التدريبية الإلكترونية، والحوار المهني، والتعلم أثناء العمل، والحوارات بين المواطنين، وما إلى ذلك).

مقررة حلقة العمل: كيران شهوكار، مركز التربية البيئية، الهند

حلقة العمل ٨: الركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة: النهوج التعليمية

المنسقان: منظور أحمد، معهد تطوير التعليم، جامعة "براك" (BRAC)؛ جيزيل منكامتي يتامبن، جمعية دعم ومساندة المقالات

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

تنشأ عن الأزمة الاقتصادية العالمية فرصة تعلم مهمة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، تتعلق بالركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة. وتشير هذه الأزمة واستجابتنا لها إلى أن الركيزة الاقتصادية هي أقل الركائز تطوراً وتدريساً. وإضافةً إلى ذلك، أكد المشاركون أن مدى انتشار الفقر عالمياً وتأنيث الفقر يضفيان طابعاً عاجلاً للغاية على هذا الوضع. واعتبر أحد المشاركين في حلقة العمل أن "التعليم من أجل التنمية المستدامة هو علاج ناجع لأسباب الأزمة".

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى الدولي

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

شارك أكثر من ٦٠ شخصاً من ٤١ بلداً في مناقشات جرت في مجموعات صغيرة تناولت هذه المسألة. وذكر المشاركون العديد من حالات التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار مبادرات اقتصادية اتُخذت في بلدان مختلفة، غير أن عدداً قليلاً من الأمثلة المقدمة أثبت نجاح المساعي الرامية إلى جعل الاقتصادات أكثر استدامةً. واعتبر البعض أن عمليات التحليل المنهجي ودراسات الحالات الإفرادية الخاصة بالخبرات قد توضح الطريقة والظروف التي يمكن أن يساهم فيها التعليم من أجل التنمية المستدامة في استدامة الاقتصادات. وقدّمت أمثلة عديدة من بلدان مختلفة، بما فيها أمثلة تبين التفاعل القائم بين التنمية الاقتصادية والتعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي في مجال التنمية المستدامة. ولكن المشاركين اتفقوا بوجه عام على أنه "يجب المضي قدماً في دراسة ما تنطوي عليه هذه الجهود من مقدمات منطقية وافتراضات وطرق عمل، وأنه من المبكر جداً البحث عن نماذج تثبت النجاح أو القيام بقياس النتائج".

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

شدد المشاركون في حلقة العمل على أنه ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يكون دينامياً وأن ينطلق من الوعي العلمي. وعلاوةً عن ذلك، شدد المشاركون على ضرورة إشراك المجتمعات المحلية والعائلات. ووافق المشاركون على ضرورة تمييز النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية التي تشكل التنمية البشرية عنصراً محورياً منها. وأظهرت المناقشات بوضوح الحاجة إلى مؤشرات للتعليم من أجل التنمية المستدامة وإلى استخدام مؤشرات التنمية المستدامة على نحو أفضل. وأخيراً، خلص المشاركون إلى القول بوجوب التوصل إلى تصور أفضل للنواحي الاقتصادية في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

أكد المشاركون في حلقة العمل على ضرورة إحداث تحوّل في النظام التعليمي يؤدي إلى تحوّل في النظم الاقتصادية يمكّنها من مراعاة الاستدامة. وفي الوقت عينه، فإن تحويل النظام الاقتصادي يقتضي تحويل النظام التعليمي.

وشدد المشاركون على ضرورة تحويل نظم القيم تحويلاً يقرّبها من العدالة الاجتماعية ويبعدها عن (المغالاة في) الاستهلاك الفردي. وذكر المشاركون أنه ثمة حاجة إلى قيم تصلح لاقتصاد مستدام جديد، أي ثقافة للاستدامة. ويترتب على هذا الأمر آثار على جميع أنواع التعليم من أجل التنمية المستدامة وهي:

(أ) التعليم النظامي من أجل التنمية المستدامة (وزارات التربية)
(ب) التعليم غير النظامي من أجل التنمية المستدامة (المؤسسات والشركات)

(جـ)التعليم غـير الرسمي من أجل التنميـة المستدامة (وسائل الإعلام، على سبيل المثال)
وسيشمـل ذلك أيضاً شبـكات المعـارف، والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، والتعلم مدى الحياة.

وأكد المشاركون ضرورة تعزيز الحوار بين الأوساط المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والأطـراف الاقتصادية الرئيسية المعنية، خاصةً في قطـاع الأعمال وفي الحكومات، فضلاً عن مدرسي إدارة الأعمال، والاقتصاديين، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة. ويجب ألا يكون التعليم في خدمـة مصالح الاقتصاد (القديم) فحسب. ولذا، ينبغـي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يساعد على تحويل التعليم باستخدام معارف ومهارات وقيم جديدة.

توصية موجَّهة لليونسكو

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة إلى إثارة أسئلة عن العديد مـن الممارسـات الاقتصادية الماضية وما يتصـل بها من ثقافة وقيم. وازدادت أيضاً قوة الإرادة السياسية للتصدي للتغير العالمي. وهذه العوامل مجتمعة تتيـح فرصةً كبيرة لليونسكو، بوصفها الوكالة الرئيسية المسؤولة عن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنميـة المستدامة، كي تكون صوتـاً أقوى لأوساط التعليم من أجل التنمية المستدامة وكي تعزز التحول الاقتصادي والتعليمي الذي سيدفع بالتنمية المستدامة إلى الأمام.

ويقتضـي ذلك إيجاد المعارف والمهارات والقيم المناسبة للاقتصاد المستدام عـن طريق تعزيز وعي وفهم الجمهـور. ويقتضي أيضاً تحويـل التعليـم كمجموعة من نظـم التعلّم، ومنـه التعليم النظامي، والتدريـب، والتطوير المهني، والتعلّم غير النظامي وغير الرسمي، ووضع جميع هذه النظم في إطار التعلم مدى الحياة.

مقـرر حلقة العمـل: بيتر بلايز كوركـوران، جامعة ساحل خليج فلوريدا، الولايات المتحدة الأمريكية

المجموعة الثانية من حلقات العمل

إقامة الشراكات للتعليم من أجل التنمية المستدامة

نظراً لارتباط التنمية المستدامة بمجالات المجتمع كافة، فإنه ينبغي لتوجيه التعليم في اتجاه التنمية المستدامة أن يكون مسعى متعدد الأطراف المعنية. فلا تقتصر أماكن التعلّم من أجل التنمية المستدامة على المؤسسات التعليمية، بل تشمل أيضاً قطاعات كثيرة أخرى من المجتمع. ولذلك فإنه من الضروري أن تتصل الأطراف المعنية بالتعليم بجهات فاعلة أخرى مهمة وأن وتقيم شراكات قوية معها. ولما كانت التنمية المستدامة تمثل تحديا عالميا، فإن إقامة شراكات دولية وتكامل البعدين المحلي والعالمي تشكل أيضاً عناصر حاسمة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد تناولت حلقات العمل التالية الطرق التي يمكن بها إقامة شراكات قوية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة:

٩ - معازل المحيط الحيوي المدرجة في قائمة اليونسكو باعتبارها مواقع للتعلُّم من أجل التكامل بين قضايا الاستدامة المحلية والعالمية

١٠- دور القطاع الخاص في التعليم من أجل التنمية المستدامة

١١- وسائل الإعلام بوصفها شريكة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٢- التعليم من أجل التنمية المستدامة في الشراكات والتعاون الإنمائي على صعيد الشمال - الجنوب - الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

حلقة العمل ٩: معازل المحيط الحيوي المدرجة في قائمة اليونسكو باعتبارها مواقع للتعلّم من أجل التكامل بين قضايا الاستدامة المحلية والعالمية

منسق حلقة العمل: السيد ناتاراجان إشواران، من اليونسكو

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

تساهم معازل المحيط الحيوي والشراكات القائمة بينها، على المستوى الوطني والإقليمي وفيما بين القارات ومع الشركاء الخارجيين، مساهمة فريدة من نوعها في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ذلك أنها توفر إطارا متعدد المستويات للتعلّم المتبادل. ونظرا إلى أن رؤى جميع معازل المحيط الحيوي وأهدافها تستند إلى قاعدة واحدة يجسدها برنامج الإنسان والمحيط الحيوي لليونسكو الذي يعنى بالتنمية المستدامة، فإن هذه المعازل تمثل إطاراً ييسر إقامة التعاون وتبادل الخبرات على المستوى الدولي. ولذلك تمثل هذه المعازل أيضاً إطاراً للتعلّم المتبادل بين الثقافات من أجل التنمية المستدامة.

فالمشكلات الفريدة من نوعها تقتضي حلولا فريدة من نوعها أيضا، والمفاهيم العامة ينبغي تحقيقها وتنفيذها على المستوى

منسق حلقة العمل ناتاراجان إشواران يجمع النتائج

المحلي. ومن خلال النهوج المتعددة التخصصات، تُعنى معازل المحيط الحيوي بمنظومة "الإنسان والمحيط الحيوي" ككل، بما في ذلك أنماط السلوك البشري، ولا تقتصر على معالجة الأعراض فحسب، مما يمكنها من تقديم حلول فعالة.

وتشكل المعازل الحيوية آلية أساسية تجمع بين نهوج ونتائج البحث العلمي والمعارف التقليدية والمحلية. ويؤدي تقدير معارف المجتمعات المحلية حق قدرها إلى تمكين هذه المجتمعات فتقوم عندئذ بدور فعال في عملية التنمية المستدامة.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

تبيّن الشراكات الدولية القائمة بين معازل المحيط الحيوي أن الكثير من هذه المعازل تواجه التحديات عينها، وذلك في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وتوضح الدروس المستخلصة من الشراكات الحقيقية، ضرورة العمل المشترك لمعالجة القضايا التي تثير اهتماماً مشتركاً، وضرورة الالتقاء وجها لوجه لبناء الثقة. فالشراكات تؤدي إلى فهم المستوى المحلي باعتباره جزءاً من الصورة العامة. والشراكات العالمية تؤدي أيضاً إلى مزيد من التضامن، كأساس اجتماعي للتنمية المستدامة.

والتعلّم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة هو دائماً عملية متبادلة ومستمرة، وذلك خلافاً للمحاضرات. ففي عملية التعلّم يتعلم الشركاء جميعاً من بعضهم بعضا (مثل المشتغلين بالبحث العلمي والمجتمعات المحلية، وعملية التعلم هنا تسير من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة). ويستند التعلّم وفقا لهذا النهج إلى الاتصال المتبادل والتشارك في تحديد موضوعات البحث وأهداف التعلّم. ومن المستصوب دعم المجتمعات المحلية في تحديد خياراتها في مجال التنمية المستدامة، لأن ذلك يسهّل تقبّلها لهذه الخيارات. وتتناول عمليتا البحث والتعلّم في مجال معازل المحيط الحيوي موضوعات شديدة التعقيد، وتستلزمان نهوجا نظامية، كما تستلزمان في الوقت ذاته استراتيجيات للحد من هذا التعقيد.

ويوضح العديد من الأمثلة الدولية أن معازل المحيط الحيوي تمثل ساحات للتعلّم الذي يساهم في برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة (البرامج الرسمية وغير الرسمية)، وذلك بوصفها موضوعات للبحث أو مواقع للدراسة. وأظهرت الأمثلة أيضاً وجود إمكانية كبيرة لأن تصبح معازل المحيط الحيوي مناطق للتعلّم قائمة بذاتها (على الصعيدين المؤسسي والإداري وغيرهما). ولا يقتصر تبادل المعلومات المتعلقة بالحلول الملائمة للمشكلات والوسائل المناسبة للتصدي للتحديات على صانعي السياسات والعلماء ومديري معازل المحيط الحيوي فحسب، بل يشمل أيضاً التبادل بين المجتمعات المحلية المعنية. فمعازل المحيط الحيوي، بوصفها "مراكز تعاونية للتعلّم"، لا يقتصر دورها على تبادل المعارف والمحتوى فحسب، بل يشمل تبادل النهج والمنهجيات. والتعاون الدولي بين معازل المحيط الحيوي يمكن أن يكون أيضا مجالاً لمناقشة القيم والأخلاقيات الجديدة/البديلة في تناول خيارات التنمية المستدامة، من قبيل "التقلص المستدام".

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

الشراكات أساس التعلّم، والمهمة الأساسية لمعازل المحيط الحيوي هي إقامة الشراكات وتعزيزها من أجل مشروعات واستراتيجيات التنمية المستدامة. وتقوم الشراكات في الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي على مستويات مختلفة، محلياً مع قطاع التربية وبين جميع الأطراف المعنية المحلية (بوصف هذه الشراكات أطرا للتعلّم)؛ وعالمياً بين معازل المحيط الحيوي الشريكة في الشبكة.

وتتمتع معازل المحيط الحيوي بخبرة طويلة في مجال التعلّم غير النظامي على مستويات مختلفة. بيد أنه يمكن تحسين التعاون مع قطاع التعليم النظامي: ومن الضروري تحسين فهم قطاع التعليم النظامي لقدرة معازل المحيط الحيوي على تطوير الكفاءات والمهارات المحلية والعملية.

ولقد حققت معازل المحيط الحيوي إنجازات كبيرة، وجمعت خبرات عديدة شكلت أساسا للأنشطة الخارجية للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وللمشروعات الخاصة بهذا التعليم، ومواقع التعلّم بالمعنى الأشمل للكلمة. بيد أن هذه الإنجازات والخبرات لم توثّق إلا نادراً على الصعيد الدولي. وثمة حاجة ملحة إلى إبراز وإتاحة أفضل الممارسات والدروس المستخلصة بدرجة أكبر وبطريقة منتظمة، على صعيد الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي أو على صعيد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة ككل. ومن هنا تأتي الحاجة إلى آليات أفضل لتبادل هذه الخبرات، وإلى الاستفادة من أوجه التآزر بين قواعد البيانات والشبكات القائمة. ويسري ذلك أيضا على الهيئات الوطنية والإقليمية العاملة مثل اللجان الوطنية لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي لليونسكو.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتيجه من هنا؟

ينبغي تقوية الشراكات وأوجه التآزر القائمة بين معازل المحيط الحيوي ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومرفق البيئة العالمية، وشبكات اليونسكو مثل كراسي اليونسكو الجامعية، والمدارس المنتسبة لليونسكو، واللجان الوطنية لليونسكو.

وأما قدرة معازل المحيط الحيوي على تحقيق التنمية المستدامة وتعلّمها فمن الضروري تعزيزها على نحو مركّز ومن خلال مزيد من القنوات (مثل شراكات القطاع الخاص، واللجان الوطنية لليونسكو، وإمكانية الاحتفال بـ"سنة دولية لمعازل المحيط الحيوي"). وبينما تُعد معازل المحيط الحيوي حاليا وبشكل رئيسي مواقع لتطبيق استراتيجيات التنمية المستدامة بالتعاون مع المجتمعات المحلية، لا يزال "الجيل الأول" من معازل المحيط الحيوي يركز على حماية الطبيعة والبحث. ولا بد من تكييف معازل "الجيل الأول" وتحسينها كي تتمكن من القيام بدورها كمواقع للتعلّم لأغراض التنمية المستدامة. ومن الضروري أن يقوم المزيد من معازل المحيط الحيوي بتبادل الخبرات فيما بينها، على نحو غير رسمي ومن خلال شبكات التعاون الرسمية.

الخلاصة العامة:

تعتبر معازل المحيط الحيوي المدرجة في قائمة اليونسكو ذات قيمة كبيرة في عملية التعليم من أجل التنمية المستدامة، على الصعيدين المحلي والعالمي، بوصفها مواقع للتعلّم المتبادل بين المجتمعات المحلية، والباحثين، والمديرين، وصانعي القرار، وغيرهم من الأطراف المعنية. وأما الدروس المستقاة من النهوج المتبعة في هذه المعازل والقائمة على المشاركة والجمع بين المعارف العلمية والمحلية والتقليدية سعياً إلى تحقيق خيارات التنمية المستدامة فمن الضروري تعميمها في أثناء الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤.

مقررا حلقة العمل: السيدة دوريس بوكورني، من معزل المحيط الحيوي لمنطقة رون بألمانيا، والسيد على جعفرو تيوموكو، من معزل بنجاري للمحيط الحيوي ببنين.

حلقة العمل ١٠: دور القطاع الخاص في التعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقان: السيدة كاترين مادين، من المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، والسيد أليكس ووخ، من المنتدى الاقتصادي العالمي.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الهامة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

لقد اتفق المشاركون في حلقة العمل على أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يساهم في الارتقاء بالجودة العامة للتعليم والتعلّم في جميع أنواع ومستويات التعليم. وقد سلّط الضوء على المساهمات الهامة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من وجهات نظر عدة، منها وجهة نظر قطاع الأعمال والشركات. وجرى التشديد على أهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجال الأعمال نظراً إلى أنه يساهم في تحسين الممارسات في هذا المجال، ويساعد على دفع عملية تحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يوفر التعليم من أجل التنمية المستدامة فرصاً لزيادة العمل المشترك بين القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والحكومات، والموظفين، والنقابات، وذلك عبر الشراكات المتعددة الأطراف، مثل "تحسين الشراكات بين القطاعين العام والخاص". كما يساهم هذا التعليم في إعداد قوة عمل وموظفين لديهم المهارات والمعلومات والشعور بالمسؤولية. وإضافة إلى ذلك، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يزيد وعي الأطراف المعنية كافة، مثل العملاء والموردين والموظفين، بموضوعات الاستدامة وتحدياتها. وهذا الوعي ضروري للارتقاء بمساهمة القطاع الخاص في الجهود المبذولة في مجال التنمية المستدامة. وأخيراً، أشار المشاركون إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة ضروري للوصول إلى عالم مستدام، والعالم المستدام شرط لا غنى عنه للقيام بالأعمال التجارية المستدامة والمربحة.

أريخ هاريش يقدم دراسة حالة إفرادية

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ما الذي يمكن أن نتعلمه من بعضنا بعضا؟

بعد أن تبادل المشاركون في حلقة العمل معلومات عن خبراتهم الفردية، خلصوا أولاً إلى التسليم بأن القطاع الخاص يمثل مصدراً غنياً بالمعارف والممارسات في مجال التنمية المستدامة في وسعه أن يساهم في تحسين الجو العام للتعلّم وفي ربط هذا التعلّم بالاقتصاد المستدام. واستنتجوا ثانياً أن قطاع الأعمال قد كان في بعض الأحيان سبّاقاً إلى الأخذ بالتنمية المستدامة في مبادئه وممارساته. وبإمكان هذه الممارسات والخبرات أن تساهم في إعادة توجيه البرامج التعليمية وتحسينها وأن تشجع التجديد. وأخيراً، استنتجوا أن الجميع يواجهون تحديات التنمية المستدامة. لذا تبرز الحاجة إلى مزيد من الحوار بين الحكومات، والمجتمع المدني (بما فيه النقابات)، والقطاع الخاص/قطاع الشركات، أي الشركات التجارية.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

رأى المشاركون في حلقة العمل أنه على الرغم من أن مشاركة القطاع الخاص في أنشطة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة كانت محدودة أو مجزأة نسبياً، فإن خبرات قطاع الأعمال والشركات تضمنت دروساً مهمة ذات قيمة كبيرة في خدمة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفيما يلي النقاط الأساسية التي سُلّط الضوء عليها في أثناء حلقة العمل:

- حقق قطاع الأعمال/الشركات إنجازات هامة في إدماج أو تطبيق ممارسات التنمية المستدامة في ممارساته، لكنها إنجازات مجزأة وغير منسّقة؛

نقاش حول مواصلة التعاون مع القطاع الخاص

- نظراً إلى ظهور تحديات عالمية، فإنه من الضروري أن ترتبط مؤسسات الأعمال التجارية، أي القطاع الخاص، ارتباطاً وثيقاً بعملية التعليم من أجل التنمية المستدامة، لتعزيز حرية التصرف التي يتمتع بها قطاع الأعمال؛
- من الضروري أن يشارك القطاع الخاص الأوساط المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في توجيه العمليات التعليمية نحو الاستدامة، وذلك مثلا عن طريق المساهمة في تطوير المناهج الدراسية، ولاسيما في مراحل التعليم الثانوية والعليا، وفقاً لاحتياجات قطاع الأعمال، وبما يساعد الموردين المحليين على إدماج مبدأ الاستدامة في ممارساتهم التجارية، وما إلى ذلك.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

أجمع المشاركون في حلقة العمل على اعتبار القطاع الخاص واحداً من الأطراف المعنية الهامة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. فهو يمتلك الخبرة والمعرفة والموارد التي من الضروري ومن الممكن تعبئتها تعبئة كاملة. ورأى المشاركون أن حلقة العمل تمثل خطوة إيجابية على طريق تعبئة القطاع الخاص. وقد سُلط الضوء على عدة نقاط رئيسية: أولاً، من الضروري تحسين إدماج خبرات ومعارف القطاع الخاص/قطاع الأعمال التجارية/قطاع الشركات في الجهود المبذولة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويمكن إحداث ذلك بطرق عديدة منها إنشاء هيئة رسمية/غير رسمية متعددة الأطراف المعنية تعمل على تيسير مشاركة القطاع الخاص/قطاع الشركات في الجهود المبذولة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ثانياً، رأى المشاركون أن من المهم تيسير تبادل أفضل الممارسات في مجال تعليم الموظفين، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ثالثا، ينبغي تصميم إطار لمنبر لتبادل نتائج التعليم من أجل التنمية المستدامة، وينبغي إقامة مثل هذه المنابر في المجتمعات المحلية. رابعا، يتعين إجراء عملية رصد وتقدير وتقييم جديدة للتعلّم وللتعليم من أجل التنمية المستدامة. وأخيرا، أكد المشاركون الحاجة إلى تعزيز الطلب الصناعي بغية التقدم بالابتكار في عملية توفير التعلّم لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة. ورأى المشاركون بوجه خاص أهمية النظر في تشجيع قطاع الأعمال/الشركات على دعم إقامة كراسٍ جامعية تُعنى بالتعليم من أجل التنمية المستدامة لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجال تعليم إدارة الأعمال التجارية.

مقرر حلقة العمل: سانتوش خاطري، من مكتب اليونسكو في هانوي

حلقة العمل ١١: وسائل الإعلام بوصفها شريكة في التعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقان: السيدة فينوس جَنينغز، من اليونسكو؛ والسيدة آن ماري كالاغا، من مركز دويتشه فله للتدريب الاذاعي

المقدمة

الهدف من حلقة العمل هو تهيئة مناخ ملائم وتيسير إقامة شراكات بين الصحفيين، وغيرهم من الإعلاميين، والخبراء في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من أجل تعزيز الارتقاء بمستوى الفهم والتعاون في مجال هذا التعليم. وقد نوقشت ثلاثة موضوعات هي: ١) تغطية وسائل الإعلام للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مناطق مختلفة وفي سائر أنحاء العالم؛ ٢) والعمل على زيادة مشاركة وسائل الإعلام في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ ٣) وتحديد الأنشطة ذات الأولوية الرامية إلى تعزيز دور وسائل الإعلام كشريكة في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

ينظر الإعلاميون بوجه عام إلى الاستدامة، كمفهوم وممارسة، على أنها عامة وغامضة. ولذلك فإن عنصر "التعليم" في التنمية المستدامة يمثل عائقا مفهوميا ومهنيا إضافيا. وما يزيد الأمور تعقيداً الحذر الذي يبديه الكثير من الإعلاميين إزاء فكرة "الاستدامة" (فعلى سبيل المثال، من الصعب كتابة تحقيقات صحفية عن الاستدامة، كما أن هذا المجال له لغته الاصطلاحية، وما إلى ذلك). فمفهوم "التعليم من أجل التنمية المستدامة" لا يصبح منتجا رائجا في وسائل الإعلام، إلا عندما يكون ما يكتب عنه جذاباً لجمهور واسع ومتنوع. وقد أشارت السيدة بريثي نامبيار، الناشطة في مجال البيئة والمديرة التنفيذية لمركز التربية البيئية بأستراليا، إلى أن القصص المشككة والمثيرة أكثر جاذبية للإعلام من التحقيقات الصحفية التي توثق العمليات وتبرز الإنجازات. ورأت آن ماري كالاغا، الصحفية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أنه يصعب إيجاد محررين في الإعلام الدولي يولون اهتماما لإجراء تحقيقات عن نتائج مؤتمرات رفيعة المستوى تتناول موضوعات التنمية المستدامة. وليس نشر هذه التحقيقات التحدي الوحيد الذي يواجهه الصحفيون في تغطية أخبار التعليم من أجل التنمية المستدامة.

صحفية في المؤتمر العالمي

فمعظم الصحفيين الذين يعملون في بلدان غير مستقرة الأوضاع لا حماية لهم، ولا يُسمح لهم بالحصول على المعلومات أو المعارف المتعددة التخصصات التي تتصل بموضوعهم والتي تمكنهم من طلب إرشادات ملائمة، ومن النجاح في تغطية موضوعات الاستدامة تغطية متعمقة. وهذا النوع من التحقيقات الصحفية قد يكون معقداً بسبب سياقات يكتنفها التكتم ولا تتقبّل التحقيقات التي تشكل مساءلة للسلطات. ولذلك لا بد للصحفيين الذين يودون كتابة تحقيقات صحفية متعمقة من التعرض لتهديدات فعلية لأمنهم الشخصي. وقدمت السيدة بريثي نامبيار تقريرا متعمقاً عن نضالها لتسجيل العمليات الإنسانية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية التي نتجت عن وقف حكومة الولاية إجراءات المراجعة السارية، وسمحت لشركة إسمنت بإقامة شركة للمحاجر الجيرية على أرض محمية طبيعية في الهند. وفي نهاية المطاف، تناولت وسائل الإعلام الوطنية هذه القصة فأدى ذلك إلى التراجع عن القرار الأصلي لهذه السياسة. و"أحد الدروس المستفادة" من هذه العملية يفيد بأن تغطية وسائل الإعلام لوجهات نظر الأطراف المعنية كافة يساعد على كشف الأفكار والدوافع الكامنة وراء الأنشطة غير المستدامة

بيئياً. وأخذت وسائل الإعلام الدولية تنوّع على نحو متزايد التحقيقات التي تتناول الاستدامة وتمكنت من تغطية مجموعة واسعة من وجهات النظر والجوانب المحيطة بالاستدامة، بما في ذلك تغطية العلوم. وقد يكون تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في دراسة الصحافة نهجا قيّما من شأنه أن يسمح "للبعد الإنساني" برواية قصة التعليم من أجل التنمية المستدامة، بدلا من أن يترك لوسائل الإعلام أمر تثقيف الجمهور العام أو إلقاء محاضرات عليه أو التأثير عليه فيما يتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

وقدم السيد آندريا كايرولا، الخبير الاستشاري في مجال حرية التعبير، أمثلة توضح أهمية حرية التعبير في التقارير الصحفية في جميع الأوقات. كما شدد على الأهمية البالغة للحفاظ على معايير مهنية عالية في مجال الصحافة. ومع ظهور تكنولوجيات جديدة للمعلومات والاتصال، قد ينبغي تنبيه الصحفيين إلى وجوب ألا يفترضوا أن كل المصادر الإخبارية موثوقة بدرجة كافية، ووجوب التحقق من المعلومات والتحري عنها كممارسة صحفية أساسية.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

برزت النقاط المواضيعية الرئيسية التالية في إطار الهدف الثاني للمؤتمر:

(١) تباين تغطية الإعلام للتعليم من أجل التنمية المستدامة والتنمية المستدامة تباينا كبيرا في سائر أرجاء العالم؛ ٢) وقد تؤثر الضغوط السياسية وعملية صنع القرار في المجال الاقتصادي (اللتان تقعان خارج نطاق سيطرة أو تأثير الصحفيين) على درجة الاهتمام الذي يوليه الإعلام للتعليم من أجل التنمية المستدامة وللتنمية المستدامة نفسها؛ ٣) والموضوعات التي تعتبر أكثر من غيرها تقدماً من حيث الأولوية والأهمية قد تدفع المحررين وأصحاب القرار في وسائط الإعلام إلى جعل التعليم من أجل التنمية المستدامة في مرتبة دون مرتبة تلك الموضوعات. وقد يؤدي إنشاء منبر أو آلية لتبادل المعلومات تيسيراً لإجراء تحليلات عالمية مقارنة للتحقيقات الصحفية التي تتناول التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى إجراء دراسات حالات إفرادية مفيدة، وإلى اطلاق عملية رصد منتظمة لتغطية الإعلام للتعليم من أجل التنمية المستدامة والموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة على الصعيدين القطري والإقليمي.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ما أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

يتعرض الصحفيون، ولاسيما في أقل البلدان نموا، للكثير من العقبات والضغوط عند قيامهم بدعم زيادة الوعي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، قد يُطلب من الصحفيين في بعض البلدان أن يدفعوا مبلغاً مالياً للحصول على المعلومات المتعلقة بتغطية التعليم من أجل التنمية المستدامة، وللوصول إلى الوسائل الإخبارية ووسائل البث الإعلامي. وتمثّل شبكة الإنترنت أيضاً شكلاً جديداً من أشكال المنافسة للصحفيين نظراً إلى أن الجمهور يستقي الكثير من المعلومات المنشورة على الإنترنت، وقد لا يميز هذا الجمهور بالضرورة بين المصادر الصحفية والمصادر غير الصحفية، أو قد لا يكون مؤهلا لتقييم مستوى الخبرة التي تتمتع بها المصادر الإعلامية. وأما حماية الصحفيين وما يقترن بها من قيود تُفرض على وسائل الإعلام التي تقوم بتحقيقات صحفية عن التعليم من أجل التنمية المستدامة والموضوعات المتصلة بالتنمية المستدامة فيتباينان تبايناً كبيراً بين المناطق. بيد أنه ينبغي أن تقوم وسائل الإعلام والمنظمات المهنية المحلية والدولية بمعالجة هذا الموضوع على نحو متناسق. وأخيرا، فإنه بالنظر إلى محدودية الموارد الاقتصادية، والاضطراب السياسي، والصراعات الاجتماعية/الثقافية المزمنة، قد تكون العقبات التي تعترض إجراء التحقيقات الصحفية في الوقت المناسب أموراً بسيطة مثل تقطع التيار الكهربائي. أما في ظل وجود بيئة تمكينية، فإن وسائل الإعلام تيسّر إتاحة المعلومات وتمثل منبرا للحوار الديموقراطي بوسعه أن يساهم بشكل كبير في تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

إنه لمن الأهمية بمكان أن يتم تحديد ورعاية نواة من الصحفيين الذين يتمتعون بالخبرة والتفاني ولديهم الحافز لإجراء تحقيقات صحفية عن التعليم من أجل التنمية المستدامة والتنمية المستدامة. وينبغي أن يصبح هؤلاء الأفراد مصدرا للدعم والإرشاد والخبرة لزملائهم في سائر أنحاء العالم. لذا، قد يكون من المفيد كمتابعة لهذا المؤتمر، أن تُدرس إمكانية إقامة شبكة للزملاء الإعلاميين المعنيين بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، والذين يمكنهم أن يتبادلوا وجهات النظر والخبرات فيما بينهم. وأشارت توصيات أخرى إلى ضرورة أن تصبح مؤسسات التعليم

منسقتا حلقة العمل في طريقهما إلى المشاركين في الحلقة

العالي في مجال الإعلام أشد عزماً وأكثر مبادرة في التركيز على التعليم من أجل التنمية المستدامة في سنوات الدراسة الجامعية. وعلى غرار ذلك، يجب أن يبدأ التعريف بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في مرحلتي الدراسة الابتدائية والثانوية؛ ويمكن أن يشارك الصحفيون مشاركة نشطة في هذه العملية، وذلك عن طريق توجيه التحقيقات الصحفية عن التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى هذا الجمهور وإتاحتها له. ومن الضروري أن يصبح المحررون بالذات أكثر اطلاعاً ومعرفة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وينبغي أن يعمل المحررون الملمون بالموضوع على اطلاع زملائهم على هذا التعليم. وينبغي للدعم الذي يقدم إلى الصحفيين لاستخدام وسائل الإعلام البديلة (مثل المدونات)، والاستفادة من المنح الدراسية، وبرامج التعليم عن بعد، أن يشكل عنصراً مهماً من العناصر المكوّنة لحركة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، تستطيع وسائل الإعلام أن تكون عاملاً حفازاً للوعي والتغيير إذا زود العاملون فيها بقدر كاف من الأدوات والتدريب والمعلومات.

التوصيات

١ – لا يمكن تحقيق التطلعات الأساسية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، ما لم يُنظر إلى وسائل الإعلام بوصفها شريكة كاملة وعلى قدم المساواة مع سائر الشركاء في عمليات استحداث ونشر ونقل المعلومات والمضامين الخاصة بالتعليم من أجل التنمية والمستدامة؛

٢ – إن قدرة وسائل الإعلام على أن تكون شريكاً كاملاً في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى أن تصبح عندئذ وسيلة لإقامة حوار ونقاش تفاعليين على مستويات المجتمع كافة، هما أمران لا يتحققان إلا بتوفر شروط مسبقة منها، على سبيل المثال لا الحصر، الشروط التالية: ١) الحق في الحصول على المعلومات، ٢) واستقلالية وتعددية المحررين، ٣) وحرية التعبير. وهذه الشروط ييسرها النهج المتعددة التخصصات والقائم على الترابط بين سائر العوامل في التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٣ – ستكون المكاسب من حيث الفهم والأفكار في السنوات الخمس الأولى من تجربة التعليم من أجل التنمية المستدامة مفيدة جدا في تقييم وتعزيز قدرات وسائل الإعلام بغية تمكينها من إجراء التحريات والتحقيقات الصحفية بشأن القضايا والبرامج التي تبقي الجمهور العام مطلعا على أحدث التطورات المتصلة بأشكال التعليم كافة ومهتماً بها ومشاركاً فيها. وأما الاهتمام الذي يولى حالياً لتدريب وتعليم المعلمين فينبغي أن يولى أيضاً لمعلمي ومدربي الإعلاميين، وذلك من أجل النهوض بنهج فعال ومتعدد التخصصات؛

٤ – إن توعية الجمهور العام ضرورية لتعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة، خاصة بالنظر إلى الطابع العاجل للقضايا ذات الأولوية ومنها نضوب الموارد، والبيئة، والسكان، والكوارث، وما إلى ذلك؛

٥ – ضرورة التعاون مع شبكات وجمعيات الإعلام والاتصالات في العمل على مراجعة وتأكيد المبادئ الأساسية التي تعزز التعلّم مدى الحياة، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، وغير ذلك من القيم التي تعد جزءا لا يتجزأ من التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٦ – تحديد وإنشاء آليات ملائمة لتبادل المعلومات وتطويرها للعمل فيما بين الأطراف المعنية وأنظمة الإعلام ومنظماته؛

٧ – تصميم وإنتاج وترويج مجموعة من "المنتجات" و"الموارد" بغية تعزيز إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في ممارسات وسائل الإعلام (ويتضمن ذلك مثلا التعليم والتدريب، وتطوير المناهج الدراسية والتطوير المهني)، وتمكين جماهير وسائل الإعلام في سائر أنحاء العالم من معرفة التعليم من أجل التنمية المستدامة.

مقرر حلقة العمل: السيد كريج ن. شيلي، من المعهد الدولي للمعتقدات والقيم، جامعة جيمس ماديسون، ولاية فيرجينيا،الولايات المتحدة الأمريكية.

حلقة العمل ١٢: التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجالي الشراكات والتعاون الإنمائي على صعيد الشمال - الجنوب - الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

المنسقون: مامسي جوميديه، من البرنامج الإقليمي للتربية البيئية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي؛ وماركو فان در ريي، من برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ ومارتين وستن، من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية

المقدمة

الغرض من ورشة العمل هو تيسير واستكشاف الدور الذي تضطلع به الشراكات والتعاون الإنمائي على صعيد الشمال - الجنوب - الجنوب لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتسهيلاً للمناقشات، حُددت لها الموضوعات الأربعة الرئيسية التالية:

١ - إجراء مسح للشراكات القائمة فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب،
٢ - جمع الدروس المستفادة وإجراء المقارنات بينها،
٣ - التوصيات والأدوات المتعلقة بتعزيز الشراكات،
٤ - إقامة شراكات جديدة.

وقد حُددت هذه الموضوعات الرئيسية على ضوء أهداف المؤتمر الأربعة. ومن أجل ضمان الاستمرارية بين المؤتمرات، جرى تشجيع جميع المشاركين في حلقة العمل على النظر في أهداف ومخرجات ونتائج المؤتمرات السابقة والمؤتمرات المقبلة، كما وردت في وثيقة اليونسكو المعنونة: **التعليم الجيد والإنصاف والتنمية المستدامة: رؤية شاملة من خلال المؤتمرات العالمية الأربعة بشأن التربية التي تنظمها اليونسكو في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩**. وفي ختام حلقة العمل، استُخلصت من موضوعات النقاش الأربعة التوصيات الرئيسية الواردة في آخر هذا العرض لحلقة العمل ١٢.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

عند مناقشة جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة في الشراكات والشبكات، اعتبر التعليم من أجل التنمية المستدامة أداة جيدة جداً لمعالجة القضايا المتصلة بالتعاون الإنمائي بوجه عام. واعتبر التعليم من أجل التنمية المستدامة مهماً بالنظر إلى نزعة الشركاء والشبكات إلى ضم عدة قطاعات ومنظمات، بينها أيضا المشاركون من قطاعي التعليم النظامي وغير النظامي.

كما اعتُبرت الشراكات على صعيد الشمال - الجنوب - الجنوب مهمة جدا في المساهمة في فهم التنوع الثقافي وتقديره. كما أن هذه الشراكات سمحت بتعميق فهم السياقات المتعددة لأنها أتاحت فرصة للاتصال البشري المباشر. ومن بين مساهمات الشراكات والشبكات ما تقدمه من دروس وأمثلة مستقاة من أنشطة مشتركة يضطلع بها في الواقع وفي الزمن الحقيقي. وقد تم تحديد عدد من الشراكات والشبكات من خلال المناقشات.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

الثقة مهمة أهمية بالغة في أي شراكة وتعاون! فعند مناقشة الدروس التي يمكن أن نتعلمها من بعضنا بعضا، جرى التشديد على حاجتنا إلى القضاء على الصور النمطية للعلاقات على صعيد الشمال - الجنوب - الجنوب. هذه الصور التي تختزل الشراكات بشكل كبير إلى تدفق الأموال من الشمال إلى الجنوب. فيتعين علينا أن نقيم هذه العلاقات على أساس يتخذ من المنفعة المتبادلة وجهة لها. ودعما لذلك، علينا أن ندرك الاختلاف في فهم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وأن نعترف بأنه على الرغم من وجود اختلافات في نظرتنا إلى التنمية المستدامة، توجد أيضا أوجه تشابه عديدة. ويتصل بذلك تنوع نظرتنا إلى القضايا ذات الأولوية.

وأما الشراكات والشبكات المصممة تصميماً جيداً في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة فتتيح فرصة للأخذ بنهج جامع في معالجة مجموعة متنوعة من القضايا معالجة تكاملية وشاملة: وتتضمن هذه القضايا، قضايا المياه والسلام والتعليم وتغير المناخ وما إلى ذلك.

ويتعين علينا أيضاً أن ننظر إلى مختلف بنى الشراكات، بدءاً بالشبكات غير الرسمية وانتهاء بأشكال التعاون المنظمة والمموّلة. وثمة حاليا شبكات غير رسمية ولكنها فعالة، مثل شبكة المؤتمر

العالمي للتربية البيئية التي بدأت في عام ٢٠٠٣. بيد أنه هناك أيضا ترتيبات رسمية، وأحياناً ثنائية، تقوم على أساس المشروعات. ويمكننا أن نذكر على سبيل المثال، التعاون بين الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مجال البرنامج الإقليمي للتربية البيئية. وتقوم الوكالة الألمانية للتعاون التقني حالياً، بواسطة المنظمة الدولية لبناء القدرات في ألمانيا، بإنشاء مشروع ممول يقوم على أساس الشراكة مع الهند وجنوب أفريقيا والمكسيك، بهدف التدريب على تعميم منظور التعليم من أجل التنمية المستدامة على نحو أفضل. وتدعم جامعة الأمم المتحدة المراكز الإقليمية للخبرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ واللجنة المعنية بالتربية والاتصال التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة وهيئات عديدة أخرى.

ويتعين علينا أن نقيم صلات وصل بين شبكات مختلفة من مستويات مختلفة بشأن موضوعات عديدة بغية إيجاد سياق ملائم لأشكال تبادل الموارد في مناطق العالم كافة. وتتضمن هذه المستويات التعاون بين المؤسسات، والتعاون بين البرامج، ومجموعات من المستويات المتعددة الأخرى. ويتعين على الأطراف المعنية أن تتعاون على مستوى المشروعات. وإنه لمن الأهمية بمكان أن نجد وسائل تجعل الشبكات والشراكات جامعة، وذلك للتوصل إلى فهم ينطلق من الاحتياجات، ثم إلى حلول تستند إلى الواقع المحلي. فالشبكات تعد أدوات هامة جدا (مثل الشراكات التي تجمع بين الأجيال وما إلى ذلك) في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وفي الارتقاء بجودة التعليم. وسلمت حلقة العمل بأن المنظمات غير الحكومية تنزع إلى بناء جسور للتواصل بين المجتمعات المحلية والحكومات.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

شدد المشاركون في حلقة العمل على ضرورة توفير التمويل المستدام ليس فقط لإقامة الشراكات، بل أيضا للحفاظ عليها. فنجاح الشراكات والشبكات يُعزى إلى تزوّدها بموارد كافية تمكنها من التفاعل على مستوى المشروعات، أو إلى وجود أفراد نشطين ومتفانين يعملون لديها كمتطوعين أو بأجر تدفعه لهم مؤسسات أخرى. وبينما احتل موضوع الحاجة الشديدة إلى التمويل مكانة محورية في أثناء المناقشات، ذكر أيضا أنه من الممكن في بعض الحالات إقامة شبكات فعالة لا تستلزم التركيز تركيزاً شديداً على التمويل. وتعمل هذه الشبكات في العادة بوسائل إعلامية وأدوات ملائمة مختلفة مثل الراديو، وبرنامج سكايب (Skype)، وموقع فيس بوك (Facebook)، وغيرها بهدف الوصول إلى الجمهور على نطاق واسع.

ويذكر درس آخر مستفاد وهو أن الشبكات والشراكات التي يجري التعامل فيها وجهاً لوجه تميل إلى الأداء على نحو أفضل، لاسيما عندما ترتكز على مشروعات. ومن الضروري تيسير استحداث آليات تجمع بين الأطراف المعنية كافة في عمليتي استحداث المعارف وتصميم البرامج.

وأعرب المشاركون في حلقة العمل عن شعور بالإحباط إزاء مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات؛ فقد رأوا أنها مجرد دعاية. غير أن الممثل الوحيد لقطاع الشركات الحاضر في حلقة العمل، أشار أيضا إلى أن الشركات تود في كثير من الأحيان أن تقدم مساهمات ولكنها نادرا ما تعرف كيف تفعل ذلك، كما أنها تبحث بطبيعتها عن مشروعات وبرامج تقوم على أسس متينة وتتولاها مؤسسات تتمتع بالمصداقية. وأما الشركات المتعددة الجنسيات فتولي عناية كبيرة للتعاون مع الأطراف المعنية، ويسعدها أن تقدم التمويل.

وسُلطت الأضواء على دور وسائل الإعلام بوصفها شريكا أساسيا آخر في عملية التعليم من أجل التنمية المستدامة. غير أنه جرى التشديد على الافتقار الهائل إلى جميع أنواع وسائل الإعلام المطبوعة والالكترونية، فيما يتعلق بموضوعات التنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وعليه، أطلقت دعوة للاستثمار في التدريب الإعلامي ولإنشاء شراكات مع وسائل الإعلام المناسبة، بغية إشراكها على نحو فعال في عملية التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وأخيرا، شددت حلقة العمل على ضرورة تعزيز التعاون فيما بين الشباب على المستوى العالمي.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

الطريق إلى أمام ذو مسارين هما: التزام المشاركين في حلقة العمل ووضع توصيات لليونسكو.

التوصيات الرئيسية:

قسّمت التوصيات إلى فئتين هما: التوصيات العامة والتوصيات الخاصة باليونسكو.

التوصيات العامة:

- نحن جميعاً نبحث عن التمويل لإقامة شراكات وشبكات على صعيد الشمال – الجنوب – الجنوب والحفاظ عليها كي تصبح مستدامة؛
- نحن جميعاً نؤكد أن منافع الشراكات والشبكات على صعيد الشمال – الجنوب – الجنوب منافع متبادلة، وأنه ينبغي وجود اهتمام بهذه الشراكات والشبكات لدى جميع الشركاء المعنيين؛
- نقوم بإشراك صانعي السياسات والخبراء في المشروعات والشراكات كي يصبح ممكناً تعميم الاستفادة على مستوى السياسة العامة من الدروس المستخلصة والابتكارات؛
- يجب تعميم الشراكات والشبكات وأشكال التعاون على صعيد الشمال – الجنوب – الجنوب في تصميم كافة برامج ومشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- ونحن جميعاً نبذل الجهود من أجل تبادل المعلومات عما نضطلع به في إطار شبكاتنا المتنوعة على صعيد الشمال – الجنوب – الجنوب.

التوصيات الخاصة باليونسكو:

على اليونسكو أن تعزز استدامة الشراكات والشبكات عن طريق:

- استحداث بوابة على شبكة الإنترنت تحتوي على قاعدة بيانات للشراكات/الشبكات العاملة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة و إتاحة هذه القاعدة للاستخدام؛
- التوعية بالاتفاق العالمي بغية توفير فرص للشركاء في القطاع الخاص.

مقررا حلقة العمل: آنا فايجل، من اللجنة الألمانية لليونسكو؛ وألبرتو هيرنانديز ساليناس، من اليونسكو.

المجموعة الثالثة من حلقات العمل

تنمية القدرات لخدمة التعليم من أجل التنمية المستدامة

إذا أريد جعل التعليم من أجل التنمية المستدامة جانباً أساسياً من جوانب التعليم إجمالاً، وجب توفير أدوات لتعزيزه على الصعيد العالمي والوطني والمحلي. ويعني ذلك في جملة ما يعنيه إنشاء أطر سياسية تمكّن من إدخال قضايا ومبادئ التنمية المستدامة في جميع جوانب التدريس والتعلّم. ولا يقل عن ذلك أهمية إشراك المجتمع المدني في الأخذ بمفهوم عام مثل مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في عملية التعليم. وأخيرا، لابد من أن يصبح تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة في حد ذاته خبرة في التعلّم. ولذلك، يتعين جعل رصد وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال أمراً يهم جميع الأطراف المعنية. وقد تناولت حلقات العمل التالية القدرات اللازمة للنجاح في تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة:

١٣- المسؤوليات العالمية والواقع المحلي المطلوبان لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق **أطر مؤسسية**

١٤- دور **المجتمع المدني** في التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٥- من الهامش إلى الوسط: ترسيخ التعليم من أجل التنمية المستدامة في **الخطط التعليمية والمناهج الدراسية**

١٦- **تدريب المعلمين** على معالجة موضوع الاستدامة

١٧- **رصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة**

حلقة العمل ١٣: المسؤوليات العالمية والواقع المحلي المطلوبان لدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق أطر مؤسسية

المنسقون: السيدة ماساكوبيلا ويليامز، من وزارة الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا في ليسوتو؛ والسيد تسيبو موكوكو، من جامعة ليسوتو الوطنية؛ والسيد ميشيل ريكار، عضو الفريق الاستشاري الدولي لمؤتمر بون والرئيس السابق للجنة الفرنسية المعنية بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ المستشار: السيد بيتر وودز، من وزارة البيئة في أستراليا.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

التعليم من أجل التنمية المستدامة محرّك يدفع عملية التعليم للجميع. والتنمية المستدامة، وفقاً لتعريفها تقتضي تمكين الأطراف المعنية كافة ومشاركتها الكاملة. لذا، يمثل التعليم للجميع إطاراً ضرورياً لنجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة. ويعطي التعليم من أجل التنمية المستدامة قوة دافعة للعمل التعاوني على الصعيد المحلي والوطني والدولي. والتعليم من أجل التنمية المستدامة يدفع في اتجاه إدماج الشباب والنساء والسكان الأصليين وجماعات أخرى في استراتيجيات التنمية المستدامة. فهؤلاء يُتركون في أحيان كثيرة خارج إطار استراتيجيات التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، توفر مدارس تنمية المجتمع في السودان تدريبا للنساء على كيفية التعامل مع ندرة الموارد. والتعليم من أجل التنمية المستدامة ليس "إضافة"؛ بل هو إطار للتعليم الجيد. إنه تعليم جامع للعديد من "أشكال" التعليم الهامة.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

ينبغي لنا أن نركز على تبادل استراتيجيات تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى دعم أهدافنا منه.

تبادل الموارد والتكنولوجيا والتدريب. ينبغي للعلاقات الثنائية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي أن تعزز **التفاهم** والمنافع المتبادلة. فالدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادي مثلاً تحتاج إلى المساعدة في مجال بناء القدرات. وتستفيد هذه الدول من الموارد التي تزودها بها نيوزيلندا؛ أما نيوزيلندا فتستفيد من ضرورات وفرص تكييف الأساليب وفقاً لسيناريو جديد للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وأقامت اللجنة الوطنية الأوغندية لليونسكو علاقة ثنائية مع لجنة جمهورية كوريا الوطنية لليونسكو، وتتوقع أن تقيم شراكات إضافية لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأما بناء القدرات فيما بين الدول وداخلها، فييسره التعاون بين الجهات المعنية بما فيها الوزارات، وقطاع الشركات، والمنظمات غير الحكومية، وجماعات المجتمع المحلي.

تبادل نماذج تنسيق الجهود. شهدت بلدان عديدة تيسير الجهود المبذولة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، تضطلع اللجنة الوطنية لليونسكو في أوغندا بدور فعال كمفاوض محايد بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونُظمت في اليابان مؤتمرات مائدة مستديرة على المستوى الوزاري بغية إشراك الأطراف المعنية كافة في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك لتوفير الموارد مثل المناهج الدراسية، والكتب الدراسية، وتمويل المشروعات، وتدريب المعلمين، وإقامة الشراكات مع الباحثين وغيرهم من الخبراء. وأُنجزت في أستراليا خطة العمل الوطنية الثانية في عملية تصدّرتها وزارة البيئة. ويتعاون مسؤولون حكوميون من وزارتي البيئة والتعليم لوضع برامج للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتولى معهد للبحوث تحديد الأولويات في مجال تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، بينما يقوم برنامج المدارس المستدامة بالتنسيق بين مشروعات التعلّم العملي في كافة أنحاء أستراليا.

وفي فرنسا، تضطلع وزارة البيئة والطاقة والتنمية المستدامة والبحار بدور هام. وتقوم لجنة وطنية مؤلفة من ستين ممثلا للوزارات الحكومية والشركات والمجتمع المدني بتسهيل الجهود القائمة على التعاون. ويجري حالياً العمل على تنظيم حلقة تدارس وطنية لتبادل المعلومات المتعلقة بمبادرات مختلفة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في فرنسا. ويعترف دستور ليسوتو بأهمية التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقد قام فريق العمل الوطني المعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بوضع استراتيجيات لتنفيذ هذا التعليم. وتشارك ليسوتو أيضاً في إقامة شبكة إقليمية جديدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الجنوب الأفريقي. ويأمل السودان كذلك في تعزيز التعاون الإقليمي. ويتسم هذا النوع من التعاون بأهمية خاصة في المناطق التي تواجه مشكلات كبيرة تتعلق بالهجرة عبر

الحدود وإدارة الموارد. وفي هولندا، تدير وزارة البيئة برنامج التعلّم من أجل التنمية المستدامة؛ بيد أن الوزارات الأخرى لم تنخرط بعد على نحو كامل في تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة. **علماً أن التعاون بين الوزارات ضئيل في الوقت الحاضر**. وأما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تأخذ باللامركزية في تخطيط التعليم، فقد بدأت معظم مشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة على المستوى المحلي؛ أما على المستوى الوطني، فلم يُبذل إلا القليل من الجهود لتيسير إقامة شبكات بين الأطراف المعنية.

تبادل المعلومات عن المخاوف التي تثيرها العقبات التي تعترض التعليم من أجل التنمية المستدامة، وبلورة إرادة سياسية لتبديد هذه المخاوف. تتعلق بعض هذه المخاوف بقضايا قانونية. فعلى سبيل المثال، يتردد أصحاب المعارف التقليدية في الهند في تعريف الآخرين بالموارد الحيوية لأنه ليس لهم حق قانوني معترف به دوليا في الاستفادة من هذه المعارف. وسيؤدي حل هذه المشكلة القانونية إلى زيادة فرص الحصول على معارف مهمة في مجال التنمية المستدامة، وإلى زيادة مشاركة السكان الأصليين في التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي إلزام مقدمي طلبات تسجيل هذه المعارف ملكاً لهم بالحصول على الموافقة الواعية على ذلك من أصحاب هذه المعارف، وبإبرام اتفاقات عادلة لتقاسم المنافع. ويمكن إعداد أصحاب المعارف التقليدية للقيام بدورهم في المفاوضات المتعلقة بتسجيل الملكية الفكرية لتلك المعارف من خلال اشتراكهم في برنامج لنيل شهادة في مجال التعليم المهني.

وبعض المخاوف الأخرى يتسم بطبيعة أكاديمية. فقد يضمن التخطيط المركزي للمناهج الدراسية الدعم الوطني لعملية تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، أو قد يعرقل إصلاح التعليم اللازم لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى، قد تُعتمد المبادرات المحلية بسهولة في البلدان التي لا تعتمد على التخطيط المركزي للمناهج الدراسية، بيد أنه قد يصعب تنسيق الجهود المبذولة فيها. ويعتبر الحصول على التعليم قضية عدالة اجتماعية. ففرص التعليم غير النظامي وتعليم الكبار تعزز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك من خلال ضمّها الأطراف المعنية التي لم تستفد من فرص الحصول على تعليم نظامي؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تدريب النساء على العمل كمرشدات في مجال الصحة في مجتمعاتهن المحلية، لمعالجة قضايا غالبا ما تكون حساسة مثل الصرف الصحي والنظافة الشخصية. وفي أحيان كثيرة، تؤدي النزاعات والحروب الأهلية والدولية إلى تعطيل فرص التعليم النظامي وغير النظامي، وإعاقة برامج أخرى ضرورية للتنمية المستدامة. ولابد لاستراتيجيات التسوية السلمية للنزاعات من أن تشكل جزءاً من أي برنامج مُجدٍ للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

من الدروس المستخلصة ما يلي: الاعتراف بأهمية الجهود المنسقة؛ والتركيز على نهج متعدد التخصصات؛ وإشراك قطاعات المجتمع كافة؛ والدور الذي يضطلع به الأفراد كفاعلين عالميين في عصر الإنترنت؛ واستخدام موارد الإنترنت للمضي قدماً لبلوغ أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، مثل استخدام موقع فيس بوك (Facebook) لتعزيز الأهداف التي تتولى بلوغها المؤسسات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في دبي؛ وأهمية الأشكال الأخرى من الشبكات مثل المؤتمرات والاحتفالات والعلاقات الإرشادية؛ وأهمية التعلّم الاجتماعي.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

إن التغلب على النهج المجزأ للتعليم من أجل التنمية المستدامة مهم للاستفادة بمزيد من الفعالية من الوقت والمال والطاقة وغيرها من الموارد الأخرى. وعلينا أن نستخدم موارد الأمم المتحدة على نحو أفضل. كما يتعين علينا أن نعمل على تحسين الربط بين عناصر التعليم من أجل التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم النظامية وغير النظامية. كما أنه من المهم أن نتعلم من دراسات الحالات الإفرادية والمشروعات النموذجية. وعندما نتبادل أمثلة ملموسة من الواقع نكتسب قدرة على تخطي الحديث عن السياسات العامة والبدء في تحديد النماذج الناجحة التي يمكن تكييفها لتلائم الظروف الجديدة.

وعلينا أن نساعد الوكالات المحلية والوطنية والإقليمية ذات الصلة على وضع الترتيبات المناسبة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، بل علينا أيضاً أن نتعاون على الصعيد الدولي لبلوغ أهداف وغايات التعليم من أجل التنمية المستدامة. كما أنه لابد لنا من التعاون لتطوير الإرادة السياسية ووضع نماذج للدعوة سعياً إلى جعل التعليم من أجل التنمية المستدامة أولوية للتعليم وإطارا له في الوقت عينه.

مقررة حلقة العمل: رَبَكا تيمسون، من مدرسة بيلينجز الإعدادية (برنامج التعليم من أجل مستقبل مستدام)، الولايات المتحدة الأمريكية

حلقة العمل ١٤: دور المجتمع المدني في التعليم من أجل التنمية المستدامة

منسقا حلقة العمل: السيد سوستين شيوتا، من جامعة ملاوي؛ والسيدة زباريه ماتالي، من الفريق المرجعي الخاص باليونسكو والمعني بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

أبرزت حلقة العمل دور المجتمع المدني في التعليم من أجل التنمية المستدامة، ومساهمة المجتمع المدني في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. واستهدفت حلقة العمل تنظيم مناقشات بين المشاركين بشأن الدور المحوري للمجتمع المدني في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وحمل هؤلاء المشاركين على التفكير بشكل نقدي في دور المجتمع المدني في بناء قدرات جميع الفئات العمرية عن طريق ترتيبات التعلّم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي.

وينتمي معظم المشاركين في حلقة العمل، الذين يقارب عددهم العشرين مشاركاً، إلى أوساط المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات شبه الحكومية؛ كما جاء عدد قليل من المشاركين من الأوساط الأكاديمية في بلدان أوروبا الغربية وبلدان جنوب شرق آسيا. تناول الموضوع الأول دور المجتمع المدني باعتباره في طليعة المنادين بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ودوره كحفاز لهذا التعليم. وأما الموضوع الثاني فهو استعراض كيفية تأثير المجتمع المدني في المؤسسات الأكاديمية الرئيسية في قضايا التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأما الموضوع الثالث فقد تناول المجتمع المدني بوصفه كيانا متنوعا، وتطرق لمسألة النقاط التي يلتقي حولها هذا المجتمع للتقدم بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، والنقاط التي يختلف حولها والتي تتطلب مزيداً من المشاركة من قبل الجهات المعنية. وأخيراً، ناقشت حلقة العمل الخطوات التي يمكن أن يتخذها المجتمع المدني في السنوات الخمس القادمة من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بغية المساعدة في تحديد ومواجهة الفجوات التي تفصل بين التعليم الذي لا يزال سائدا حتى الآن، والتعليم اللازم للانتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة. ويمكن تلخيص نتائج المناقشات التي دارت في حلقة العمل على النحو التالي.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

يعتمد المجتمع المدني في أغلب الأحيان على العمل التطوعي، ما يتيح له أن يتحلى بالاستقلالية والإصرار والرغبة القوية في العمل الجماعي، وذلك باستخدام أنسب الأساليب في سياقات مختلفة. ولابد من الاعتراف بالمجتمع المدني باعتباره من أبرز أصحاب الخبرة ومن أكبر الميسّرين والشركاء في العمل على المستويات كافة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. فقدرة المجتمع المدني على الاضطلاع بأنشطة مكمّلة لأعمال الحكومات المحلية والوطنية قدرة فريدة. فقد ساهم المجتمع المدني في إعادة توجيه المعارف وإعادة تعريفها بهدف إنتاج معارف جديدة. كما ساهم في تحديد المعارف المحلية والتقليدية وتعزيزها وتبادلها. وأخيراً، إن المجتمع المدني يستطيع أن يساهم في إعادة توجيه النهوج الحالية لتعزيز البحوث العملية التي يحددها الطلب عليها. ولابد من الاعتراف بجهود المجتمع المدني وتعزيزها باعتبارها مساهمة فريدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة لتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

ذهب المشاركون في حلقة العمل إلى أن المجتمع المدني هو المتلقي الرئيسي والداعم الأساسي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الوقت عينه. فقد قام المجتمع المدني بتنفيذ مشروعات حقيقية، وبتكييف أو استعمال أنسب النهوج في سياقات مختلفة، معبئاً بذلك الأفراد والمجموعات في المجتمعات المحلية. ورأى المشاركون ضرورة إتباع نهج جامع وتشاركي بغية ترسيخ التنوع الثقافي والابتكار في صلب التعليم والأنشطة التي تخدم أغراض التنمية المستدامة. وخلص المشاركون إلى أن المجتمع المدني قد جمع بين المعارف التقليدية وعمليات التعليم غير الرسمي وبين التعليم العلمي والنظامي لاستحداث معارف جديدة وبديلة وتطبيقها، ولتعزيز ملكية المعارف المحلية.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

أوصى المشاركون في حلقة العمل بإنشاء منبر لعرض وتبادل الممارسات الجيدة من كافة مجالات التعليم من أجل التنمية المستدامة، على أن يشمل هذا المنبر على نحو خاص ممارسات التعلّم غير الرسمي وغير النظامي. وينبغي لهذا المنبر أن يكون منبراً للحوار وأن يتيح التشاور على شبكة الإنترنت.

وإضافة إلى ذلك، أوصى المشاركون في حلقة العمل باستعمال شبكات اليونسكو القائمة والربط بينها، ومن هذه الشبكات مثلاً المدارس المنتسبة لليونسكو وأندية اليونسكو. كما أوصوا بتزويد هذه الشبكات بالموارد الملائمة. واقتُرح أيضاً تعزيز الدور الذي تقوم به اليونسكو، وهي الوكالة الرائدة للأمم المتحدة في مجال عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، على أن يُعزز دورها هذا عن طريق المكاتب الإقليمية لليونسكو واللجان الوطنية لليونسكوعلى وجه الخصوص، وذلك بغيةتيسير الجهود التي يبذلها المجتمع المدني ودعمها.

مقررة حلقة العمل: فوميكو نوجوشي، من مجلس اليابان لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

حلقة العمل ١٥: من الهامش إلى الوسط: ترسيخ التعليم من أجل التنمية المستدامة في الخطط التعليمية والمناهج الدراسية

المنسقون: آليخاندرينا ماتا: نائب وزير التعليم بكوستاريكا، وهانس سيج، من المؤتمر الدائم لوزراء التعليم بألمانيا

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

إن للتعليم من أجل التنمية المستدامة دور فعال يؤديه في تحديد وجهة جديدة للتعليم، وهذا يقتضي جعل التعليم من أجل التنمية المستدامة في صلب المناهج الدراسية والخطط التعليمية، وعندئذ فقط يستطيع التعليم من أجل التنمية المستدامة أن يزود طالبي التعلّم بوجهة نظر مستقبلية إزاء هذا العالم الذي يشهد تزايداً في العولمة، وإزاء القضايا التي تؤثر على المستقبل. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يزود طالبي التعلّم بمهارات أساسية تمكنهم من التصرف على نحو مسؤول. كما أنه يتيح فرصة لتقديم وجهة جديدة للتعليم بصورة عامة، ويضيف رؤية كلية إلى التعليم. فهو نوع جديد من التعلّم يشدد على التعلّم الفعال القائم على المشاركة والتحول. وعند اجتماع التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم الجيد يتعزز النوعان على نحو متبادل، ويدفعان في اتجاه تطوير قدرات طالبي التعلّم المحتملين إلى أقصى حد ممكن. ويبرز التعليم من أجل التنمية المستدامة أهمية تطبيق المعارف وإحداث التغيير في القيم والسلوك، ويغيّر التعليم من التعليم بطريقة النقل إلى التعليم بطريقة التحويل.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

تباينت النهج التي اعتمدتها البلدان بهدف تعميم مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة لجعله في صلب السياسات العامة، وتفاوتت درجات النجاح في ذلك. وأشارت بلدان نامية متنوعة إلى التحديات والصعوبات العديدة التي واجهتها عند قيامها بتعميم هذا المفهوم، ويعزى ذلك إلى قلة الموارد والخبرة التقنية. واعترف المشاركون في حلقة العمل بالحاجة إلى التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، وعلى صعيد الشمال – الجنوب – الجنوب. وقد شهدت أفريقيا نجاحاً في عمل الشبكات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية، ومؤسسات تدريب المعلمين، والجامعات (كما في حالة البرنامج الإقليمي للتربية البيئية التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). وأما برنامج إنسا (ENSA) الذي تدعمه ألمانيا والذي يقوم على التبادل بين المدارس الألمانية ومدارس البلدان النامية، فقد برز كبرنامج واعد في مجالي تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في المدارس وإتاحة الفرصة للتلاميذ والمعلمين لاكتساب مهارات تتصل بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي الاستفادة من أشكال مختلفة من أشكال الشراكات والشبكات التي تضم أطرافاً معنية متعددة. ويعد تقديم الدعم من الوزارات على الصعيد الوطني ومديري المدارس على الصعيد المحلي عنصراً رئيسياً. ويتطلب تعزيز التعلّم من بعضنا بعضاً إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول أعمال الشركاء الذين يتعاونون فيما بينهم ويساندون تطوير التعليم من أجل تحقيق التعليم للجميع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

أسفرت الجهود المبذولة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة عن حدوث تحوّل في منظومة المفاهيم، فأخذت نظرة متكاملة إلى التنمية المستدامة تحل محل المفهوم البيئي للتنمية المستدامة. وأخذت قضايا ومفاهيم التعليم البيئي، والمواطنة العالمية، والتنمية تجد مساحة لها على نحو متزايد في الخطط التعليمية والمناهج الدراسية. وثمة اعتراف متزايد بالحاجة إلى تعميم مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة بجعله في صلب السياسات العامة للتعليم بجميع مستوياته وأنواعه ومكوناته وأبعاده. وقد أكد العديد من المشاركين في حلقة العمل أن بعض عناصر التنمية المستدامة موجودة في المدارس أصلاً، وأنه ينبغي العمل على تشجيعها وتعزيزها حتى يغدو التعليم من أجل التنمية المستدامة ظاهراً للعيان ويكتسب مكاناً له بين الأولويات. وأما الأخذ بنهج تعزيز الكفاءات في التعليم من أجل التنمية المستدامة فيحتمل أن يقدم رؤية كلية للتنمية المستدامة. كما أن هذا النهج قد أتاح فرصة للربط بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والمواد الدراسية.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

ينبغي اعتماد نهج مزدوج في تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهو نهج يشجع على التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال المواد الدراسية، ويدمجه في الوقت ذاته في جميع جوانب الحياة المدرسية (ما يقوم منها على المواد الدراسية وما يقوم على النهج الكلي للمدرسة). وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يكون في صلب المنهج الدراسي. بيد أنه لابد للمنهج الدراسي من أن يضم في مجالات تركيزه الأساسية القدرات مثل المعرفة، والمهارات، والمواقف، والسلوك. ويعتبر التطوير المهني للمعلمين أمراً بالغ الأهمية. وينبغي تعزيز دور التكنولوجيا والإنترنت في تعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة، غير أن ذلك يقتضي تقديم الدعم للمعلمين. وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يشكل التوجه العام للموضوعات الدراسية كافة. ولابد من تعزيز النهج الذي ينطلق من القمة نحو القاعدة، والنهج الذي ينطلق من القاعدة نحو القمة، بحيث تُعطى الأطراف المعنية جميعاً التوجيه السليم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضاً إجراء أبحاث غايتها اكتشاف الفجوات والعوائق التي تعترض طريق إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة. كما ينبغي توفير الموارد الكافية للأنشطة التي ترمي إلى تعميم مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة. وشدد المشاركون على حاجة البلدان النامية إلى الدعم التقني والمالي.

مقرر حلقة العمل: مين بيستا، من مكتب اليونسكو في بيجين

حلقة العمل ١٦: تدريب المعلمين في أثناء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة: استعراض وتوجهات

منسقا حلقة العمل: لورنا داون، من جامعة جزر الهند الغربية، عضو المجموعة الاستشارية الدولية لإعلان بون؛ وجون فين، من جامعة معهد ملبورن الملكي للتكنولوجيا بأستراليا

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

خلص المشاركون في حلقة العمل إلى أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يتصل اتصالاً وثيقاً بتدريب المعلمين لأن هذا التعليم يساعد على ربط تدريب المعلمين بمهمة تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التعليم. وإضافة إلى ذلك، يتيح التعليم من أجل التنمية المستدامة إطارا مفاهيمياً لتحديد القدرات الأساسية المطلوب توفرها لدى المعلمين ومدربي المعلمين، وهي قدرات يمكن أن تساعد على الارتقاء بجودة التعليم. والتعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن أن يدعم تحسين نوعية الحياة للتلاميذ والمعلمين في مدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، وذلك عن طريق مساهمته في تحسين جودة المعلمين وتركيزه على قيم المجتمع المحلي وأنشطته. وييسّر التعليم من أجل التنمية المستدامة أيضاً تبادل الأفكار بين التخصصات والمؤسسات المتنوعة، ويبرز القضايا الأساسية التي ينبغي تناولها من أجل تحسين جودة التعليم بوجه عام. وأخيرا، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعزز التدريس متعدد التخصصات والنهج التربوي القائم على عملية التدريس.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

خلص المشاركون في حلقة العمل إلى أن فرص نجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة تتحسن عندما يؤخذ بالنهج الذي ينطلق "من القاعدة إلى القمة" وعندما يضع النظراء نماذجه. وأشاروا إلى معيار آخر لنجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة وهو جعل هذا التعليم جزءاً ثابتاً من برامج تعليم المعلمين وتدريبهم، ومن الأقسام والمؤسسات التي تعنى بتدريب المعلمين.

وأكد المشاركون أن الأخذ بتكنولوجيات المعلومات والاتصال يساعد مشروعات وبرامج التعليم من أجل التنمية المستدامة

مساعدة بالغة الأهمية. وإضافة إلى ذلك، فإن النهوج التي تركز على طالب التعلّم تحقق أفضل نجاحاتها في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وشدد المشاركون على الحاجة إلى حوافز لتشجيع الأخذ بالتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعميمه في المؤسسات. وليس من الضروري أن تكون هذه الحوافز حوافز نقدية أو باهظة التكاليف. وأخيراً، أكد المشاركون أن التعاون مع المؤسسات الخارجية غالباً ما يكون عاملاً مساعداً للغاية.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

أحاط المشاركون علماً بصدور وثيقة "**المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بإعادة توجيه إعداد المعلمين لتناول الاستدامة**" [٦]؛ ووثيقة "**الممارسات الجيدة في مؤسسات تدريب المعلمين**" [٧]. وإضافة إلى ذلك، أحيط المشاركون علماً بإنشاء شبكات إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة وبأن هذه الشبكات تضطلع حالياً بأعمال تتعلق بمشروعات وبرامج متنوعة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وأشير إلى التقدم الضئيل الذي يحرز حالياً في تيسير التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه في عدد من البلدان المتباينة في مستوى التنظيم، ويحرز ذلك التقدم مثلاً من خلال التعليم والتعلم الفرديين على مستوى المدارس/المؤسسات، ومستوى الحكومة، ومن خلال المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المؤسسات الأكاديمية وغير

الأكاديمية. ومن الأمثلة على المشروعات الناجحة، مشروعات نُفذت في الهند وجامايكا وكندا وباكستان والكامرون والعراق.

وأورد المشاركون في حلقة العمل عدة دروس مستفادة من محاولات تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة. وجرى تحديد بضعة تحديات مثل قلة الحوافز المالية التي تقدم لتشجيع المعلمين على المشاركة في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقلة الموارد المطلوبة لتدريس المواد المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة. وشدد المشاركون على أنه غالبا ما يصعب العثور على معلمين أكفاء يستطيعون أن يشاركوا بنجاح في مشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأكدوا أن بؤس أجور المعلمين يؤدي في كثير من الأحيان إلى سوء نوعية المعلمين وضعف شعورهم بواجب الأداء.

وأما إحداث التحول اللازم في منظومة مفاهيم تدريب المعلمين لتيسير التعليم من أجل التنمية المستدامة فلايزال يمثل تحدياً. ولابد أيضاً من بذل المزيد من الجهود للتثبت من طريقة إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مختلف التخصصات وفي مختلف مستويات التعليم. ومن طريقة حشد الدعم لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في عمليات إصلاح مناهج التدريس، وذلك بالنظر إلى مختلف نماذج/أطر/نظريات التعليم التي تتنافس فيما بينها على الدمج. وشدد المشاركون في حلقة العمل على افتقار مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة للوضوح. وأكدوا أنه ينبغي، في أثناء السعي إلى توضيح مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، إيجاد وسائل لمراعاة أوجه التفاوت الثقافية في فهم التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

اقترح المشاركون في حلقة العمل القيام بالأنشطة المهمة التالية:

١ – تحسين الاتصال والحوار بشأن التعليم من الأجل التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي عبر الوسائل التالية:

- إقامة شبكة دولية غير رسمية للمهتمين بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.
- تسهيل عمليات الاتصال لتعزيز انضمام جميع الأصوات التي تنادي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية والعالمية.
- تشجيع تبادل أفضل الممارسات و الدروس المستخلصة في مجال تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٢ – تحسين استحداث المعارف الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والأخذ بها (محتوى واستراتيجيات) في مؤسسات تدريب المعلمين؛

٣ – العمل على تعزيز التزام الجامعات بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٤ – الدعوة إلى إتاحة الفرص لتوثيق الأعمال في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة لإظهارها والإبلاغ في منشورات اليونسكو؛

٥ – تحسين البحوث التي تتناول الفجوات المعرفية المتعلقة بتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٦ – الدعوة لأخذ البحوث في الاعتبار عند وضع سياسات/خطط التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

المنسقة لورنا داون تناقش أنشطة حلقة العمل

٧ – الأخذ بتدريس فكر تحليل النظم، ومعالجة الانفعالات، والقيم في برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

٨ – التركيز على المنهجية الإبداعية والتحويلية لمواجهة المشكلات

٩ – إدراج التعلّم الاجتماعي، والعمليات الإجرائية، والنهوج الديمقراطية، وطرق الاتصال بالمجتمعات المحلية في برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

١٠– إنشاء مجالس وطنية لوضع جدول أعمال مشترك للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

مقررة حلقة العمل: كارول هوردات جينتلز، من كلية التربية، بجامعة جزر الهند الغربية، جامايكا

(٦) قطاع التربية الخاص باليونسكو: "المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بإعادة توجيه إعداد المعلمين لتناول الاستدامة" الورقة التقنية رقم ٢(٢٠٠٥). يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001433/143370E.pdf

(٧) قطاع التربية الخاص باليونسكو: "الممارسات الجيدة في مؤسسات تدريب المعلمين". الممارسات الجيدة رقم ١ (٢٠٠٧). يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة على العنوان التالي: http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001524/152452eo.pdf

حلقة العمل ١٧: رصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقة: دانييلا تيلبري، من جامعة جلسترشير، وفريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم التابع لليونسكو

أتاحت حلقة العمل الفرصة للمشاركين للدخول بهمة في بحث قضايا تتصل برصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة في أثناء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وطُلب إليهم أن يشاركوا في عملية وضع سيناريو، وفي تمرينات الحلقة المزدوجة للنقاش ومراقبته (نموذج بركة السمك)، وفي مجموعات نقاش وتحليل[٨].

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يتسم التعليم من أجل التنمية المستدامة بالأهمية في مجال التعليم لأسباب أساسية عديدة. فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يسعى إلى وضع رؤية جديدة للتعليم تساعد طالبي التعلم على فهم العالم الذي يعيشون فيه فهما أفضل. ويدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة التعلّم الذي يتصل اتصالاً وثيقاً ببيئته المحلية والثقافية، والذي يستند إلى نهوج تدعو إلى ممارسة الأنشطة، والنقد، والاستكشاف والتركيز على طالب التعلم. ويسعى التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى التركيز على تحدي العقليات والممارسات السائدة التي تمثل عقبة على الطريق الذي يؤدي إلى مستقبل مستدام. ويدعو هذا التعليم إلى إعادة توجيه النظم التعليمية لأنها فشلت في تزويد طالبي التعلم بالمهارات اللازمة للانتقال إلى مستقبل أكثر استدامة.

إن نطاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة واسع وآثاره المحتملة بعيدة المدى. فإذا حالفه النجاح، أمكنه أن يغير التعليم، بل أن يغير نوعية حياة الكثيرين في سائر أنحاء العالم. ولهذا السبب، فإن من المهم أن نجد الوسائل التي تمكننا من القيام على نحو فعال برصد التقدم المحرز والتعلّم من عملية تنفيذ هذا العقد. وتشدد خطة التنفيذ الدولية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة على أن الرصد والتقييم لا يُعدان وسيلة لقياس التقدم المحرز في التعليم من أجل التنمية المستدامة فحسب، بل هما أيضا آلية لتنفيذ العقد. ولذلك فإن الرصد والتقييم يمثلان ما هو أكثر من مجرد عملية قياس للأداء؛ فهما يتيحان الفرصة لإشراك الأطراف المعنية في أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وأما وضع أطر لرصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة فيساعد على ضمان الأهمية والفاعلية المستمرتين لجهود التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وضمان توفير الإرشاد لعمليتي تخطيط وإعادة توجيه برامج التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وضمان تعميق فهم التقدم المحرز في هذا التعليم؛ وضمان تحسين عمليتي اتخاذ القرارات والإجراءات.

ويتسم الرصد والتقييم بالأهمية في التعليم من أجل التنمية المستدامة لأنهما في حد ذاتهما يشكلان عملية "لتعلم التغيير" وبناء القدرات، وهي عملية معقدة تشارك فيها الأطراف المعنية وتتألف من: فهم المؤشرات وتحديدها؛ والتعلّم من عمليات التنفيذ؛ وتسجيل التقدم المحرز في التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وإثارة أسئلة مهمة لإعادة توجيه الممارسات القائمة؛ واتخاذ الخطوات الملائمة من أجل المستقبل.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضا؟

يمكن أن تساعد عمليتا الرصد والتقييم على تقدير ما يحصل من تغيير، لكنهما تسلّمان أيضاً بأهمية إشراك الجهات المعنية في عملية "التعلّم" التي تنشأ عن استعراض التقدم المحرز، وهذه الجهات تختلف فيما بينها من حيث الثقافة والسياق ومستوى التجربة في التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولذلك فإن عملية تحديد الأطراف المعنية من مختلف القطاعات وإشراكها تعتبر مهمة أهمية كبيرة في تقدم عمليتي رصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة. وعملية إشراك الأطراف المعنية لا تقل أهمية عن عملية تحديد إطار الرصد والتقييم أو تحديد مؤشرات التعليم من أجل التنمية المستدامة.

واعترف المشاركون في حلقة العمل بأهمية التبادل الدولي للمعلومات في تبادل وجهات النظر والخبرات المختلفة التي تتعلق بكيفية تحسين جمع معلومات أفضل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، معلومات يمكن أن تصور واقع التعليم من أجل التنمية المستدامة تصويراً حقيقياً. وعملية التبادل الدولي للمعلومات مهمة أيضاً في معرفة التحديات والحدود التي تواجهها آليات الرصد والتقييم والاعتراف بها. وهذه التحديات والحدود تجسدها الأسئلة التالية: ما الذي يمكن أن يُرصد؟ وما الذي لا يمكن رصده؟ ما هي الموارد المتاحة؟ وكيف يمكن لنظم الرصد والتقييم الحالية أن تساعدنا على قياس التقدم المحرز؟

(٨) اعتمد التقرير على الدراستين التاليتين سعيا إلى إثراء تحليله: دانييلا تيلبري، "الرصد والتقييم في أثناء عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، مجلة التعليم من أجل التنمية المستدامة ١(٢) (٢٠٠٧): ٢٣٩ – ٢٥٤؛ إجريد مولا ودانييلا تيلبري، "عقد في الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥– ٢٠١٤): ماذا يغير؟" مجلة التعليم من أجل التنمية المستدامة ٣(١) (٢٠٠٩): ٨٧ – ٩٧.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن، وما هي الدروس المستفادة؟

وردت في وثائق مختلفة من وثائق اليونسكو وقُدمت في حلقة العمل مجموعة من الخبرات والملخصات التي تشير إلى أن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة قد يسر اعتماد سياسات واستراتيجيات للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ويسر إقامة فرق عمل وجهات تنسيق للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ كما سهل رصد وتقييم المبادرات واشتراك الأطراف المعنية في أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. غير أن المشاركين في حلقة العمل أكدوا أنه لايزال من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاج وإعلان ما إذا كان عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة قد أحدث تغييراً أم لا. ومن الصعب التحقق من قيمة وأثر مبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة التي نُفذت خلال العقد، ومعرفة مدى مساهمة العقد نفسه في تنفيذ هذه المبادرات. ولكن الوقت ملائم لطرح أسئلة عن قيمة العقد وآثاره. واعترف المشاركون بأن إحراز تقدم في العقد يعتمد على التنسيق فيما بين مختلف الأطراف المعنية والشبكات.

واتفق المشاركون في حلقة العمل على أن شبكة المراكز الإقليمية للخبرة التي تنسقها جامعة الأمم المتحدة، تعد مثالا جيدا على ما يمكن أن يحققه العقد. فثمة أكثر من ٦٠ مركزاً إقليمياً للخبرة في سائر أنحاء العالم، وهذه المراكز تخطط وتضع مشروعات إبداعية تضم شراكات مختلفة.

غير أن التعليم من أجل التنمية المستدامة لايزال هامشياً. فرغم تزايد سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإطلاق المبادرات المثيرة للاهتمام مثل المراكز الإقليمية للخبرة، لايزال هناك نقص في الموارد المالية والدعم الحكومي؛ ولم تظهر بعد قيم ثقافية مشتركة تدعم التعليم من أجل التنمية المستدامة؛ ولم ترسخ التنمية المستدامة بعد في قطاعات التعليم كافة.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

صُممت حلقة العمل تصميماً يرمي إلى وضع استراتيجيات للمرحلة المقبلة من مراحل الرصد والتقييم، وذلك بالاستناد إلى تقييم عمليات التعلّم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وهذا يعني أنه من المهم تحديد النقاط الأساسية والأهداف التي يتعين رصدها. وأجمع المشاركون في الحلقة على أن هذه المهمة صعبة بسبب الحاجة إلى تحديد معنى التعلّم وإيجاد سُبل لمعرفة نوع التعلم المطلوب تحويله إلى عمل يؤدي إلى مستقبل مستدام ومعرفة طريقة إجراء

البت في الأولويات

ذلك التحويل. وعليه، لابد من تحديد معايير لرصد التعلّم الإبداعي، مثل التعلّم بالتجربة والتقصي وحلّ المشكلات. وشدد المشاركون في حلقة العمل أيضاً على الطريقة التي ينبغي اتباعها لجعل القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة والتغيير في منظومات القيم محور مرحلة الرصد والتقييم المقبلة.

ومن الضروري التخطيط للرصد والتقييم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة ووضع تقارير عنهما عن طريق التشاور مع الأطراف المعنية المتعددة تشاوراً لا يقتصر على الوكالات والإدارات الحكومية، بل يشمل أيضا منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمة وقطاع الأعمال، على أن يراعي التنوع القائم في وجهات النظر الثقافية. وهذا يعني ضرورة تحديد الأطراف المعنية الرئيسية التي لابد من مشاركتها في هذه المرحلة الثانية للرصد والتقييم، كما يعني ضرورة تحديد الطرق التي تمكنها من المساهمة في عملية التقييم. وينطوي ذلك على تمكين الناس والمنظمات وإشراكهم في عملية التقييم من أجل الأخذ بآرائهم ووجهات نظرهم المختلفة. ويقتضي إشراك الأطراف المعنية في عملية التقييم تقديم التدريب الملائم لبناء القدرات وتطوير المهارات من أجل رصد وتقييم التعليم من أجل التنمية المستدامة على نحو فعال.

وينبغي القيام أيضاً في المرحلة الثانية للرصد والتقييم بوضع نظام دقيق لجمع البيانات ومن ثمّ الأدلة على ما يحدث على مستوى العالم في مجال التعلّم من أجل التنمية المستدامة. واقترح المشاركون في حلقة العمل أفكارا مبتكرة مثل: جمع المعلومات في المؤتمرات حيث تلتقي الأطراف المعنية المختلفة؛ وإنشاء أنظمة على شبكة الإنترنت لتعزيز إتاحة الفرص للمساهمة في تقديم الأدلة؛ وإجراء دراسات تغطي فترات زمنية طويلة لقياس التغيير على مر الزمن؛ وتوثيق حالات التغير.

مقررة حلقة العمل: إجريد مولا، من المعهد الدولي لأبحاث الاستدامة، بجامعة جلسترشير، في المملكة المتحدة

المجموعة الرابعة
من حلقات العمل
التعليم من أجل التنمية المستدامة
وعملية التعليم والتعلم

يختلف إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في عملية التعليم باختلاف مجالات التعليم والتعلم. وتختلف متطلبات التعليم من أجل التنمية المستدامة وممارساته وفرص تحقيقه باختلاف السياقات التعليمية. وعند تناول الدور الذي يضطلع به التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم، يجب مراعاة مسألة مهمة هي الصلة بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة. والمحور الرئيسي لكل حلقة من حلقات العمل في هذه المجموعة هو السؤال التالي: كيف يمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة الإسهام في تحسين جودة عمليات التعليم والتعلم؟

١٨- الحوار بين **التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة**: إيجاد تآزر وإقامة الروابط خدمة للتعليم من أجل عالم مستدام.
١٩- تحسين **المدارس** في مرحلة الحضانة وفي المرحلتين الابتدائية والثانوية من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة.
٢٠- دور **التعليم العالي والبحوث** في تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.
٢١- التعليم من أجل التنمية المستدامة **والتعلم مدى الحياة**.
٢٢- التعليم من أجل التنمية المستدامة **والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني**: تطوير المهارات وتعزيز قدرات قوة العمل.

حلقة العمل ١٨: الحوار بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة: إيجاد التآزر وإقامة الروابط خدمة للتعليم من أجل عالم مستدام

المنسقتان: كارين يار دي غيريرو وناديا بلايبر، الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية ؛ وخولة شاهين، اليونسكو

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

تجلى توافق قوي للآراء مفاده أن التآزر بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع سيعزز أهدافهما ويعود عليهما بالنفع المشترك. وعلى وجه الخصوص، يمكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يساعد التعليم للجميع في بلوغ أهدافه بزيادة التركيز على صلته الوثيقة بالمطلوب وملاءمته له واقترانه بالسياق، وكذلك بالأخذ بمعارف السكان الأصليين والمعارف المحلية. "ولا يكفي أن يَعْرف المرء": فثمة حاجة إلى التعليم من أجل الشعور مع الآخرين الذي يشمل الشعور مع الأجيال القادمة، والتعليم من أجل الممارسة، وحل المشكلات، والتفكير النقدي، والشعور بالمسؤولية، وبناء مجتمعات استيعابية وغير استيعابية. وأما التزام التعليم من أجل التنمية المستدامة بقيم ومفاهيم الاستدامة وبعمليات التفكير النقدي والممارسة عن وعي وإدراك فيعزّز أيضاً الأبعاد المتصلة بجودة التعليم للجميع. وفي سبيل تحسين جودة التعلّم واستحداث أنظمة تعليمية تلائم القرن الحادي والعشرين، يمكن أن يعتمد التعليم للجميع على تجربة التعليم من أجل التنمية المستدامة في مجال العمل المتعدد التخصصات الشامل للعلوم الطبيعية والاجتماعية. فالتعليم وحده ليس كافياً لمعالجة مسألتي "القدرة" والفقر[٩]، ولكنه قد يعقّدهما في بعض الأحيان، بل قد يصبح جزءاً من المشكلة[١٠]؛ ولذا فإن المهم هو **نوع التعليم**. ولهذا السبب، فإن المطلوب هو عملية تعليمية تحويلية تنتج مفكرين نقديين في المجال الاجتماعي، وتمكّن المواطنين من مساءلة ذوي السلطة. وينبغي أن تعالج هذه المسألة على الصعيدين الفردي والجماعي.

والتعليم من أجل التنمية المستدامة، بما يتسم به من سعة الأفق والمنظور الواسعين، قد يساعد في "إعادة تصور" تنفيذ أهداف التعليم للجميع خارج نطاق قيود النظام المدرسي، وذلك على سبيل المثال، من خلال التعلم في المجتمع المحلي ومعه[١١] وإقامة الروابط بين المدارس والمجتمعات المحلية. إن زهاء نصف سكان العالم من الشباب الذين يوجد معظمهم في البلدان النامية. لذا، فثمة فرص قوية سانحة للتآزر بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن التعليم من أجل التنمية المستدامة أيضاً تحسين جودة التعليم للجميع عن طريق الأخذ بمفهوم التعلّم مدى الحياة وإتاحة الفرصة لإعادة التفكير في كيفية تدريب المربين من أجل تعزيز اتباع نهوج استيعابية وتشاركية وتيسيرية في عمليتي التعليم والتعلّم. وقد يمكّن التآزر بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة من توفير المزيد من التدريب المشترك بين المربين في القطاعين النظامي وغير النظامي والعمل على إزالة الانقاسامات بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويتيح هذا التآزر فرصاً للتعلم في المجتمع المحلي وبواسطته والتعلم كمجتمع محلي.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

إن التعليم من أجل التنمية موجّه للجميع ولكن الأحوج إليه هم أولئك الذين يتولون المناصب العليا ويمسكون بأكبر السلطات المطلوبة لإحداث التغيير. وقد رأى المشاركون أنه ينبغي لليونسكو تشجيع الأشخاص الذي يؤدون دوراً رئيسياً وإتاحة المزيد من الفرص لهم لكي يجتمعوا من أجل وضع استراتيجيات مشتركة بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ومع ذلك، قيل إن التعليم من أجل التنمية المستدامة قد ركّز بشكل أساسي حتى الآن على البلدان الغنية مع أنه يتعين اعتبار التعليم من أجل التنمية المستدامة حقاً للجميع. فالتعليم الذي يتيح استدامة الحياة والناس يعد عملاً أساسياً. كما شدد المشاركون على أن "تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس ترفاً بل ضرورة" لا من وجهة النظر الأخلاقية فحسب وإنما أيضاً من وجهة النظر العملية. فالمعلمون من بلدان الشمال الغنية ومن بلدان الجنوب النامية بحاجة إلى مزيد من الفرص لتبادل الأفكار ووضع برامج تعود عليهم بالنفع المشترك.

(٩) أماريتا سن، التنمية باعتبارها حرية، نيويورك: الفريد أ.كنوبف، ١٩٩٩.
(١٠) انظر، من بين مصادر أخرى، دايفيد أور، الأرض في عقولنا: في التعليم والبيئة وآفاق الإنسانية.
(١١) يقصد بالمجتمع المحلي هنا المجتمع بمناه الواسع، وليس من وجهة النظر الجغرافية فحسب.

وقد بذلت بعض الجهود لتطوير جدول أعمال مشترك بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة. واعتبر عدد من المشاركين التعليم للجميع **هدفاً** والتعليم من أجل التنمية المستدامة محتوى ومنهجية. وعلى سبيل المثال، ذكر مشارك من كوريا الجنوبية أن بلده قد حقق التعليم للجميع غير أن الطريق مازال طويلاً أمامه لبلوغ التعليم من أجل التنمية المستدامة.

واعتبر الكثير من المشاركين أن أنظمة التعليم النظامي القائمة تحول دون الأخذ بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بسبب افتقار مناهجها التعليمية للمرونة. وشددوا على ضرورة إحداث تحول شامل في الطريقة التي ينظر بها إلى التعليم. ورأى المشاركون أن الحصول على موارد إضافية ليس ضرورة في جميع الأحوال، وإنما الأمر الضروري هو اعتماد نهوج مختلفة؛ كإقامة صلات وثيقة بين جميع القطاعات النظامية وغير النظامية وغير الرسمية. كما أن إتاحة المزيد من الفرص لإقامة هذه الصلات على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي من شأنها أن تيسر هذه العملية.

وأكد المشاركون في حلقة العمل أن المؤتمر قد أتاح للمنظمات غير الحكومية، والحكومات، ومنظمات قطاع المجتمع المحلي ومنظمات القطاع الخاص، فرصة للعمل معاً. غير أن كثيرين منهم أعربوا عن اعتقادهم بوجود مزيد من الفرص في إطار البنى الإقليمية والبنى القائمة وربما أيضاً في إطار العملية التي تضطلع بها المراكز الإقليمية للخبرة في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

أكد المشاركون أن التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع لم يصبحا متكاملين حتى الآن على نحو قوي، ولذا، فإن من الضروري تحقيق التكامل بينهما على الفور. وينبغي لهذا التكامل أن يستند إلى البنى والآليات القائمة حيثما أمكن ذلك. وقد فاقت بعض البلدان غيرها فيما أحرزته من تقدم (مثل بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي لديها بروتوكول للتعليم من أجل التنمية المستدامة).

لقد بدأ الحوار بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة بداية إيجابية ويجب على اليونسكو مواصلة هذا الحوار من باب الضرورة العاجلة. وفي وسع اليونسكو الاستناد إلى الوثيقة التقنية الخاصة بالحوار بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة[١٢] بغية المضي قدماً بهذه العملية. والعمل جار فعلاً في بعض البلدان لتطوير هذه العملية. ومن الأمثلة على هذه المبادرات، حلقة تدارس للخبراء حول وثيقة الحوار، وهي حلقة يقوم بتنظيمها فريق العمل المعني بالتعليم من أجل التنمية المستدامة التابع للجنة المملكة المتحدة الوطنية لليونسكو، ومن المقرر عقدها في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ في المملكة المتحدة.

وأما الأزمة المالية العالمية الراهنة فتتيح فرصة للدعوة بحجة قوية إلى التعليم الجيد (التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة) لأنها تبرز ضرورة أن يتغير العالم للتصدي للتحديات العالمية، ومنها بخاصة تغير المناخ.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

استحداث بنىً تربط بين جدولي أعمال التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعترف في الوقت ذاته بما يميز كلاً منهما من خصائص وأهداف ووجهات نظر.

ثمة حاجة إلى المزيد من التعاون وإلى إقامة المزيد من الشراكات فيما بين القطاعات، ومن الضروري وضع استراتيجيات وبنى وتمويلهما. وعلى الرغم من إسناد مهمة تيسير هذه العملية إلى اليونسكو، يتعين على العاملين الميدانيين في مجالي التعليم للجميع والتعليم في من أجل التنمية المستدامة المضي قدماً بهما. وينبغي أن يتم ذلك على جميع المستويات: الإقليمي والوطني والدولي وفيما بين مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة وداخل اليونسكو نفسها. ولليونسكو دور رئيسي في تحقيق ذلك باعتبارها الوكالة الرئيسية بالأمم المتحدة فيما يخص تنفيذ برنامج عمل التعليم من أجل التنمية المستدامة وبرنامج عمل التعليم للجميع، ولذا يتعين عليها السعي إلى تطوير البنى القائمة.

الأنشطة الرئيسية المقترحة:

أكد المشاركون أنه ينبغي لصانعي السياسات تنمية القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة نظراً إلى ضرورة التصدي بسرعة لتحديات تغير المناخ والأزمة المالية الراهنة. وينبغي إشراك موظفي الخدمة المدنية، والحكومات، ووسائل الإعلام، وقادة القطاع

(١٢) روس وید وجانيث باركر. "الحوار بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة: التعليم من أجل بناء عالم مستدام"، ورقة حوار بشأن سياسة التعليم من أجل التنمية المستدامة، صادرة عن اليونسكو في عام ٢٠٠٨.

الخاص، أي جميع عوامل التغيير الرئيسية. وينبغي أيضاً مواصلة العمل بهمة لتعزيز تطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة على مستوى المدرسة، وذلك بغية تشكيل عدد من المواطنين المطلعين والناشطين سياسياً يمكّن من إحداث تحوّل وممارسة ضغوط على صانعي السياسات، وبغية توفير التعليم الجيد للجميع.

وقد رأى العديد من المشاركين أن الأزمة المالية الراهنة تتيح فرصة لإعادة النظر في النمو وفقاً لبرنامج الليبرالية الجديدة الذي فشل فشلاً ذريعاً في معالجة قضايا تغير المناخ والتنمية المستدامة، بما فيها القضاء على الفقر. ومن الممكن للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يوفر إطاراً حاسماً من الناحية الاجتماعية للتصدي لهذه التحديات الراهنة.

وأكد المشاركون أن تحقيق ذلك على نحو فعال يقتضي إبراز صورة التعليم من أجل التنمية المستدامة في النقاشات التربوية وفي البرامج السياسية (الوطنية والدولية). ومن الجلي أن لليونسكو دور هام تضطلع به في هذا الشأن. ويعني ذلك أنه ينبغي لليونسكو الدعوة لجمع الأموال اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (ولاسيما في مجال تنمية القدرات، والتدريب، والدعوة، والتوعية بشأنه) وللتعليم للجميع.

ورأى المشاركون أنه يتعين إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جداول أعمال الاجتماعات الدولية وجداول أعمال وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأكدوا أن بوسع اليونسكو، على سبيل المثال، زيادة الاهتمام الذي يوليه البنك الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة على غرار ما فعلت في حالة التعليم للجميع أو تدريب وكالات التمويل الدولية على إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامجها بالطريقة ذاتها التي أدرجت بها قضايا الجنسين في برامجها. وينبغي للتعليم للجميع أن يأتي بطائفة من الشركاء الجدد من قطاعات مثل القطاعين الاقتصادي والبيئي، بغية استكشاف مجموعة العوامل (إلى جانب التعليم) التي تسهم في التصدي للتحديات التي تحول دون بلوغ أهداف التعليم للجميع.

وينبغي مواصلة الربط بين المربين في المؤسسات النظامية وغير النظامية لكي يتمكنوا من تبادل الممارسات والخبرات ذات الصلة بجودة نوعية التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وهذا الأمر مهم أهمية شديدة بالنسبة للمعلمين والمربين. وأما الهدف الثالث من أهداف التعليم للجميع (تعزيز التعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة لصالح الصغار والراشدين) فيمكن تناوله في السياق التالي:ضمان تلبية حاجات التعلم للصغار والراشدين كافة من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة. وفي الختام، أكد المشاركون أن القلق إزاء تغير المناخ يمثل فرصة للربط بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة لا للتخفيف من آثار تغير المناخ فحسب وإنما أيضاً لتكييف الأنظمة الاجتماعية معه.

جدول أعمال للبحوث

أشار المشاركون إلى أنه ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن يعمل على نحو أوثق مع التعليم للجميع ومؤسسات التعليم العالي لإيجاد سبل لتطوير قدرات وبنى شاملة ومتعددة التخصصات يمكن تنفيذها في إطار الأنظمة التعليمية. واعتبروا أن الأنظمة القائمة في مجال القياس وجمع الأدلة لم تبلغ بعد درجة ملائمة لبيان التعليم جيد النوعية وتقييمه. واعتبروا أن التآزر بين التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعليم للجميع يمكن أن يساعد على تطوير هذه المجال. لذا، ينبغي استحداث مؤشرات فعالة للتعليم الجيد بحلول عام ٢٠١٥. وأما فيما يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة، فإن فريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم التابع لليونسكو يعمل أصلاً في هذا المجال الذي توجد فيه فرص للتآزر بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن شأن برامج البحوث الأقاليمية والدولية أن تمكّن من إجراء بحوث وإيجاد أدلة أكثر ملاءمة لهذا السياق.

إعداد المعلمين

يواجه التعليم للجميع تحديان رئيسيان يقتضيان التآزر بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة وهذان التحديان هما قلة عدد المعلمين المؤهلين والقلق إزاء جودة نوعية إعداد المعلمين في بعض المناطق. وعلى وجه الخصوص، شدد المشاركون على ضرورة إيجاد فرص لضم الجهات التربوية غير النظامية وغير الرسمية من المجتمع المحلي، بما فيها المنظمات غير الحكومية، للمشاركة في إعداد المعلمين وفي المساعدة على إزالة الحواجز التي تفصل بين القطاعين النظامي وغير النظامي، وتلك التي تفصل بين فروع التخصص. وأشار المشاركون أيضاً إلى الحاجة إلى زيادة كبيرة في تطوير المدارس على أيدي أخصائيين لأن البرامج المركزية التي تنطلق من القمة إلى القاعدة يمكن أن تؤدي إلى عكس المطلوب أو أن تساهم في تعطيل قدرات المعلمين. غير أن الشبكة الدولية لمدربي المعلمين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي شبكة تابعة لليونسكو، يمكن أن توفر فرصاً لتطوير التآزر بين التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة.

مقرر حلقة العمل: روس ويد، جامعة لندن ساوث بانك، المملكة المتحدة

حلقة العمل ١٩: تحسين المدارس في مرحلة الحضانة وفي المرحلتين الابتدائية والثانوية من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقان: مواسير غادوتي، معهد باولو فريري، البرازيل؛ جانيت لارو، وزارة التربية، سيشيل

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

لقد نادى التعليم من أجل التنمية المستدامة بمفاهيم أساسية من مفاهيم التعليم الجيد أو أبرز هذه المفاهيم. ومن الأمثلة عليها: مفهوم "نهج المدرسة الشاملة"، ومفهوم "المدارس الإيكولوجية"، ومفهوم "المدارس المستدامة". وقد أصبحت هذه المفاهيم ممارسة من الممارسات في سياقات عديدة. وطُرحت مبادرات أخرى ترمي إلى إعطاء معنىً لجوانب أو أبعاد محددة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وإقامة أنشطة تتعلق بهذه الجوانب أو الأبعاد، وهي مبادرات تتيح إجراء تجارب مدرسية مثل "الأيام المكرسة لموضوعات خاصة"، وقضاء أسبوع في الغابة، وإنشاء النوادي المدرسية (التي تركز على الحياة البرية أو على إنشاء حدائق أو القيام بعمل زراعي في المدرسة)، وتنفيذ مشروعات علمية صغيرة، وإدخال المعارف المحلية في المناهج المدرسية.

وعلى الرغم من أن بعض هذه الممارسات ربما كان موجوداً من قبل (وبدون) مجئ مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وهي ممارسات ينبغي الاعتراف بها على هذا النحو، فإن سعة نطاق التعليم من أجل التنمية المستدامة ستمكن من التوصل إلى تصور أكثر وضوحاً لجميع الخصائص التي يتسم بها التعليم الجيد. (فالمهم ليس التسمية باسم "التعليم من أجل التنمية المستدامة"). فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يعزز العناصر والخصائص الرئيسية التي يتسم بها التعليم والتعلم الجيدين، أي: البيئة المدرسية، والتخطيط الهندسي للمدرسة (أماكن الترفيه، وغرف الدراسة، والمطعم، والمساحات الخضراء، والنشاط الثقافي، والمرافق الصحية، وإمدادات المياه، والمتاحف المصغرة، والطعام الصحي، وجمع المياه، إلخ)؛ والجانب الاجتماعي (مراعاة ثقافة الطلاب)، وإقامة روابط بالمجتمع المحيط بالمدرسة؛ والنهوج التي تجمع بين الثقافات.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

من الضروري تعزيز شبكات المعلمين وتشجيع إقامة برامج للتبادل فيما بين الطلاب، والمعلمين، ومديري المدارس، وجمعيات الآباء، ومديري التعليم. وأما الاعتراف بالتنوع الثقافي والميزات الوطنية فيساعد على فهم النهج الذي يكون فعالاً في سياق بعينه وقد لا يكون فعالاً في سياق آخر.

وثمة سبل بديلة لتوفير الموارد لدعم الاضطلاع بمبادرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك بالاعتماد على المبادرات المدرسية ولكن أيضاً بإشراك المجتمع المحلي ومؤسسات القطاع الخاص والشركات التجارية. ويتعين أيضاً دعم البحوث التي تساهم في تشكيل ممارسات التعليم من أجل التنمية المستدامة وسياساته. ويساهم في تبادل التجارب على الصعيد الدولي ما يتخذ من مبادرات على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي، كبناء شبكات المعلمين، وشبكات القائمين على أمر المدارس، وشبكات البحوث، وإنشاء جمعيات الطلاب (نوادي اليونسكو و مشروع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو).

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

أولاً، هناك إدراك بأن علينا التخلي عن تصورنا للتعليم من أجل التنمية المستدامة باعتباره (شيئاً جديداً)، لأن ذلك يجعل من الصعب على الناس (لاسيما العاملين في هذا المجال) تصور التجارب التي تتصل به اتصالاً وثيقاً والتي تستوفي شروط اعتبارها من الممارسات الجيدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة على مستوى المدرسة، على أنها تجارب جديرة بالإبلاغ عنها. وفي الوقت ذاته، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يدعو إلى التغيير. لذلك يجب "تغيير تصور" المعرفة. ويجب النظر إلى عمليتي التعليم والتعلم على أنهما عمليتان قيد التطور وأن كلاً منهما تدعم الأخرى. كما ينبغي إعادة تقييم التعليم التمهيدي السابق لدخول المدرسة.

وإضافة إلى هذا الإدراك، فإن الإنجازات تشمل ازدياد الوعي بأن ممارسات التعليم من أجل التنمية المستدامة تنطوي على تعدد

التخصصات. وهناك إنجاز آخر هو الاعتراف المتزايد بالدور الذي يضطلع به المعلمون ومديرو المدارس في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة على مستوى المدرسة باعتباره دوراً في غاية الأهمية، والاعتراف في الوقت ذاته بأهمية مشاركة الآباء والمجتمعات المحلية في طريقة عمل المدارس وطريقة تنفيذ عمليتي التعلم والتعليم. وإحدى العقبات التي تعترض ذلك السبيل، جمود المناهج الدراسية "المقررة" ونظم الامتحانات الرسمية، الأمر الذي يحول دون الإبداع والابتكار لدى المعلمين في عمليتي التعليم والتعلم. وثمة عقبة أخرى هي قدرة الجهات الفاعلة (من معلمين ومديري مدارس)، فهؤلاء بحاجة إلى التدريب والتحفيز لكي يصبحوا ميسرين ومشجعين لاتباع ممارسات مبتكرة في السعي إلى بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

لقد كان معظم المشاركين في الحلقة من موظفي القطاع الحكومي، وهذا قد يؤدي إلى الظن أن الأطراف المعنية الأخرى (كالقطاع الخاص) لا تولي اهتماماً كبيراً للمسائل ذات الصلة بالمدارس. لذلك، يتعين زيادة وعي هذه الأطراف بهذه المسائل نظراً إلى ضرورة إشراكها في عمليتي صنع القرار واتخاذ المبادرات على مستوى المدارس.

ومن الضروري أيضاً إبراز دور القائمين على شؤون المدارس في نجاح الأخذ بممارسات التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأنشطة المدرسية على نطاق أكثر اتساعاً وعمقاً، وبيان ما يقدمونه من دعم للمعلمين الذين يحتاجون إلى (إعادة) التدريب، لاسيما في المناطق النائية. وتتطلب البيئة المدرسية المستدامة تمويلاً مستمراً. لذا، يجب الاضطلاع بمبادرات لجمع الأموال على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية.

وأما الإدماج الحقيقي والفعلي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم والتعلم فيتطلب أن تُسجّل الموضوعات والأنشطة ذات الصلة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة "لصالح" الطلاب والمعلمين بغية تحفيزهم. ويتعين مراجعة أنظمة الامتحان والاختبار لجعلها موافقة لممارسات التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي منح مكافآت مناسبة على الإبداع لطالبي التعلّم وعلى المبادرات الجماعية.

وعلى الرغم من وجوب التشجيع على الاستفادة من طاقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ينبغي السعي إلى إفساح مجال كاف لاتصالات إنسانية حقيقية لخدمة الأطراف الفاعلة في المدارس وللتواصل الإنساني فيما بينها على الصعيدين الوطني والدولي. وهذه الأطراف هي الطلاب، والمعلمون، والآباء، والمجتمع المحلي.

كما يتعين التشجيع على توثيق ونشر المعلومات ذات الصلة بمفاهيم محددة كمفهوم "المدارس الإيكولوجية" (على الرغم من أن معظمها مدارس بيئية) وذلك لجعل معانيها مألوفة لدى الناس ولإتاحة فرص لتبادل التجارب من جميع أنحاء العالم. ودعت حلقة العمل مشروع شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو إلى مواصلة الاضطلاع بدور رئيسي في هذه العملية.

مقرر حلقة العمل: أديم أدوبرا، مكتب اليونسكو في ويندهوك

حلقة العمل ٢٠: دور التعليم العالي والبحوث في تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة

المنسقان: روزالين ماكيون، جامعة الولاية في بورتلاند؛ يوكو موشيزوكي، جامعة الأمم المتحدة، معهد الدراسات المتقدمة (تدريب المعلمين، البحوث المتعددة التخصصات، الابتكار والتفكير النقدي)

قُسمت حلقة العمل هذه إلى عدد من الجلسات، على أن تُقدم في كل جلسة منها سلسلة من المشاركات المختصرة المعدة مسبقاً والمتنوعة، ويتولى تقديمها أفراد من الحضور يمثلون مؤسسات من جميع أنحاء العالم؛ ثم يفتح باب الأسئلة والتعليقات للحاضرين في القاعة.

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

إن التعليم العالي مهم في التنمية المستدامة لثلاثة أسباب رئيسية. السبب الأول هو اللقاء المباشر الذي يتيحه التعليم العالي بين الطلاب وأصحاب العمل. فالطلاب الذين يذهبون إلى العمل يومياً يرون بأنفسهم قضايا الاستدامة التي تواجه المجتمع. وثمة أمثلة على هذه الصلة في جميع التخصصات التي يشملها التعليم العالي. ويقال أحياناً إن قطاع التعليم العالي، رغم أنه قد يمثل جزءاً ضئيلاً نسبياً من بصمة المجتمع الإيكولوجية، يضم ١٠٠ في المائة من الطلاب، الأمر الذي يستتبع نشوء فرص ومسؤوليات لابد من النظر إليها نظرة جدية. وعلى الرغم من الوضوح النسبي الذي تتسم به فكرة لزوم إشراك الطلاب في التصدي لهذه المسائل من خلال البرامج التعليمية والأنشطة الإضافية التي يُضطلع بها داخل الحرم الجامعي، يتلاشى الكثير من هذا الوضوح عندما يتعلق الأمر بطرق وأسباب القيام بذلك على نحو مفيد. ويقال إن هاتين المسألتين الأخيرتين لاتزالان مسألتين مثيرتين للجدل، وهو قول صحيح.

أما ثاني هذه الأسباب فهو اختصاص مؤسسات التعليم العالي بالبحوث على نحو فريد. وهذا أمر ليس بحاجة إلى تأكيد لأن الاضطلاع بالبحوث الجامعية والأنشطة العلمية سيظل أحد العناصر المهمة في التقدم الاجتماعي، بغض النظر عن مفهومنا له. ومن الطبيعي أن يزداد في الوقت الحاضر إجراء البحوث ذات الصلة بالاستدامة بسبب إدراك الجهات التي تمول البحوث، أي منظمات قطاع الأعمال وقطاع الخدمات، ضرورة الاضطلاع بالبحوث الملائمة. ومع ذلك، فإن من المهم الإشارة إلى أن البحوث، وإن كان نطاقها شاملاً لقاعدة التخصصات كلها في مؤسسات التعليم العالي، لم تغتنم حتى الآن معظم الفرص المتاحة للبحوث المتعددة التخصصات والكتابة عنها، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، بعضها مؤسسي، وبعضها ذو صلة بمجال التخصص، وبعضها خارجي.

وأما السبب الثالث فيقوم على افتراض أن مؤسسات التعليم العالي تتصل اتصالاً مباشراً بقطاع الأعمال والمجتمع المحلي بحيث يمكن نشر البحوث، وإقامة الصلات، وإحداث التغيير الاجتماعي، وهذه كلها تعد أموراً أساسية لمساعدة المجتمع على إحداث التحوّل بنفسه.

وأما العمل الذي تؤديه الجامعات فيمكن تصنيفه، بطريقة أو بأخرى، على أنه عمل تعليمي أو بحثي أو إداري. وثمة توتر شديد بين هذه المجالات الثلاثة قد نعتبره توتراً بين الاستقرار والتغيير، وبين اليقين والتخمين. ويغذي هذا التوتر، من جهة، ضرورة حفظ المعارف الحالية وحمايتها وتطبيقها وتوارثها، وتغذيه من جهة أخرى، ضرورة تحدي هذه المعارف واقتحام مجالات لم تُكتشف من قبل وتجاوز نهج حل المشكلات وصولاً إلى نهج إعادة تعريفها على نحو شامل. ومن المتوقع في الوقت الراهن أن يواجه كل فرد في حياته ظروفاً جديدة لا يمكنه تخيلها، وعليه أن يتعلم مواجهتها بطريقة أو بأخرى، أياً كانت النتيجة. وهذا يعني أن التوتر بين المعلوم والمجهول في التعليم الجامعي قد بلغ الآن درجة القوة ذاتها التي بلغها في مجال البحوث. ورغم أن بعض الناس في بعض الأمنة والأماكن قد يرغبون في التركيز على نقل المعارف أو على تحدي هذه المعارف، فإنه لا مفر من اعتبار الأمرين مهمين أهمية حاسمة في الوقت الراهن. يعتبر هذا التوتر أيضاً سمة مميزة للمجتمعات التي لديها جامعات. وفي الواقع، إن الجامعات هي الجهات التي تنيط بها المجتمعات جزءاً كبيراً من المسؤولية عن المساهمة في سعيها لإيجاد حل لمسألة "اختيار الفشل أو البقاء"، على حد تعبير جاريد م. دايموند في كتابه "الانهيار"[١٣]. وكما يتجلى في تحليله التاريخي، فإن هذا الخيار ينطوي بشكل حاسم على العلم في أي وقت من الأوقات، بالمعارف التي ينبغي التمسك بها والمعارف التي ينبغي التخلي عنها، ولكن أهمية هذا الخيار معلومة منذ وقت طويل، وسابقة كثيراً وبلاشك لأي حديث عن التنمية المستدامة[١٤].

(١٣) جاريد م. دايموند، الإنهيار: كيف تختار المجتمعات الفشل أو النجاح. نيويورك: دار بنغوين للنشر، ٢٠٠٥.

(١٤) استُعين في إعداد هذا الجانب من التقرير بالمرجع التالي: Gough, Stephen Gough and Scott, William. Higher Education and Sustainable development: paradox and possibility. London: Routledge, 2007.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

هناك سؤالان: ما هو التغيير الذي جرى بفضل معالجة الجامعات لقضايا تتعلق بالاستدامة؟ وكيف جرى هذا التغيير وما هي سماته الإيجابية (النجاح في تقديم الحوافز والمكافآت وتحقيق إنجازات ملموسة، على سبيل المثال) وسماته السلبية مثل (التكاليف المالية وتكاليف الفرصة البديلة)؟ ومن الواضح أنه من غير المناسب التركيز على السؤال الأول وحده لأن السؤال الثاني لا يقل عنه أهمية.ولهذا السبب، شدد المشاركون على الأهمية البالغة للسياق والبنية التنظيمية والسياسة عند وصف هذا التغيير والإبلاغ عنه. فذلك يقتضي اتباع نوع خاص من نُهُج إجراء دراسات الحالات الإفرادية، نهج يتناول عملية التغيير على نحو جدّي. ويجب أن تكتب دراسات الحالات الإفرادية هذه وغيرها من الدراسات البحثية على نحو يمكّن الآخرين، الذين قد تكون حالاتهم التنظيمية والثقافية مختلفة تماماً، من إدراك أهمية السؤال الأول عن ماهية التغيير والسؤال الثاني عن كيفية حدوثه في سياق حالاتهم. وينبغي التركيز أيضاً تركيزاً حاسماً على المنهجية، التي تتناول مسائل مثل طريقة التوصل إلى معرفة ما إذا كان ما يزعم يشكل جانباً حاسماً من جوانب أي زعم بشأن صحة الفرضية موضع الدراسة.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا الآن وماهي الدروس المستفادة؟

عرض المشاركون من مختلف الأقاليم آراء تتسم في مجملها بالإيجابية وعمق التفكير بشأن العمل الجاري والإنجازات المحرزة، وبشأن طريقة التصدي للقيود والعقبات القائمة. وأما تفرد الجامعات باستيعاب معظم طلاب المرحلة الجامعية الأولى في العالم قبل التحاقهم بالسلك الوظيفي الذي تتزايد فيه احتمالات ظهور المسائل ذات الصلة بالاستدامة في أعلى سلم الأولويات فيعني أن إدماج المسائل المتصلة بالاستدامة في برامج المرحلة الجامعية الأولى يمثل فرصة هامة بالنسبة للمؤسسات. ويبدو واضحاً أن العمل جار على تصميم عدد من النماذج الجامعية المميزة الرامية إلى بلوغ هذا الهدف، ومن أهم هذه النماذج تلك التي تشجع الطلاب وتمكنهم من العمل في جميع أنواع المنظمات (كالمنظمات الخيرية، ومؤسسات القطاع العام، والشراكات، وشركات القطاع الخاص، إلخ) كي يكتسبوا تجربة حقيقية في مجال حل المشكلات باعتبار هذه التجربة جانباً رئيسياً من جوانب دراستهم (أو جانباً مكملاً لها). وتوجد دراسات تتناول الطريقة التي تساهم بها الجامعات فيما يعتبر إعادة صياغة لمفهوم والدور المهني.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

شدد كثيرون من المشاركين على ضرورة الاضطلاع بالبحوث متعددة التخصصات، وعلى ضرورة تقديم الحوافز في إطار السياسات الوطنية ودون الإقليمية لتشجيع هذه البحوث. وأولى القدر ذاته من الأهمية لضرورة السعي إلى ضمان نشر نتائج البحث و/أو الاستحداث في وسائط إعلامية مهمة في قطاعاتها، وفي المجلات الرئيسية المعروفة، وفي المجلات المتخصصة.

وقد رأى العديد من المشاركين أن مراكز الخبرة الإقليمية التابعة لجامعة الأمم المتحدة والربط الشبكي الدولي فيما بينها تعد طرقاً مهمة لمساعدة الجامعات على التعاون فيما بينها وعلى مدّ جسور إلى المجتمع المحلي من خلال وضع أجندة مشتركة. وقد تم التركيز بشكل قوي على مسألة تنوع طبيعة الجامعات في جميع أنحاء العالم، وحتى على مستوى المناطق أو البلدان. ويمكن للجامعات أن تتبع نهوجاً شديدة الاختلاف فيما يخص الدور التعليمي والمجالات التي تركز عليها والجوانب البنيوية. وبسبب هذه العوامل وغيرها، قد تختلف مسائل الاستدامة التي تعنى بها. واعتبر المشاركون أن هذا يعني وجوب أن تتبع كل مؤسسة جامعية نهجاً تنموياً إزاء الاستدامة يوافق السياق والأحوال المحيطة بها. وعلاوة على ذلك، خلص المشاركون إلى نتيجة مفادها أنه يمكن القول إن الجامعات في العالم قد بلغت مراحل مختلفة في تناولها لمسائل الاستدامة: فبعضها بلغ مرحلة عالية من الخبرة والتطور والتقدم يقابله البعض الآخر من الجامعات التي لا تكاد تفكر في طريقة الشروع في تناول مسائل الاستدامة. وعلى الرغم من أن كل هذه التطورات تتوقف على السياق والأحوال، يمكننا أن نقول شيئاً معقولاً ومفيداً من حيث المفاهيم عن هذه المراحل، وعن الطريقة التي يمكن بها مساعدة المؤسسات على إدراك إنجازاتها المحرزة وحاجاتها القائمة في مجال التنمية.

مقرر الحلقة: ويليام سكوت، جامعة باث، مركز بحوث التعليم والبيئة، المملكة المتحدة

حلقة العمل ٢١: التعليم من أجل التنمية المستدامة والتعلم مدى الحياة

المنسقان: آدما أوان، معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة؛ وليو يونهوا، معهد شانغري - لا في الصين، عضو الفريق الاستشاري الدولي لمؤتمر بون

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

إن التعلّم من أجل التنمية المستدامة عملية تستمر مدى الحياة، ولذلك فإنها تُنفذ في إطار مجموعة من بيئات التعلّم التي قد تكون نظامية أو غير نظامية أو غير رسمية. وغاية هذه العملية توفير مستقبل أفضل للجميع[١٥].

وسلطت حلقة العمل الضوء على تنوع النهوج المتبعة في عملية التعلم مدى الحياة وسبل فهمها واهتماماتها، وعلى تنوع المبادئ النظرية والسياسية التي تستند إليها مساهمة التعلم مدى الحياة في تحقيق التنمية المستدامة. وقُسِّم المشاركون إلى أربع مجموعات ناقشوا فيها المساهمة الأساسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً.

رأت **المجموعة الأولى** أن مساهمة التعلم مدى الحياة في تحقيق التنمية المستدامة تتعلق بتنمية الكفاءات التي يحتاج الناس إليها في فهم العلاقات فيما بينهم والعلاقات بينهم وبين الطبيعة، وفي إيجاد أشكال المواطنة التي تجعل من الممكن استمرار التطور المشترك للطبيعة البشرية وغير البشرية. وقالت بوجوب أن تكون المبادئ التي تقوم عليها مساهمة التعلم مدى الحياة في تحقيق التنمية المستدامة مبادئ متعددة التخصصات وكلية، وأن تتضمن التفكير النقدي وحل المشكلات، وأن تأخذ بتنوع المناهج المستخدمة في عمليتي التعليم والتعلم، وبممارسات المشاركة في صنع القرار التي تعتبر ممارسات ملائمة على الصعيدين المحلي والعالمي.

وشددت **المجموعة الثانية** على أهمية جعل التعلّم مدى الحياة واقعاً ملموساً، وذلك بالنظر إلى كثرة التفكير الطاغية وقلة العمل على مستوى قطاعات التعليم الفرعية في الوقت الحاضر. كما أن مساهمة التعلم مدى الحياة في تحقيق التنمية المستدامة ليس من شأنها تنمية الكفاءات المحددة مسبقاً وإنما تنمية الكفاءات التي تبرز عندما يتطرق الناس لقضايا تواجه مجتمعهم وعندما يتعلمون من بعضهم البعض. وأكدت هذه المجموعة ضرورة مراعاة القيم، والمواقف، وأساليب التعلم الجديدة، وتغير السلوك. ولكل كفاءة من الكفاءات كلها سياق تعد ملائمة له. وينبغي إتاحة الفرص للجميع لطلب التعلّم مدى الحياة وللسعي إلى إقامة جماعات ومجتمعات تطلب التعلّم. ويتجاوز التعلم مدى الحياة مجال نظام التعليم ليشمل السياسة، والاقتصاد، والدين، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. وهناك مبدءان رئيسيان من مبادئ التعلم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة يتعلق أحدهما بحماية الموارد الطبيعية وصونها، ويتعلق ثانيهما بالعدل وإعادة توزيع الموارد من أجل بناء مجتمعات تقوم على الإنصاف والمسؤولية المشتركة للإنسانية بأسرها.

ووفقاً **للمجموعة الثالثة**، فإن شأن التعلم مدى الحياة هو التعلّم وإيجاد أساليب تفكير وقيم (جديدة) لأغراض المعيشة في المستقبل، وشأنه أيضاً تنمية المهارات من أجل اتباع نهوج مستدامة في الاقتصاد (المنشآت البسيطة والاقتصاد غير الرسمي) وفي المجتمعات المحلية. ورأت هذه المجموعة ضرورة صوغ التعريفات بألفاظ يسيرة على الفهم بحيث يصبح معنى التعلم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة مفهوماً لدى الجميع وليس فقط لدى الخبراء.

وأما **المجموعة الرابعة** فَتَعْتبر أن التعلم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة هو التعليم للجميع الذي يستمر مدى الحياة **والذي يسعى إلى** تحقيق التنمية المستدامة. وترى أنه يتعلق بمواصلة التعلم، والتركيز على التنمية المستدامة، وعلى طبيعة المعرفة المتغيرة والمتطورة أبداً. وعلقت المجموعة أهمية على مبدأين: أولهما وجوب أن يكون كل فرد قادراً على التطور؛ وثانيهما وجوب أن يتعلم كل فرد المساهمة في الاستدامة. ولا ينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أن ينفذ من خلال التعليم النظامي فقط، وإنما ينبغي له أن يستمر مدى الحياة، بما فيه التعلم في السياقات النظامية وغير النظامية وغير الرسمية.

(١٥) انظر: أنطوان هايدفيلد وسوزان كورنيليسن. التعلم من أجل تحقيق التنمية المستدا: استكشاف استراتيجيات التعلم مدى الحياة، اللجنة الوطنية الهولندية لليونسكو/المعهد الهولندي للتعليم المهني وتعليم الكبار (٢٠٠٨): ١٥.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكننا أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

قُدِّمت في حلقة العمل ثلاث دراسات حالة إفرادية فيما يلي ملخصها:

أكد مشارك من **بنغلاديش** أن التعلم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وهو تعلّم غير رسمي، في وسعه سد ثغرات واستكمال ما يقدمه التعليم النظامي. ومن شأنه تلبية الطلبات المحددة للمجتمعات المحلية في سياق تحسين معيشتها. وإضافة إلى ذلك، فإن التعلّم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة قادر على الارتباط بفرص محددة مدرة للدخل ومتاحة لطالبي التعلّم (التعليم في مجالات الزراعة المستدامة، والمياه والصرف الصحي، والمقاولة)، وعلى الارتباط بالمجتمعات المحلية وإشراكها في توفير فرص التعلّم.

وأشار مشارك من الصين إلى أهمية الاستعانة بالحكمة التقليدية والمعارف المحلية في تشكيل التعلم الملائم واتخاذ التدابير الملائمة. فالتقاليد، والمفاهيم الدينية، ومعارف السكان الأصليين تعتبر من الأسس المتينة لبناء مجتمعات محلية مستدامة.

وأوضح مشارك من **بوركينا فاسو** كيف ينبغي للمساهمة الحقيقية في تقديم رؤية جديدة للتعليم أن تأتي من المجتمع المدني المنظم على الصعيد الوطني، مشيراً إلى أهمية توفر العزيمة القوية لدى جميع الأطراف الفاعلة، لاسيما المجتمع المدني، وضرورة توفير موارد من الميزانية تخصص للتعليم غير النظامي. ويعني التعلم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة بتعزيز الإنصاف والديمقراطية وحماية البيئة من خلال توفير تعليم كلي واستيعابي ومتنوع في إطار طائفة واسعة من السياقات، ومصمم لتجارب بمفردها.

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

أبرز المشاركون في حلقة العمل الأهمية الكبرى لاتباع **نهج متكامل** يجمع بين قطاعات مجتمعية مختلفة (التعليم الذي يوفره المجتمع المحلي، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، الأوساط الدينية، قطاع الثقافة، قطاع الاقتصاد، الأسرة، قطاع الصناعة، إلخ).

وقالوا أيضاً بضرورة إتاحة فرص التعلّم **المتواصل** في المجتمعات المحلية كافة. وأشاروا إلى ضرورة وضع إرشادات لطالبي التعلّم بشأن المكان الذي يمكنهم التعلم فيه وما يمكنهم تعلمه. ورأوا أن من صلب التعليم من أجل التنمية المستدامة تعلّم ينطلق من القيم ويستند إلى المجتمع المحلي متحدياً المحتوى المعدّ مسبقاً.

وسلط المشاركون الضوء على أهمية التآزر ومد الجسور بين أشكال التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي. واعتبروا أن التنمية المستدامة تعدّ المحتوى والمبدأ والهدف الرئيسي لعملية التعلم برمتها. وأشاروا إلى أن النهوج المتبعة لتحقيق التنمية تختلف باختلاف السياق المحلي. وفي الختام، أكد المشاركون أن التعليم للجميع هو **من أجل** تحقيق التنمية المستدامة.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

١ – لابد من أن يكون التعلّم مدى الحياة **إطاراً شاملاً** ومبدأً توجيهياً منظماً فيما يتصل بتخطيط ودعم أنظمة التعلم التي تضم التعلم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، والغاية من ذلك هي تحقيق التنمية المستدامة؛

٢ – إن التنمية المستدامة، بمعناها الواسع وما ينطوي عليه من قيم ومعايير وثقافة وتقاليد، هي مضمون التعلّم مدى الحياة؛

٣ – إن التعلّم مدى الحياة من أجل تحقيق التنمية المستدامة يشدد على أهمية **عمليات التعلم** بدءاً بتعلّم العمل وانتهاء بتعلّم إحداث التغيير؛

٤ – يجب أن تتوافر **بنى الدعم** وأن تتاح الفرص لاعتماد هذا النوع من التعلّم؛

٥ – ينبغي تقدير قيمة جميع أشكال التعلّم، بما في ذلك التعلم غير المنظم رسمياً والتعلم غير الهرمي والاعتراف بتلك الأشكال.

مقررة الحلقة: أستريد هولاندر، مكتب اليونسكو في سانتياغو دي تشيلي

حلقة العمل ٢٢: تطوير المهارات وكفاءات قوة العمل، بما في ذلك توفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني دعماً للتنمية المستدامة

المنسقون: روبرت ماكلين، المدير السابق لمركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (UNESCO-UNEVOC)؛ وهاري ستولت، إنوينت: المنظمة الدولية لبناء القدرات؛ وداغمار فينزير، الوكالة الاتحادية الألمانية للتعليم والتدريب في المجال المهني

الهدف الأول للمؤتمر: تسليط الضوء على المساهمة الرئيسية للتعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم إجمالاً وفي تحقيق جودته

ما جدوى التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

يعتبر التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني قطاعاً تعليمياً مهماً يؤثر، عن طريق خريجيه، تأثيراً مباشراً في استدامة المجتمع والاقتصاد والبيئة، ولهذا السبب فهو قطاع يسهم إسهاماً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. ويزداد تأثير هذا القطاع في الوقت الحاضر بازدياد عدد أفراده. ويهدف التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى القيام، من خلال التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بتطوير القيم، وأخلاق العمل، ومهارات التعلم مدى الحياة، والمعارف والمهارات المهنية من أجل اتباع ممارسات مستدامة في مكان العمل. وإضافة إلى ذلك، يؤثر التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تأثيراً قوياً في زيادة استدامة المجتمعات المحلية بزيادة الأهلية للتوظيف وتنمية مهارات المقاولة مما يفضي إلى عمل الفرد لحسابه الخاص وإيجاد فرص للعمل.

الهدف الثاني للمؤتمر: تعزيز التبادل الدولي للمعلومات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا يمكن أن نتعلم من بعضنا بعضاً؟

ينبغي للذين يمارسون التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الصعيد الدولي أن يكونوا على علم بالممارسات الجيدة التي تظهر في مناطق مختلفة كنموذج "الكفاءات العامة" (جنوب أفريقيا)؛ وإدراج القيم في المناهج التعليمية (الصين)؛ ونماذج إعداد المعلمين من أجل تحقيق التنمية المستدامة (أستراليا وهونغ كونغ). ويمكن اعتبار مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بنية تنظيمية ملائمة لتيسير تنفيذ هذه العملية. ومن الضروري أيضاً تبادل النتائج التي تسفر عنها المشروعات البحثية بتشديد قوي على اختلاف السياقات الثقافية. ومع ذلك، ينبغي تحديد التحديات المشتركة، فهي تشكل قاعدة لاستحداث نهوج استراتيجية. ويجب أن تتوافر أشكال التبادل المكثف على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يخص المسائل التالية: ماذا يعني التعليم من أجل التنمية المستدامة بالنسبة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؟ وما هي السبل الفعالة الكفيلة بتغيير مناهج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني واللوائح الخاصة بالتدريب من أجل تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة؟ وكيف يمكن إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في عملية إعداد المعلمين؟ وكيف يمكن تأهيل المدربين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة؟

الهدف الثالث للمؤتمر: استعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

ماذا أنجزنا حتى الآن وما هي الدروس المستفادة؟

ثمة فهم مشترك للدور الذي يؤديه التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في توفير التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقدر من الوعي الجماهيري والفهم المشترك للمفاهيم والمسائل ذات الصلة بهذا المجال. وقد جرى نشر مواد عديدة، وأخذت تظهر الآن ممارسات مشتركة بين التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد أُطلق عدد من المبادرات المشتركة بين القطاعات والمبادرات الأقاليمية. غير أنه من الصعب تقييم فعالية هذه المبادرات. وإلى جانب الحاجة إلى الرصد والتقييم والإبلاغ، توجد حاجة أيضاً إلى وضع مؤشرات للنجاح.

وشدد المشاركون على وجوب أن نتحرك على نحو أسرع وعلى مدى أوسع. وينبغي تكييف الاستراتيجيات والممارسات مع السياق المحلي، وتحسين تدريب المعلمين، وتيسير الانتفاع بما يوجد من مواد تعليمية، ودراسات حالات إفرادية، ومشروعات ريادية، وأوراق بحثية. وينبغي النهوض بترويج التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين. ويجب القيام بتقييم أفضل الممارسات ونشرها.

الهدف الرابع للمؤتمر: إعداد استراتيجيات للمرحلة القادمة

إلى أين نتجه من هنا؟

أكد المشاركون في الحلقة ضرورة تشجيع الحكومات على بذل المزيد من الجهود لتطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، ووجوب وضع سياسات قطرية تدعم هذه المبادرة. ويجب دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج على نطاق أوسع. وشددوا على وجوب تنظيم جهات معنية متنوعة للعمل معاً لبلوغ أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة فيما يخص التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ودعا المشاركون إلى إقامة شراكات لزيادة الأنشطة التي تستند إلى النواحي العملية في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

وينبغي مواصلة تعزيز التعاون مع أوساط الصناعة، والتجارة، والحرف (الصناعات الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم). وينبغي إقامة مشاريع ريادية، ومراكز امتياز، وحلقات عمل لبناء القدرات تعنى بالمعلمين والمدربين. وشدد المشاركون على وجوب زيادة التركيز على بناء القدرات والتدريب للموظفين في ميدان التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وأشاروا إلى الحاجة الماسة إلى توفير المزيد من المواد التعليمية، مثل برامج الحاسوب التفاعلية المتعددة الوسائط في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

وأشار المشاركون في حلقة العمل إلى ضرورة مواصلة التشديد على أهمية القيم في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك الأخلاق والمسؤولية في المقاولة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحديد الرسائل الأساسية التي يمكن تطبيقها في سياقات ثقافية متنوعة من خلال تكييفها وتفسيرها. وفي الختام، رأى المشاركون أنه من الأهمية بمكان تعديل التقييم الخاص بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ليشمل القدرات اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

مقررة الحلقة: مارغريتا بافلوفا، جامعة غريفيث، أستراليا

UNESCO World Conference
on Education for Sustainable Development
Conférence mondiale de l'UNESCO sur
l'éducation pour le développement durable

حلقات العمل القائمة على المشروعات:
عيش تجربة التعليم من أجل التنمية المستدامة

تَمَرَّنْ على دراجتك المنزلية حتى تتولّد من جهدك الشاق طاقة كهربائية كافية لتشغيل الحاسوب لخمس دقائق. واختبر معنى توفير الغذاء على نحو مستدام، ثم تذوق الطعام على الفور. وكن في الوقت ذاته قبطان سفينة في نهر الراين وجامع عينات من مياهه. وشارك في مناقشات حلقات العمل التي تقام في إطار مؤتمر مدرسي. أو ربما تحبذ أن تتعرف على النباتات من رائحتها في حديقة النباتات العطرية؟

على الرغم من أن التعليم من أجل التنمية المستدامة قريب من الواقع، إلا أن أشكال تنفيذه متنوعة. وهذا ما خَبَرَه المشاركون بأنفسهم في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة عصر اليوم الثاني من أيام المؤتمر. وفي إطار مشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة، دعي المشاركون في المؤتمر إلى المشاركة في ١٤ حلقة عمل قائمة على المشروعات نُظمت على شكل رحلات داخل مدينة بون وحولها. وفي أثناء إعداد هذه المشروعات، التي اعترفت بمعظمها اللجنة الوطنية الألمانية لليونسكو كمشروعات رسمية في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، اجتمع منظمو عدد منها للنظر في أساليب التعليم والتعلم الخاصة بها ولوضع برنامج تفاعلي يضم المشاركين في المؤتمر.

واعتُبرت حلقات العمل القائمة على المشروعات وسيلة لفتح آفاق برنامج المؤتمر، واكتشاف معنى التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال الممارسة، وتبادل الآراء على نحو تفاعلي. ومثّل المشاركون أدواراً في ألعاب؛ وجرّبوا أشياء واختبروها في مجموعات صغيرة، ثم اختبروا القضايا وعاشوها على نحو مفيد. وعرض ممثلو المشروع الألماني السياق الذي نشأ فيه المشروع والذي سينفذ فيه، لكنهم شرحوا أيضاً المفهوم الذي ينطلق منه المشروع. وتناولت النقاشات مسألة اختلاف أشكال تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي، والإمكانات المتاحة لتبادل نماذج الممارسات الجيدة. وبذا، أسهمت حلقات العمل القائمة على المشروعات إسهاماً خاصاً في بلوغ أحد أهداف المؤتمر وهو تعزيز التبادل الدولي للمعلومات والآراء.

وفي إطار المجموعة المواضيعية ١ المخصصة لموضوع "ملاءمة التعليم من أجل التنمية المستدامة للتصدي لأهم التحديات

على متن سفينة البحوث "بيرغند"

التي تعترض سبيل التنمية المستدامة"، نُظمت حلقات عمل تقوم على مشروعات وتبحث موضوعات المياه والتنوع البيولوجي والغابات. فبينما جمع مشاركون في المؤتمر عيّنات من مياه نهر الراين وهم على متن سفينة القياسات والبحوث "بيرغند"، وحللوها في أثناء درس توجيهي، تعلّم المشاركون الذين زاروا متحف الراين الإقليمي في بون كيف يمكن معالجة موضوع المياه في مجالات تعليمية متنوعة. وتبيّن من ذلك أن البلدان التي تواجه صعوبات في توفير إمدادات المياه تدرك ضرورة الاقتصاد في استخدام المياه بشكل أكثر وضوحاً مما في أوروبا التي كثيراً ما تضطر إلى تأكيد وتوضيح هذه الضرورة مرات ومرات قبل أن يدركها الناس إدراكاً حقيقياً. فالماء كمورد أساسي يحظى في بلدان كثيرة بأهمية ثقافية أكبر من تلك التي يحظى بها في أوروبا.

© Bundeamt für Naturschutz / Sascha Ziehe

مناقشة التنوع البيولوجي في الحديقة النباتية

وفي الحدائق النباتية بجامعة بون، جرت مناقشة مسألة كيفية إدماج التنوع البيولوجي في العمل التعليمي، لاسيما فيما يخص حدائق الحيوان والمتاحف والحدائق النباتية. ويمكن شرح عمليات الإنتاج بوضوح باستخدام مثال شجرتي البنّ والكاكاو. وشددت هذه الحلقة على أهمية المعرفة التقليدية بمفعول النباتات.

وفي غابة كوتنفورست الواقعة قرب مدينة بون، ذهب المشاركون في حلقات العمل التي تقوم على مشروعات خاصة بالغابات في جولة استخدموا فيها جهاز تحديد المواقع (GPS)، وتوفر لهم عدد من محطات التعلّم التي تضم مواد طبيعية وبطاقات. كما جرت مناقشة الصلات التي تربط بين التعليم بشأن الغابات والتعليم من أجل التنمية المستدامة استخدم في أثنائها صندوق من مواد التعلّم ونظام دورات توجيهية لمدرّسي موضوع الغابات. وعلى سبيل التحديد، أبرزت المناقشات الطبيعة الإيجابية للتركيز على العالم ككل، مثلاً في الغابات، وأبرزت كذلك الإمكانات المتاحة للاستفادة استفادة مباشرة من الطبيعة في مجال التعليم.

وفي إطار المجموعة المواضيعية ٢، المخصصة لموضوع "إقامة الشراكات من أجل التنمية المستدامة"، تناولت حلقات العمل التي تقوم على المشروعات موضوع التعاون الدولي وإرساء التعليم من أجل التنمية المستدامة على أساس متين في التعليم العالي، وموضوع العدالة العالمية. وفي حلقتي العمل المخصصتين للتعليم العالي، تبادل مشاركون في المؤتمر الأفكار مع أفراد من بلدان الجنوب متخرجين من برنامج تعليمي ألماني، نظم لهم في جامعات ألمانية دورات صيفية لموضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة. وشهدت منابر حلقات العمل مناقشات محتدمة بشأن الطرق التي تتصدى بها الجامعات فعلاً للتحديات التي يثيرها التعليم من أجل التنمية المستدامة، والطرق التي يمكن بها إعادة تنظيم الجامعات وفقاً لمبدأ التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، تبيّن أن ما ينبغي معالجته ليس مضمون التعليم والبحوث فحسب بل أيضاً تغيير عمليات التعلم وبنى الجامعات. وأما مسألة التغيير المطلوب إدخاله على أسلوب التفكير في ظل التحديات التي تثيرها التنمية المستدامة فيمكن فعلاً أن تشكل قوة دافعة مهمة للتعليم العالي في المستقبل. وفي الجامعات، يمكن إدراج مسائل التعليم من أجل التنمية المستدامة، منذ البداية، في أشكال تعلّم جديدة كالتعلم الألكتروني.

وفي حلقة عمل تقوم على مشروع لموضوع العدالة العالمية، عُرضت مناهج وأدوات يمكن أن تحدث وعياً وإدراكاً للظلم وعدم المساواة. وعُرضت على موائد مغطاة بالشراشف وجبات الإفطار المختلفة التي يتناولها الناس في سائر أنحاء العالم لإبراز مشكلة نقص الغذاء والتغذية غير الصحية. وتناقش المشاركون في هذه المسائل مع الفائزين بمسابقة مدرسية عن التنوع البيولوجي من منظور عالمي ومع تلاميذ ومعلمين تبادلوا وجهات نظرهم مع خبراء في بلدان أخرى عبر غرف الدردشة ومنتديات الإنترنت. وبعد ذلك، لعب المشاركون لعبة أداء دور وهمي كعاطلين عن العمل أو طيارين أو معاقين، ومن ثم، حددوا بأنفسهم المجالات الاجتماعية التي يمكن

© Querwaldein / Annette Eberth

التعلم في الغابة

© Welthungerhilfe / Regina Riepe

يتحدثون عن العدالة العالمية أمام وجبات إفطار من بلدان مختلفة

للشخص الوهمي المشاركة فيها. ورأى المشاركون في المناقشات أنه ينبغي مواصلة تعزيز هذه المشروعات والمناهج في النظام التعليمي. وإضافة إلى ذلك، أكدوا أن التعاون في تنفيذ هذا النوع من مشروعات التعلم المشترك بين الثقافات يعود بالنفع على الجانبين.

أما في المجموعة المواضيعية ٣، المخصصة لموضوع "تنمية القدرات للتعليم من أجل التنمية المستدامة"، فقد تناولت حلقات العمل القائمة على المشروعات إمكانية التعلم خارج قاعات الدراسة. ولهذا الغرض، نُظمت حلقة عمل لمشروع بشأن التعلم باستخدام المناهج التعليمية المتعددة الوسائط. وسلطت حلقتا عمل الضوء على إمكانيات التعلّم غير النظامي من خلال المعارض، وتجربة التعرف على الطبيعة، والتعلّم التجريبي. واعتبر المشاركون التعلم باستخدام الوسائط المتعددة شكلاً من أشكال التعلم متعدد التخصصات وقائماً على التنظيم الذاتي. وتمكن المشاركون أنفسهم من إجراء التجارب في معمل التعلّم على المياه الجارية. وفي محطات العمل، قُدم شرح لمنهج التعلم على أساس التنظيم الذاتي في موضوعات توفير إمدادات الماء، والمسؤولية عن الماء، والأهمية الثقافية للماء، ونوعية الماء. وأتيحت للمشاركين إمكانية إجراء التجارب بأنفسهم مرة أخرى. كما جرى تسليط الضوء على استخدام الصور الذهنية، والاستعارة، وفهم السياق، والترابط بين عناصر مختلفة، لما لذلك كله من أهمية كبيرة.

وأما التعلّم غير الرسمي في خارج إطار برامج الدراسة فقد أبرزته بشكل منظور وملموس اثنتان من حلقات العمل القائمة على المشروعات. وأبرزت حديقة عالمية اتخذت شكل خارطة العالم معنى تيسير فهم نباتات العالم وحيواناته على الأطفال. ووضعت بشكل خفي بين عدد من الحيوانات المحلية دمية على شكل جاكالوب، علماً أنه مخلوق بافاري خرافي يشبه الأرنب البري لكنه مجنّح وله قرون الوعل. وقصد بذلك وجوب اليقظة عند إجراء تجربة في الطبيعة وعدم قبول كل شيء بناء على مظهره الخارجي. وفي ميدان سباق للتجارب بشأن الطاقة، تمكن المشاركون من معرفة المدة المطلوبة لبذل الجهد على دراجة التمرين المنزلية لتوليد الطاقة الكهربائية الكافية لتشغيل جهاز حاسوب، وتمكنوا من ملاحظة الفارق الكبير بين استخدام المصابيح الكهربائية المتوهجة وبين استخدام المصابيح الموفرة للطاقة. وأما التلوين باستخدام الطين، ورسم صور زاهية الألوان باستخدام مختلف أنواع التربة فقد شكلا تجربة جديدة لا تقتصر على رياض الأطفال وحدها. وأتاحت هذه التجارب جعل التعليم من أجل التنمية المستدامة أمراً ملموساً كما في تجربة استخدام ملف صوتي عن الإدارة البيئية في المدارس أو تجربة الحديقة العطرية حيث يمكن شم رائحة النباتات العطرة مباشرة. وتبينت الإمكانات المتاحة في مجال التعلّم خارج إطار المناهج الدراسية من خلال زيارة إلى متحف للطاقة والبشرية والطبيعة والتكنولوجيا في المدينة. وقدم أيضاً استعراض لبعثة في مهمة مناخية تضمن

إجراء مقارنة بين صور حية ملتقطة باستخدام السواتل وتسجيلات قديمة أبرزت تغير المناخ إبرازاً منظوراً ومحسوساً بشكل واضح.

أما حلقات العمل القائمة على أساس المشروعات والمنظمة في إطار المجموعة المواضيعية ٤ المخصصة لموضوع "التعليم من أجل التنمية المستدامة وعملية التعليم والتعلم"، فقد تركزت على المجالات التعليمية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتدريب المهني. وأقامت شبكة المدارس الألمانية المنتسبة لليونسكو منبراً على شبكة الإنترنت أتاح لتلاميذ من جميع أنحاء العالم تبادل الآراء بشأن التعليم والبيئة والشؤون الاجتماعية. وأما المشاركون في المؤتمر فقد شاهدوا مباشرة على المنبر الإلكتروني التعلّم المتبادل بين الثقافات وما يتزامن معه من اكتساب كفاءات استخدام وسائل الإعلام، وهاتان وسيلتان تتقدمان أشكال التواصل اليومي بين الأعضاء. وفي ساحة المدرسة، حيث عرضت سيارة كهربائية وموقد شمسي، برز أيضاً الموضوع الذي تناوله منتدى الإنترنت، ألا وهو موضوع الطاقات المتجددة. وتناول دليل للمعاقين أعده التلاميذ ومعرض لتربية القريدس العضوية المسائل المواضيعية ذات الصلة بالعدالة المحلية والعالمية. واختُتم البرنامج بتقديم وجبة مستدامة أعدها طلاب التدريب المهني الذين يدرسون الاقتصاد المنزلي ولم يقتصر أثرها على فنّ الطبخ.

وكانت المناقشات أيضاً مفعمة بالحيوية في المؤتمر التمهيدي لمؤتمر الأطفال والشباب من أجل البيئة المزمع عقده في عام ٢٠١٠ في البرازيل. فقد عمل التلاميذ طوال أسبوع كامل في حلقات عمل لوضع مشروعات بشأن التنمية المستدامة، وسوف ينفذ أحدها في مدرستهم. وناقشوا مع المشاركين في المؤتمر النتائج الأولية التي توصلوا إليها والأفكار التي تمخضت عنها حلقات العمل متعددة التخصصات. وكنتيجة لذلك، تناولوا مشروع حفظ الطاقة ومشروع الطاقة المتجددة اللذين نُفذا حتى الآن والمشروعات الجديدة في مجال التعاون الاجتماعي وفض النزاعات. وسوف تدرج نتائج هذه المناقشات في العمليات التحضيرية الوطنية والدولية لمؤتمر الأطفال والشباب الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

والتعليم من أجل التنمية المستدامة في مجال التدريب المهني مهم للمتدربين وللأعمال التجارية التي يعملون فيها، لأن حفظ الموارد على سبيل المثال يجلب قيمة تجارية مباشرة. وهذا كله يمكن أن يكون ممتعاً، وهو ما بيّنه أيضاً طلاب التدريب المهني عندما عرضوا مشروعاً نفذوه بالتعاون مع فروع مهنية مختلفة لبناء منزل تراعى فيه مسائل الاستدامة. وفي وسع أعمال تجارية بكاملها أن تستخدم التعليم من أجل التنمية المستدامة لكي تصبح بيئات للتعلّم.

ويمكن المشاركون في المؤتمر مرة أخرى من أداء دور تلاميذ رياض الأطفال عندما ذهبوا إلى محطات التعلّم المتاحة في أماكن رعاية الأطفال، سواء أكانت تصنع الخبز على النار أو تقوم بأعمال الحرف اليدوية مستخدمة الحجارة أو المنتجات الطبيعية. فالمسألة هنا هي مسألة المبادرة الفردية. واتضحت أهمية الصلة بين التعلّم واللّعب لا في مرحلة الطفولة المبكرة فحسب.

وعلى وجه الخصوص، أكدت المناقشات التي دارت في حلقات العمل أنه من الممارسات الجيدة ممارسة الجمع بين التعلّم من خلال التجارب العملية والمتعة والألعاب التي تفتّح الأذهان. فالتعلم العملي باختبار الأشياء ولمسها يعد أمراً مهماً على الدوام، ولاسيما في خارج قاعات الدراسة، أي في الطبيعية وفي أوساط التعليم غير الرسمي. ورأى المشاركون أن من المهم أيضاً إشراك المجتمع المحلي في المشروعات الميدانية.

وركزت المناقشات تركيزاً شديداً على النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وقيل فيها إنه ينبغي تعميم مشروعات نموذجية على جمهور أوسع من الجمهور الحالي. كما ينبغي اتخاذ الخطوة المطلوبة لجعل الممارسات الجيدة ممارسات عامة. ويمكن دعم هذه الخطوة باستحداث منبر دولي لتبادل الممارسات الجيدة. واعتبر المشاركون أن اختلاف ظروف الأطر المؤسسية يقتضي اتباع نهوج مختلفة لإيجاد الحلول؛ فالكثير من المواد التعليمية التي استخدمت في الماضي ظلت عامة إلى حدّ يحول دون تطبيقها في كل سياق من السياقات المحلية. ويجب التركيز بوجه خاص أيضاً على جعل عملية تدريب المعلمين ومواصلة إعدادهم عملية ملائمة للتطبيق العملي وموجهة صوبه، وذلك بغية جعل اتباع الممارسات الجيدة في التعليم من أجل التنمية المستدامة أمراً ممكناً.

© Kindergarten « Hand in Hand » Oberhonnefeld/Petra Schnell

الكبار يتعلمون من الصغار

تفاصيل الاتصال بمنسقي حلقات العمل القائمة على المشروعات

أولا – لاءمة التعليم من أجل التنمية المستدامة للتصدي للتحديات الرئيسية في مجال التنمية المستدامة

١ – المياه كمصدر للحياة: من الرحلات التقليدية إلى جداول المياه نحو قيادة المدارس الابتكارية لجداول المياه، بون

قيادة جداول مياه أديناو
Erich-Klausener-Gymnasium Adenau
Mr Winfried Sander
Dr.-Klausener-Str. 43-45, 53518 Adenau, Germany
Umwelt_sander@t-online.de
http://ekgadenau3.bildung-rp.de

نبتون – شراكة جديدة للفهم والتعاون عبر الوطنيين في مجال إدارة المياه
u.bus GmbH, Gesellschaft für regionale Entwicklung und europäisches Projektmanagement
Ms Uta Voigt
Gormannstrasse 14, 10119 Berlin, Germany
UtaVoigt@ubus.net
www.neptun-project.org

المدارس من أجل إحياء نهر نيكار
NABU Umweltbildung
Ms Simone Janas
NABU-Wiesloch@nabu-wiesloch.de
www.nabu-wiesloch.de

٢ – نوعية المياه والبحث – السفينة بيرغند كغرفة دراسة عائمة، بيرغند على مياه نهر الراين

سفينة البحث "بيرغند"
Ministerium für Umwelt, Forsten und Verbraucherschutz Rheinland-Pfalz
Ms Bettina Thiel
Kaiser-Friedrich-Straße 1, 55116 Mainz, Germany
Bettina.Thiel@mufv.rlp.de
www.mufv.rlp.de

٣ – التنوع البيولوجي والتعليم من أجل التنمية المستدامة، حدائق نباتات جامعة بون، بون

حديقة النباتات، بون
Ms Karoline Friedrich
Meckenheimer Allee 171, 53115 Bonn, Germany
k.friedrich@uni-bonn.de
www.botgart.uni-bonn.de

الوكالة الاتحادية لحفظ الطبيعة
Fachgebiet II 1.2 Gesellschaft, Nachhaltigkeit, Tourismus und Sport
Ms Christine Schell
Konstantinstr. 110, 53179 Bonn, Germany
Christiane.Schell@BfN.de
www.bfn.de

إنونت – المؤسسة الدولية لبناء القدرات
Mr Kayode Salau
Wielinger Str. 52, 82340 Feldafing, Germany
kayode.salau@Inwent.org
www.Inwent.org

محطة راشيلشوف البيئية
Ms Christa Fritzke
Karl-Götz-Str. 24, 97424 Schweinfurt, Germany
fritzke@bsiev.de
http://umweltstation-reichelshof.de

٤ – تعلم الاستدامة في الغابات والطبيعة – أمثلة للممارسات الجيدة في ألمانيا، الرابطة الألمانية لصيد الحيوانات وحفظ الطبيعة، بون

كويرفالداين
Ms Annette Eberth, Ms. Alexa Schiefer
Scherfginstr. 48, 50937 Köln, Germany
Annette.eberth@querwaldein.de; alexa@querwaldein.de
www.querwaldein.de

الرابطة الألمانية لصيد الحيوانات وحفظ الطبيعة
Mr Ralf Pütz
Johannes-Henry-Str. 26, 53113 Bonn, Germany
r.puetz@jagdschutzverband.de
www.jagdschutzverband.de

التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم المتعلق بالغابات
Institut für Forstpolitik, Universität Freiburg, Germany
Ms. Beate Kohler
Tennenbacher Straße 4, 79106 Freiburg
Institut für Naturwissenschaften und Technik, Pädagogische Hochschule Ludwigsburg
Mr Armin Lude
Reuteallee 46, 71634 Ludwigsburg, Germany
Beate.kohler@ifp.uni-freiburg.de; lude@ph-ludwigsburg.de

الغابة تصنع المدرسة
Landesforst Mecklenburg-Vorpommern, Forstamt Schönberg
Mr Peter Rabe
An der B 105, 23936 Gostorf, Germany
Peter.Rabe@lfoa-mv.de
www.wald-mv.de

ثانيا – إقامة شراكات لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة

٥ – من البحث إلى العمل: تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم العالي، الدائرة الألمانية للتبادل الأكاديمي، بون

٦ – التعليم من أجل التنمية المستدامة والأبعاد الاجتماعية – الاقتصادية: نحو نحو تغيير أنماط التصرف والاستهلاك، الإدارة الألمانية للتبادل الأكاديمي، بون

الدائرة الألمانية للتبادل الأكاديمي
Mr Cay Etzold
Kennedyallee 50, 53175 Bonn, Germany
etzold@daad.de
www.daad.de

٧ – كيف يمكن معالجة مسألة العدالة العالمية؟ أساليب وأدوات لتعزيز الاختصاصات والفهم على الصعيد العالمي، إنونت – المؤسسة الدولية لبناء القدرات، بون

العالم يتحادث
Inwent – Internationale Weiterbildung und Entwicklung gGmbH
Ms Belinda Knörr
Wallstraße 30, 40213 Düsseldorf, Germany
belinda.knoerr@Inwent.org
www.Inwent.org

مشروعات عن التنوع البيولوجي
Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ)
Ms Nikola Dzembritzki
Postfach 5180, 65726 Eschborn, Germany
nikola.dzembritzki@gtz.de
www.gtz.de

الإعاقة والتعاون الإنمائي
Ms Gabriele Weigt
Wandastr. 9, 45136 Essen, Germany
info@bezev.de
www.bezev.de

الفطور العالمي
Deutsche Welthungerhilfe
Ms Angela Tamke
Friedrich-Ebert-Str. 1, 53173 Bonn, Germany
angela.tamke@welthungerhilfe.de
www.welthungerhilfe.de

اللعبة: إلى الأمام!
Deutscher Entwicklungsdienst
Ms Monika Ziebell
Tulpenfeld 7, 53113 Bonn, Germany
Monika.Ziebell@ded.de
www.ded.de

ثالثا – تنمية القدرات على التعليم من أجل التنمية المستدامة

٨ – التعليم من أجل التنمية المستدامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التعليم بوسائط الإعلام المتعددة، Evangelische Akademie im Rheinland, Bonn

مختبر التعلم فيما يتعلق بالمياه
Creative Taten
Mr Günter Klarner
Lyngsbergstrasse 95, 531177 Bonn, Germany
Guenter.klarner@creta.de
www.creta.de

جزر التعلم
Transfer-21 Sachsen-Anhalt
Mr Holger Mühlbach
Riebeckplatz 9, 06110 Halle (Saale), Germany
Holger.Muehlbach@lisa.mk.sachsen-anhalt.de
www.modellversuche.bildung-lsa.de/transfer21/index.htm

٩ – التعليم غير النظامي من أجل التنمية المستدامة عن طريق التعلم التجريبي، حديقة فينكنز، كولون.

حديقة فينكنز
Mr Bernd Kittlass
Friedrich-Ebert-Straße 49, 50996 Köln (Rodenkirchen), Germany
finkensgarten@netcologne.de
www.stadt-koeln.de/6/gruen/finkens-garten

التعليم البيئي في المدرسة الابتدائية
Gesellschaft für Umweltbildung Baden-Württemberg
Mr Bernd Schlag
Prankelstr. 68, 69469 Weinheim, Germany
umweltbildung@t-online.de
www.gub-bw.de

حديقة بيبراش العالمية
BUND Biberach
Ms Birgit Eschenlohr
Bismarckring 5, 88400 Biberach, Germany
bund.biberach@tesionmail.de
www.bund.de

التوجه نحو التجربة في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة
Mr Ulrich Holzbaur
City of Aalen, Marktplatz 30, 73430 Aalen, Germany
ulrich.holzbaur@htw-aalen.de
www.aalen.de

تجربة حماية الطاقة والمناخ عن طريق التوفير في مجال الطاقة
Gymnasium am Römerkastell Alzey
Mr Lutz Quester
Bleichstr. 15, 55232 Alzey, Germany
Lutzquester@berater.bildung-rp.de
http://roeka-alzey.de/

١٠ – التعليم غير النظامي من أجل التنمية المستدامة في مراكز الزوار، والمعارض، وأنشطة التجارب الطبيعية،
Naturgut Ophoven, Leverkusen

ناتورغوت أوبهوفن
Mr Hans-Martin Kochanek
Talstraße 4, 51379 Leverkusen, Germany
h.m.kochanek@naturgut-ophoven.de
www.naturgut-ophoven.de

مدرسة وادن سي الدولية
Ms. Lisa Dobutowitsch
Hafenstraße 3, 25813 Husum, Germany
l.dobutowitsch@schutzstation-wattenmeer.de
www.schutzstation-wattenmeer.de

الرحلات المناخية
Germanwatch e.V
Mr Stefan Rostock
Kaiserstr. 201, 53113 Bonn, Germany
rostock@germanwatch.org
www.germanwatch.org

رابعا – لتعليم من أجل التنمية المستدامة وعملية التعليم – التعلم

١١ – المدارس المنتسبة لليونسكو تعمل لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة، مدرسة روبرت فتسلر المهنية، بون

مشروع التنسيق الوطني للمدارس المنتسبة لليونسكو
Deutsche UNESCO-Kommission
Mr Volker Hörold
Schillerstr. 59, 10627 Berlin, Germany
hoerold@asp.unesco.de
www.ups-schulen.de

روبرت – فتسلر – بيرو فسكولغ
Ms Gabriele Pilz
Kölnstr. 229, 53117 Bonn, Germany
gabrielepilz@web.de
http://rwb.bonn.de

الشبكة الشمسية الدولية
Schillergymnasium Münster
Mr Christoph Lammen
Gertrudenstr. 5, 48149 Münster, Germany
christoph.lammen@googlemail.com
www.schillergymnasium-muenster.de

كومنيوس – كولغ متينغن
Ms Gerborg Meister
Sunderstr. 15/17, 49497 Mettingen, Germany
gerborgm@web.de
www.comenius-kolleg.de

١٢ – المؤتمر التمهيدي للمؤتمر الدولي للأطفال والشباب من أجل البيئة (البرازيل ٢٠١٠)، مدرسة أميلي هيرمان الثانوية، بون

مدرسة أميلي هيرمان الثانوية
Emilie Heyermann-Realschule Bonn
Mr Michael Pacyna
Robert-Koch-Straße 36, 53115 Bonn, Germany
r850rpac@unitybox.de
http://ehs.schulen.bonn.de/

١٣ – التعليم من أجل التنمية المستدامة في الحياة وفي العمل، هاوس أوف نيكا (الاستدامة في التدريب المهني الكيميائي)، هيرث

المعهد الاتحادي الألماني للتعليم والتدريب المهنيين
Ms Dagmar Winzier
Robert-Schuman-Platz 3, 53175 Bonn, Germany
winzier@bibb.de
www.bibb.de

هاوس أوف نيكا
Chemiepark Knapsack
Mr Rainer Overmann
Industriestrasse, 50351 Hürth, Germany
rainer.overmann@rhein-erft-akademie.de
www.nachhaltige-berufsbildung.de/

١٤ – البدء بقوة: التعليم من أجل التنمية المستدامة في الطفولة المبكرة، روضة الأطفال "يد بيد"، أوبرهونفيلد

روضة الأطفال "يد بيد"، أوبرهونفيلد
Ms Petra Schnell
Hauptstraße 15, 56587 Oberhonnefeld, Germany
petraschnell1@gmx.net
www.oberhonnefeld.de/kindergarten.html

لندزسنترال فير أومفلتاوفكلاونغ راينلند – فالس
Mr Roland Horne
Kaiser-Friedrich-Str. 1, 55116 Mainz, Germany
Roland.Horne@mufv.rlp.de
www.umdenken.de

الاتحاد الإقليمي لحماية الطيور في بافاريا
Mr Klaus Hübner
Eisvogelweg 1, 91161 Hilpoltstein, Germany
k-huebner@lbv.de
www.lbv.de

© UNESCO

معرض مشروعات التعليم من أجل التنمية المستدامة

قدم معرض نظم، في مقر المؤتمر ٢٥ مشروعا عن التعليم من أجل التنمية المستدامة. واختيرت خمسة مشروعات لكل منطقة من مناطق العالم من عدد كبير من المشروعات المقدمة. وتم تمثيل جميع السياقات التعليمية. واختيرت المشروعات بالتشاور مع الفريق الاستشاري الدولي التابع للمؤتمر العالمي.

وعَرضت المشروعات التالية أنشطتها في مقر المؤتمر:

أفريقيا

شانوكا إكسبريس، كينيا

يقدم هذا البرنامج الاستباقي المتنقل لاتصال الشباب بالشباب مهارات عملية لتمكين الشباب من اتخاذ مواقف إيجابية لتحسين الصحة وحماية أنفسهم وبيئتهم، فضلا عن تهيئة أحوال معيشية خاصة بهم تتسم بأنها أكثر سلاما وإنتاجا.

Ms Diana Wangui Maigwa, Ms Susan Scull-Carvalho
Jacaranda Designs Ltd.
P.O. Box 1202 00606
Nairobi, Kenya
marketing@jacaranda-africa.com;
susanscarvalho@jacaranda-africa.com

برنامج تنمية السكان "السان" - نهج متكامل للتعليم: بالاقتران مع العيش المستدام في بلد قاحل - دليل عملي من مشروعين مبتكرين أحدهما في ناميبيا والآخر على الصعيد الدولي

في حين يركز برنامج تنمية السكان "السان" على الاحتياجات التعليمية والاجتماعية للسكان "السان" المهمشين، يقوم مركز الموئل للبحث والتنمية بدور مركز التنسيق لتعزيز المستوطنات البشرية المستدامة، ويقوم الصندوق الاستئماني للتعليم البيئي في صحراء ناميب بتنظيم برامج للتعليم البيئي.

Mr. Andreas Wienecke, Mr. Boyson Ngondo
UNESCO Windhoek Cluster Office
P.O. Box 24519
Windhoek, Namibia
awienecke@hrdc-na.iway.na, b.ngondo@unesco.org
http://www.unesco.org/windhoek

تعميم مراعاة البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية، في جنوب أفريقيا وعلى الصعيد الدولي

برنامج تعميم مراعاة البيئة والاستدامة في الجامعات الأفريقية برنامج تشاركي يرمي إلى مراعاة شواغل البيئة والاستدامة في التعليم، والبحث، والمسائل المجتمعية، وإدارة الجامعات في أفريقيا، بما في ذلك تنظيم دورة دراسية قصيرة عن الابتكارات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وحلقات دراسية لقادة الجامعات، ومؤتمر مرة كل سنتين، وبرامج تجريبية تربط بين الجامعات والمجتمعات المحلية والأعمال التجارية والصناعة في شراكات للتنمية المستدامة.

Muchaiteyi Togo, Ms. Akpezi Ogbuigwe, Ms Heila Lotz-Sisitka
Rhodes University, Environmental Education and Sustainability Unit
P.O. Box 94
Grahamstown, South Africa
muchatogo@yahoo.com; Akpezi.Ogbuigwe@unep.org,h.lotz@ru.ac.za
www.unep.org/training

برنامج التعليم البيئي الإقليمي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على الصعيد الدولي (الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)

هذا مشروع تابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تنفذه ويسا (WESSA) والهدف العام منه هو تمكين ممارسي التعليم البيئي في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من تعزيز عمليات التعليم البيئي من أجل خيارات الإدارة البيئية المنصفة والمستدامة، عن طريق إتاحة فرص التدريب، والدعم السياسي، ووضع المواد، والبحث، والربط الشبكي من خلال أوساط الممارسة.

Mr Tichaona Pesanayi
SADC Regional Environmental Education Programme (REEP)
c/o The Wildlife and Environment Society of South Africa (WESSA)
P.O. Box 394
Howick 3290, South Africa
tich@wessa.co.za,mumsie@wessa.co.za
www.sadc-reep.org.za, www.wessa.org.za, ww.sadc.int

تعليم المهرجانات، التصميم من أجل الاستدامة، على الصعيد الدولي، قُدِم مع التركيز على القرى الإيكولوجية في السنغال. ويرمي المشروع إلى وضع دورات دراسية عن تصميم وتنمية المجتمعات المستدامة، وتتولى قيادته مجموعة من مربي القرى الإيكولوجية ذوي الخبرة والخلفيات الأكاديمية والمهنية في طائفة واسعة من التخصصات. ونهض المشروع بإعداد التصميم لمنهج الاستدامة الدراسي المستخدم في البرامج إما على الإنترنت أو في القرى الإيكولوجية.

Ms May East
Gaia Education
The Park, Findhorn
Forres Scotland IV36 3TZ
may.east@gaiaeducation.net
www.gaiaeducation.net

الدول العربية

الإدارة المستدامة للأراضي الجافة الهامشية، مصر، والصين، وإيران، والأردن، وباكستان، وتونس، وسوريا، وأوزبكستان
يدرس هذا البرنامج البحثي الدولي الإدارة المستدامة للأراضي الجافة الهامشية في شمال أفريقيا وآسيا وحفظها من أجل تحسين أسباب العيش البديلة لسكان الأراضي الجافة، والحد من تعرضها للتردي عن طريق جهود إعادة تأهيلها وتحسين إنتاجيتها من خلال تحديد الممارسات الحكيمة

Ms Boshra Salem, Mr Thomas Schaaf
Department of Enviromental Sciences, Faculty of Science,
University of Alexandria
21511 Moharram bey
Alexandria, Egypt
boshra.salem@dr.com, T.Schaaf@unesco.org
www.unesco.org/mab/ecosyst/drylands/Sumamad.shtml

ثقافة العناية والمياه من أجل الحياة، في الأردن، والعراق، وسلطنة عمان، والسلطات الفلسطينية، ولبنان، ومصر، وعلى الصعيد الدولي
حشد المشروع طلاب المدارس والمعلمين في ٢٣ بلدا للاضطلاع بأعمال محلية ودراسات ميدانية طلابية في إطار أخلاقيات التعليم من أجل التنمية المستدامة في وصلة الحياة القائمة على العناية بنفسي، والعناية بالآخرين، والعناية بالطبيعة. وترسل كل مدرسة مشاركة نتائجها إلى اثنتين من "مدارس الحوار" في بلدان أخرى. ومن المخطط الاضطلاع بمشروع موسع.

Mr Hans Levander
Life-Link Friendship-Schools
Uppsala Science Park
751 83 Uppsala, Sweden
friendship-schools@life-link.org
www.life-link.org

برنامج أطفال أيسو ١٤٠٠٠ في الكويت، الكويت، وعلى الصعيد الدولي
يرمي هذا البرنامج إلى تعزيز الوعي البيئي بين الطلاب، وتعزيز التعاون بينهم، ويسعى إلى حثهم على تنفيذ دورة من التخطيط – العمل – التحقق – التصرف في منازلهم لقياس جوانب مثل استهلاك المياه والطاقة.

Ms Maryam al Wateed, Mr Takaya Kawabe
International Art & Technology Cooperation Organization (ArTech)
Tomigaya 1-39-2, Suite 104
Shibuya-ku, Tokyo, 151-0063, Japan
maryama154@yahoo.com, kawabe@artech.or.jp
www.iso.org/iso/kidsiso_home.html

رشيد ودانا القائمان بإعادة التدوير، على الصعيد الدولي
يقوم دليل "رشيد ودانا القائمان بإعادة التدوير" والموقع الشبكي "مبادرة إعادة التدوير العربية" على الشعار "قلل، أعد الاستعمال، قم بالتدوير"، ويرميان إلى توفير إحصاءات، وعناوين ذات صلة، ومعلومات قطرية لتوعية الشباب وبناء قدراتهم على أساس التوعية بأهمية إدارة النفايات.

Mr Benno Boer, Mr Mark Sutcliffe, Ms Deena Al Abdulla
UNESCO Office Doha
P.O. Box 3945
Doha, Qatar
b.boer@unesco.org, m.sutcliffe@unesco.org, dndna@hotmail.com
www.rashid-and-dana.org

مركز تبادل الأفكار بين الشباب: اتباع أساليب حياة مستدامة، على الصعيد الدولي، مقدم مع التركيز على الدول العربية
ترمي مجموعة الأدوات هذه إلى المساعدة في التوعية بالاستهلاك المستدام لتمكين الشباب من وضع النظريات موضع التنفيذ، وتركز على مفهوم أساليب الحياة بدلا من الاستهلاك كيما تشمل الأكل الصحي، وتجارة الجنس، ومحو الأمية الإعلامية كعوامل هامة في تنمية وعي المستهلكين.

Ms Morgan Stecker
UNEP Division of Technology Industry and Economics
15, rue de Milan
75441 Paris, France
Morgan.Strecker@unep.org
www.youthxchange.net

آسيا والمحيط الهادي

المجتمعات العالمية من أجل الاستدامة، أستراليا والهند: بالاقتران مع مشروع سامفاردان – العناية بالطبيعة والناس، الهند

سامفاردان مشروع من الهند يعزز التنمية المستدامة عن طريق مباشرة الأعمال الحرة المجتمعية. ويرمي المشروع، من خلال تنمية كوادر مباشري الأعمال الحرة المجتمعية، إلى تحسين نوعية حياة الشعوب الأصلية، والتركيز على إمكانية الحصول على المياه المأمونة، وتحسين أسباب العيش، وتعزيز التعليم الابتدائي الفعال.

Mr Atul Pandya
Centre for Environmental Education (CEE) India
Thaltej Tekra
Ahmedabad 380054, Gujarat, India
atul.pandya@ceeindia.org
www.ceeindia.org

مدرسة المياه لنهر يانغتز الذي تدب فيه الحياة، الصين

يسعى هذا البرنامج إلى تعزيز القيادة البيئية في مستجمعات مياه مختارة في نهر يانغتز عن طريق التعليم والاتصال المجتمعي، وإتاحة الفرص للتمكين والعمل، وزيادة الوعي والفهم لأهمية موارد المياه ومبادئ الإدارة الحكيمة والمستدامة للمياه.

Mr Duojie Caidan, Ms Liu Yunhua
Shangri-la Institute for Sustainable Communities
A-709 SOHO New Town, No 88 Jianguo Road, Chaoyang District
Beijng 100022, China
duojie@shangrilainstitute.org, yhliu@shangrilainstitute.org
www.shangrilainstitute.org/waterschool

إعادة استعمال قشر جوز الهند الحديث، ماليزيا

يسعى المشروع إلى استعمال فضلات قشر جوز الهند الحديثة بعد كشط لبابته واستعمال المياه الموجودة به كمشروب، بالنظر إلى إمكانية استعمال قشر جوز الهند الحديث كبديل للحقائب البلاستيكية في أثناء تكثير النبات وزراعة الشتلات.

Ms Rosnah Alias
Institut Perguruan Kuala Terengganu
Batu Rakit
21030 Kuala Terengganu, Malaysia
rosnah1956@yahoo.co.uk

الصندوق الاستئماني الخيري للعالم الذي لم تمسسه يد، نيوزيلندا

تستخدم ماركة الملابس هذه برنامجا جامعا لتعليم الموظفين يزيد من فهم الاستدامة، ويقدم أمثلة محددة لما يتخذ من إجراءات؛ ويتيح الصندوق الاستئماني الخيري للبالغين من الشباب تجارب للتعلم، وينمي مهاراتهم العملية والفكرية والحياتية لزيادة إمكانتهم من أجل قيادة السبيل إلى تحقيق مستقبل مستدام.

Ms Peri Drysdale
Untouched World Charitable Trust
P.O. Box 29068, Fendalton
Christchurch 8540, New Zealand
peri.drysdale@snowypeak.com
www.untouchedworld.com

الصغر يعني الجمال، توفالو

مواطنو توفالو مهددون بأن يصبحوا أول شعب على سطح الأرض يتحول بكامله إلى لاجئين بيئيين.ولهذا يرمي المشروع إلى مساعدة التوفاليين في البقاء كشعب، والسماح لهم، إن أمكن، بالبقاء على أرض أسلافهم عن طريق التوعية بحلول ومبادرات للتنمية المستدامة.

Ms Fanny Héros
Alofa Tuvalu
30 rue Philippe Hecht
75019 Paris, France
fanny@alofatuvalu.tv
www.alofatuvalu.tv

أوروبا وأمريكا الشمالية

جامعة دالهوزي، كلية الاستدامة، كندا

توفر كلية الاستدامة محفلا متعدد التخصصات للتعليم والتعلم المتعاضدين لعلاج مسائل الاستدامة العالمية، باتباع نهج عابر للحدود التخصصية بغية توفير مكان مشترك في وسط المجتمع المحلي. ودوراتها المتخصصة في البيئة، والاستدامة، والمجتمع متاحة للحصول على مجموعة واسعة من درجات البكالوريوس.

Mr Steven Mannell
College of Sustainability
Dalhousie University
P.O. Box 1000
Halifax, NS B3H 4J1, Canada
steven.mannell@dal.ca
http://sustainability.dal.ca

مشروع "ميمو ريسكس"، فرنسا بالاقتران مع الحملة العالمية للحد من الكوارث "الحد من أخطار الكوارث يبدأ في المدرسة"، على الصعيد الدولي، وقاعدة البيانات الرقمية للمواد التعليمية للحد من أخطار الكوارث، على الصعيد الدولي

يتولى مشروع "ميمو ريسكس" تعليم برنامج محلي وعملي للحد من الكوارث عن طريق إشراك المدينة والمؤسسة التعليمية في مشروع عالمي للاتصال بشأن الأخطار الرئيسية، ويجمع بين تعليم المخاطر فيما بين الأطفال والتوعية بالأخطار فيما بين السكان.

Mr Pierre-Marie Sarant, Mr Olivier Schick, Ms Christel Rose
AFPCN
C/O ENGREF
19, Avenue du Maine
75732 Paris Cedex 15, France
United Nations Inter-Agency Secretariat of the International Strategy for Disaster Reduction (UN/ISDR)
International Environment House II
7-9 Chemin de Balexert
1219 Chatelaine, Geneva 10, Switzerland
pmsarant@gmail.com, olivier.schick@numericable.fr, rosec@un.org
www.prevention2000.org/memorisks, www.unisdr.org

تعزيز الممارسات الجيدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة عن طريق منح مركز المشروعات الألمانية الرسمية لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ألمانيا

تمنح اللجنة الوطنية الألمانية لعقد الأمم المتحدة، التي أنشأتها اللجنة الألمانية لليونسكو، مركز المشروعات الألمانية الرسمية لعقد الأمم المتحدة للمشروعات الناجحة والمبتكرة، لإبراز وتشجيع الممارسات الجيدة؛ وتتمثل أهدافها في إبراز صورة المشروعات الناجحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز النهج الابتكارية، وتعزيز إيجاد صورة متكاملة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والإشادة بممارسيه.

Ms Heidi Consentius
German Commission for UNESCO
Berliner Arbeitsstelle beim Vorsitzenden des Nationalkomitees
Arnimallee 9
14195 Berlin, Germany
consentius@esd.unesco.de
www.bne-portal.de/english

معهد التعليم المستدام: بناء القدرات لإقامة شراكات دولية، في لاتفيا وعلى الصعيد الدولي

يستهدف معهد التعليم المستدام إعادة توجيه التعليم عامة وإعداد المعلمين خاصة نحو الاستدامة، ويصمم برامج دراسية في مجال التعليم تتضمن التنمية المستدامة، ويعقد مؤتمرات دولية عن "التنمية المستدامة – الثقافة – التعليم" في بلدان أوروبية مختلفة بغية تيسير الربط الشبكي.

Ms Ilga Salite, Ms Anita Pipere, Ms Dzintra Ilisko
Institute of Sustainable Education (ISE)
Daugavpils University, Parades street 1
Daugavpils 5400, Latvia
ilga.salite@du.lv, anita.pipere@du.lv, dzintra.ilisko@du.lv
www.ise-lv.eu

حملة الاتصال فيما يتعلق بثاني أكسيد الكربون – ثاني أكسيد الكربون على الطريق إلى المدرسة، في النرويج وعلى الصعيد الدولي

الاتصال فيما يتعلق بثاني أكسيد الكربون حملة مدرسية دولية للتعليم من أجل التنمية المستدامة ترمي إلى إشراك المدارس في نشاط يقوم على الإنترنت يتعاون فيه المدارس، والباحثون، وصانعو القرارات على الصعيد المحلي بشأن موضوع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من وسائل النقل المحلية، ويتم فيه تسجيل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الطريق إلى المدرسة والتفكير فيما يمكن إجراؤه من تحسينات.

Ms Astrid Sandås
Directorate of Education and Training, P.Box 2924, Tøyen, N-0608 Oslo
asa@udir.no
Ms Faye Benedict
The Norwegian University of Life Sciences, P.Box 5003, N-1432 Ås
faye.benedict@umb.no
www.co2nnect.org

أمريكا اللاتينية والكاريبي
بذور الربيع، ممارسة المواطنة منذ الطفولة، البرازيل

الهدف من هذا المشروع هو تهيئة الأحوال لممارسة المواطنة منذ الطفولة، وتمكين الأطفال والمراهقين من أن يصبحوا مواطنين، ومن أن يكون لهم صوت، وأن يشاركوا بنشاط في بناء المدرسة والمدينة التي يعيشون فيها، وأن يسهموا في تحولهم إلى مربين، وأن يعيشوا على نحو منصف اجتماعيا ومستدام.

Ms Julia Tomchisky
Instituto Paulo Freire
Rua Cerro Cora, 550 cj.22 2o. Andar
CEP 05061-100 Sao Paulo (Brésil)
juliatom@paulofreire.org
www.paulofreire.org

على الصعيد الدولي النظام الوطني للاعتماد البيئي للمؤسسات التعليمية، شيلي

يوفر هذا النظام الوطني مؤشرات للنوعية البيئية لثلاثة مجالات للتعليم: التعليم، والإدارة، ونطاق الصلات بالبيئة، والعمل من منظور متكامل عبر المسائل البيئية الناشئة عن البيئات المحلية، وتوليد المعارف والإجراءات عن طريق إيجاد السياق المناسب للمحتوى التعليمي.

Mr Roberto Gonzalez
National Commission of the Environment of Chile (CONAMA)
Teatinos 254/258
Santiago, Chile
rhgonzalez@conama.cl
www.conama.cl/educacionambiental

البرنامج الوطني للتعليم البيئي، كولومبيا

يحدد البرنامج الوطني للتعليم البيئي استراتيجية الحكومة الكولومبية لإضفاء الطابع المؤسسي على التعليم البيئي في كولومبيا على الصعيدين المحلي والوطني، بغية وضع إطار ومنهجية مفاهيميين لتوجيه التعليم البيئي.

Ms Maritza Torres Carrasco
Ministry of Education Columbia
Calle 43 No 57-14
CAN Bogotá D.C., Columbia
MTorres@mineducacion.gov.co, NTorres@mineducacion.gov.co
www.mineducacion.gov.co

التعليم، والحماية، والحل فيما يتعلق بالمشاكل البيئية، ومنع الكوارث الطبيعية، كوبا

ترمي هذه المبادرة إلى إدماج التعليم بشأن الحماية البيئية ومنع الكوارث في النظام التعليمي الكوبي عن طريق مشروعات تعليمية مصممة للمعلمين وقادة المجتمعات المحلية، بدءا من دراسة استقصائية للمشاكل البيئية في المجتمعات المحلية في المنطقة.

Mr Orestes Valdés
Ministry of Education Cuba
Calle 3era y 16. Miramar. Municipio Playa
C.P 11 300 La Habana, Cuba
ovaldes@rimed.cu, ovaldesvaldes@yahoo.es,
educamb@dct.rimed.cu
http://ftp.mined.rimed.cu, http://ftp.rimed.cu/02_Areas

مشروع الساعة الرملية، على الصعيد الدولي

يسعى مشروع الساعة الرملية إلى تعديل أساليب حياة وعادات الأطفال، والشباب، والبالغين على أساس مجتمعي واسع، والتوعية بالطبيعة الهشة للبيئة البحرية والساحلية، وضرورة استعمالها بطريقة حكيمة.

Ms Jane Taurarii, Mr Paul Diamond
Cook Islands Ministry of Education
P.O. Box 97
Rarotonga, Cook Islands
taurarii@education.gov.ck, pdiamond@nevis-nhcs.org
www.sandwatch.org

الأحداث الخاصة

تم تنظيم أحداث خاصة في مقر المؤتمر وفي قاعات حلقات العمل في أثناء فترة الغداء وفي المساء. وكانت مواضيع الأحداث الخاصة متصلة اتصالا وثيقا بأهداف المؤتمر الأربعة، وذات تركيز عالمي أو إقليمي. ونظمتها عامة مؤسسات أخرى بخلاف تلك المنظمة للمؤتمر

٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩

- **الحدث الخاص "التعليم الجيد، والإنصاف، والتنمية المستدامة: رؤية متكاملة عن طريق مؤتمرات اليونسكو العالمية الأربعة عن التعليم ٢٠٠٨-٢٠٠٩"**

الجهة المنظمة: قطاع التربية في اليونسكو

- **الحدث الخاص "خضراء في الذكرى الخامسة عشرة - قياس الجيل الناجح من المعارف والمواقف البيئية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي"**

الجهة المنظمة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

- **الحدث الخاص "الأمم المتحدة والتعليم من أجل التنمية المستدامة: مضاهاة القول بالعمل"**

الجهة المنظمة: اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

- **الحدث الخاص "مراكز الخبرة الفنية الإقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة - الدروس والسبل إلى الأمام**

الجهة المنظمة: معهد جامعة الأمم المتحدة للدراسات المتقدمة

- **الحدث الخاص "تعليم حقوق الإنسان - أساسي الأهمية للتنمية المستدامة"**

الجهة المنظمة: مؤسسة آنا لند لأوروبا والبحر الأبيض المتوسط

- **الحدث الخاص "تعزيز التعليم (المبكر) في ميادين العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات كإسهام من مؤسسة عامة في التعليم من أجل التنمية المستدامة**

الجهة المنظمة: شركة تيليكوم الألمانية المساهمة، ومؤسسة تيليكوم الألمانية

٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

- **الحدث الخاص "الأولوية المنسية: تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم من أجل التنمية المستدامة**

الجهة المنظمة: مكتب اليونسكو الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي للتعليم، بانكوك

- **الحدث الخاص "أوجه التآزر بين التراث الثقافي غير المادي والتعليم من أجل التنمية المستدامة"**

الجهة المنظمة: اللجنة النمساوية لليونسكو/الوكالة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي

- **الحدث الخاص "إدماج قيم ومبادئ الاستدامة في التعليم، وعد ميثاق الأرض"**

الجهة المنظمة: هيئة ميثاق الأرض الدولية

المشتركون

جمع المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة بين ٩٠٠ مشترك من ١٤٦ بلدا، منهم ٤٩ وزيرا ونائب وزير، فضلا عن رؤساء لوكالات تابعة للأمم المتحدة. وكان من بين المشتركين ممثلون للدول الأعضاء في اليونسكو، والأعضاء المنتسبين، والمراقبين، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والشباب، والقطاع الخاص، وفرادى الخبراء.

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
أذربيجان
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إريتريا
إسبانيا
أستراليا
إستونيا
إسرائيل
أفغانستان
إكوادور
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
إيران (جمهورية - إسلامية)
أيرلندا
أيسلندا
إيطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنين
بوتان
بوتسوانا
بوركينا فاسو
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشاد
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
جزر القمر
جزر كوك
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جنوب أفريقيا
جورجيا
الدانمرك
زامبيا
زمبابوي
سانت كيتس ونيفس
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سورينام
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
شيلي
صربيا
الصين
طاجيكستان
عمان
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا الاستوائية
فانواتو
فرنسا
الفلبين
فلسطين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
فيجي
فيتنام
قبرص
قطر
قيرغيزستان
الكاميرون
الكرسي الرسولي
كرواتيا
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كوستاريكا
كولومبيا
الكونغو
الكويت
كينيا
لاتفيا
لبنان
لكسمبرغ
ليبريا
ليتوانيا
ليسوتو
مالي
ماليزيا
المجر
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
ملاوي
الملديف
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
موزمبيق
موناكو
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيبال
نيجريا
نيوزيلندا
هايتي
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليمن
اليونان

الفريق الاستشاري الدولي

أسدى فريق استشاري دولي يتكون من ١٤ خبيرا مشهورين في ميدان التعليم من أجل التنمية المستدامة المشورة لمنظمي المؤتمر بشأن برنامج المؤتمر، وشكله، وتفاصيل أهدافه، ونتائجه المتوقعة، وإجراءات إشراك الجهات المعنية في عمليته التحضيرية، والمسائل الأخرى المتصلة بالتحضير للمؤتمر العالمي. واجتمع أعضاء الفريق الاستشاري الدولي مرتين، من ٢١ إلى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في وزارة التربية والبحوث الاتحادية الألمانية في برلين، ألمانيا، ومن ٣٠ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ في مقر اليونسكو في باريس، فرنسا، وأسهموا في العديد من المشاورات الإلكترونية الأخرى.

أوسامو ابي
رئيس المجلس الياباني لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

باسكال هووينو
أستاذ بكلية العلوم والبيئة، جامعة آبوبو – آجامي، كوت ديفوار

لورنا داون
محاضرة في معهد التعليم، جامعة الهند الغربية، جامايكا

تشارلز هوبكنز
كرسي اليونسكو الجامعي في التعليم من أجل التنمية المستدامة، جامعة يورك، كندا

مواكير غادوتي
مؤسس ورئيس المجلس الاستشاري لمعهد باولو فريير، ساو باولو، البرازيل

تشارل لندبيرغ
فريق اليونسكو الرفيع المستوى لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، السويد

غيرهارد دي هآن
رئيس اللجنة الوطنية الألمانية لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، جامعة برلين، ألمانيا

هايلا لوتس – سيسيتكا
رئيس التعليم والاستدامة البيئيين، جامعة روديس، جنوب أفريقيا

أكبزي أوغبويغوي
رئيس التعليم والتدريب البيئيين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

كوناي هيلو ثامان
كرسي اليونسكو الجامعي في إعداد المعلمين والثقافة، جامعة جنوب المحيط الهادي، فيجي

باميلا جيه بنتني
الرئيسة المشاركة لمجموعة التعليم للجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

ليو يونهوا
مدير معهد شانغري - لا للمجتمعات المحلية المستدامة، الصين

ميشيل ريكارد
الرئيس السابق للجنة الفرنسية لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة، فرنسا

رامي أحمد زريق
أستاذ، البرنامج البيئي، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان

فرقة عمل المؤتمر العالمي

من اليسار إلى اليمين:
كاتيا رومير، ألكسندر ليخت، لينا فرانكين، مارك ريتشموند، ألين بوري آدمز، أوليفييه لابول، ألكسندر رينيه (غائب: برنارد كومبس)

إعلان بون

أُعتمد إعلان بون للتعليم من أجل التنمية المستدامة بتوافق الآراء في الجلسة العامة الختامية.

We, the participants gathered at the UNESCO World Conference on Education for Sustainable Development held in Bonn, Germany on 31 March to 2 April 2009 issue the following statement and call for action:

1. Despite unprecedented economic growth in the 20th century, persistent poverty and inequality still affect too many people, especially those who are most vulnerable. Conflicts continue to draw attention to the need for building a culture of peace. The global financial and economic crises highlights the risks of unsustainable economic development models and practices based on short-term gains. The food crisis and world hunger are an increasingly serious issue. Unsustainable production and consumption patterns are creating ecological impacts that compromise the options of current and future generations and the sustainability of life on Earth, as climate change is showing.

2. A decade into the 21st century, the world faces substantial, complex and interlinked development and lifestyle challenges and problems. The challenges arise from values that have created unsustainable societies. The challenges are interlinked, and their resolution requires stronger political commitment and decisive action. We have the knowledge, technology and skills available to turn the situation around. We now need to mobilise our potential to make use of all opportunities for improving action and change.

3. The impacts of unsustainable development, priorities, responsibilities and capacity differ between regions and between developing and developed countries. All countries will need to work collaboratively to ensure sustainable development now and in the future. Investment in education for sustainable development (ESD) is an investment in the future, and can be a life-saving measure, especially in post-conflict and least developed countries.

4. Building on the Jomtien, Dakar and Johannesburg promises, we need a shared commitment to education that empowers people for change. Such education should be of a quality that provides the values, knowledge, skills and competencies for sustainable living and participation in society and decent work. The Education for All agenda underlines that the availability of basic education is critical for sustainable development. It similarly emphasises pre-school learning, education for rural people and adult literacy. Achievements in literacy and numeracy contribute to educational quality, and will also be critical to the success of ESD.

5. Through education and lifelong learning we can achieve lifestyles based on economic and social justice, food security, ecological integrity, sustainable livelihoods, respect for all life forms and strong values that foster social cohesion, democracy and collective action. Gender equality, with special reference to the participation of women and girl children in education, is critical for enabling development and sustainability. Education for sustainable development is immediately necessary for securing sustainable life chances, aspirations and futures for young people.

Education for sustainable development in the 21st century

6. Education for sustainable development is setting a new direction for education and learning for all. It promotes quality education, and is inclusive of all people. It is based on values, principles and practices necessary to respond effectively to current and future challenges.

quality of ESD are underway. A global monitoring and evaluation framework has been designed. Efforts at the global level have been complemented by regional strategies and initiatives.

12. We recognise that education is a significant factor in improving human well-being. We now have the knowledge and experience available to significantly improve the contents, methods and purposes of education. We know how to begin re-orienting education systems to emphasise lifelong learning. Through ESD we are learning how to improve links between formal, non-formal and informal education. We know the importance of strengthening and sharing knowledge of educational change processes.

13. Science has provided us with a better knowledge of climate change and of the Earth's life-support systems; it has gathered significant knowledge about HIV and AIDS, malaria, tuberculosis, heart diseases, and other serious health challenges. We know more about natural systems, and human impacts on them, and the ways that biodiversity supports our well-being. We know that current economic thinking has to change, and that there is a need to avoid unsustainable production and consumption and promote and support the emergence of 'sustainably developed' countries. Social science has provided insight into ethical, cultural, cognitive and affective aspects of human development, as well as sociologies of change.

14. We now need to put this knowledge into action. This is especially important to strengthen and extend the outcomes of the UN DESD in the next five years, but also to ensure longer term implementation of ESD.

7. ESD helps societies to address different priorities and issues inter alia water, energy, climate change, disaster and risk reduction, loss of biodiversity, food crises, health risks, social vulnerability and insecurity. It is critical for the development of new economic thinking. ESD contributes to creating resilient, healthy and sustainable societies through a systemic and integrated approach. It brings new relevance, quality, meaning and purpose to education and training systems. It involves formal, non-formal and informal education contexts, and all sectors of society in a lifelong learning process.

8. ESD is based on values of justice, equity, tolerance, sufficiency and responsibility. It promotes gender equality, social cohesion and poverty reduction and emphasises care, integrity and honesty, as articulated in the Earth Charter. ESD is underpinned by principles that support sustainable living, democracy and human well-being. Environmental protection and restoration, natural resource conservation and sustainable use, addressing unsustainable production and consumption patterns, and the creation of just and peaceful societies are also important principles underpinning ESD.

9. ESD emphasises creative and critical approaches, long-term thinking, innovation and empowerment for dealing with uncertainty, and for solving complex problems. ESD highlights the interdependence of environment, economy, society, and cultural diversity from local to global levels, and takes account of past, present and future.

10. Linked to different needs and the concrete living conditions of people, ESD provides the skills to find solutions and draws on practices and knowledge embedded in local cultures as well as in new ideas and technologies.

Progress in the UN Decade of Education for Sustainable Development

11. During the first five years of the UN Decade of Education for Sustainable Development, led and co-ordinated by UNESCO, many countries have made progress in implementing ESD and have designed innovative policy frameworks. A number of UN agencies, NGOs, regional bodies, and partner networks are engaged in concrete activities that support specific areas of ESD. Many people and organisations are committed and engaged in action. Efforts towards better understanding, promotion, implementation and assessment of the

respect cultural diversity. Establish regional and country-level committees, networks and communities of practice for ESD that strengthen local-national, and national-global links, and that enhance **North-South-South** and **South-South co-operation**.

At practice level

f) **Support the incorporation of sustainable development issues using an integrated and systemic approach in formal education as well as in non-formal and informal education at all levels**, in particular through the development of effective pedagogical approaches, teacher education, teaching practice, curricula, learning materials, and education leadership development, and also by recognizing the significant contribution of non-formal education and informal learning as well as vocational and work-place learning. Sustainable development is a cross-cutting theme with relevance to all disciplines and sectors.

g) **Reorient curriculum and teacher education programmes to integrate ESD into both pre-service and in-service programmes.** Support teacher education institutions, **teachers** and **professors** to network, develop, and research sound **pedagogical practice**. Specifically support teachers to develop ESD strategies that can work with large class sizes, and to evaluate ESD learning processes.

h) Promote evidence-informed policy dialogue on ESD, drawing upon relevant **research, monitoring and evaluation strategies**, and the **sharing and recognition of good practices**. Develop national ESD indicators that inform the effective implementation and review of ESD outcomes and processes.

i) **Develop and extend ESD partnerships to integrate ESD into training, vocational education and workplace learning** by involving civil society, public and private sectors, NGOs, and development partners. ESD should become an integral part of the training of leaders in business, industry, trade union, non-profit and voluntary organizations, and the public services.

15. The progress of ESD remains unevenly distributed and requires different approaches in different contexts. In the coming years, there is a clear need for both developed and developing countries, civil society and international organisations to make significant efforts to:

At policy level in member states

a) **Promote ESD's contribution to all of education and to achieving quality education,** with particular regard to fostering the linkages between ESD and EFA within a coherent and systemic approach. Foster the goals of the ESD agenda in international fora and at the national level.

b) **Increase public awareness and understanding about sustainable development and ESD**, by mainstreaming and expanding the learning and insights gained in the first five years of the UN DESD into public awareness policies and programmes and various forms of informal learning. This should include promoting the role and contribution of the media for fostering public awareness and understanding of sustainability issues. It should also include capacity-building of media professionals.

c) **Mobilize adequate resources and funding in favour of ESD**, in particular through integrating ESD into national development policy and budgetary frameworks, into UN common country programming processes and other country-level policy frameworks (such as sector-wide approaches), as well as into EFA and MDG initiatives. Promote and include ESD in the priorities of foundations and donors.

d) **Re-orient education and training systems to address sustainability concerns through coherent policies at national and local levels.** Develop and implement ESD policies through co-ordinated inter-sectoral/inter-ministerial approaches that also involve business and the corporate sector, civil society, local communities and the scientific community.

e) **Develop and strengthen existing international, regional and national enabling mechanisms and cooperation for ESD that**

can respond to the complexity and urgency of ESD. Reward structures should be developed and implemented to support ESD initiatives and research in higher education.

p) **Develop institutional mechanisms** during the UN Decade of Education for Sustainable Development and other ongoing Decades, such as the UN Decade for Action 'Water for Life' that will ensure that ESD continues to be implemented beyond those Decades.

q) **Engage the expertise available within the UN system** to strengthen ESD in key sustainable development conventions; for example, those focusing on biodiversity, climate change, desertification and intangible cultural heritage.

r) **Intensify efforts in education and training systems to address critical and urgent sustainability challenges** such as climate change, water and food security by developing specific action plans and/or programmes within the UN DESD umbrella and partnership framework.

16. The participants in the 2009 World ESD Conference request UNESCO, as lead agency responsible for the UN DESD, to:

a) Enhance its leadership and co-ordination role for the UN DESD based on the International Implementation Scheme in co-operation with other UN agencies and programmes such as UNEP, UNU, the EFA convening agencies (UNICEF, UNDP, UNFPA and the World Bank) – amongst others, and incorporate ESD into 'one UN' strategies at country level, particularly through UNDAF processes.

b) Support member states and other partners in the implementation of the UN DESD, particularly through upstream capacity-building and policy advice on the development of coherent national strategies, monitoring and evaluation, recognising and sharing good practices on ESD, advocacy and global partnership development, with due consideration to post-conflict and least developed countries.

Re-orient TVET programmes to include ESD.

j) **Involve youth in the design and implementation of ESD**. Engage the commitment, solidarity and potential of youth and their organisations and networks in enhancing ESD. Foster young people's ownership of ESD questions and issues.

k) **Enhance the major contribution and key role of civil society** in stimulating debate and public participation, and initiating ESD actions. Explore ways to further this involvement and commitment.

l) **Value and give due recognition to the important contribution of traditional, indigenous and local knowledge systems for ESD** and value different cultural contributions in promoting ESD.

m) ESD should actively promote **gender equality,** as well as create conditions and strategies that enable women to share knowledge and experience of bringing about social change and human well-being.

n) **Develop knowledge through ESD networking.** Identify and support schools, universities and other higher education and research institutions, education centres and education networks that could serve as centres of expertise and innovation that develop and share knowledge, and create resources for ESD. Explore the potential of specific geographical and bioregional sites which can serve as spatially defined 'laboratories' for ESD.

o) Encourage and enhance **scientific excellence, research** and **new knowledge development** for ESD through the **involvement of higher education institutions and research networks** in ESD. Mobilise the core functions of universities: teaching, research and community engagement to strengthen global and local knowledge of ESD, and utilise the UNESCO ESD Chairs and UNESCO programme networks in this process. Establish institutional and organisational structures that facilitate flexibility, student participation, and multi-disciplinary programmes and develop model projects that

c) Represent and/or promote the ESD agenda in other major education and development forums such as international conferences and negotiations such as the G8, G20, Copenhagen Climate Change Conference, EFA High-Level Group, UN Chief Executives Board, and UNESCO world conferences (amongst other ongoing events and activities).

d) Utilize the expertise that exists within UNESCO Biosphere Reserves, world heritage sites and other science, culture and education programmes, such as TTISSA (Teacher Training Initiative for Sub-Saharan Africa), ASPnet schools and LIFE (Literacy Initiative for Empowerment) to further ESD objectives and ensure that key priorities for ESD are integrated into longer term programmes and strategies within UNESCO.

e) Promote ESD-related research through UNESCO's programmes in order to enhance the quality and evidence-base of ESD. Further develop the global monitoring and evaluation system to evaluate ESD and take initiatives to develop international strategies and practices that can lead to a successful conclusion of the UN DESD with visible and concrete outcomes.

f) Highlight the relevance and importance of education and training in the UN Summit on Climate Change (COP 15) in Copenhagen, Denmark, in December 2009 in consultation and co-operation with other partners.

g) Intensify efforts and initiatives to put climate change education higher on the international agenda, in the framework of the DESD, in the context of UNESCO's strategy for action on climate change, and as a component of UN-wide action.

17. Furthermore, the participants in this conference undertake to work towards implementation of this Declaration.

18. The participants encourage the mobilization of adequate funding in support of the recommendations contained in this Declaration.

The participants in the World ESD Conference express their gratitude to the German government for hosting this conference, and welcome the intention announced by the Government of Japan to host jointly with UNESCO the end-of-decade world conference on ESD.

الشركاء

حظي المؤتمر العالمي بالدعم من مؤسسات شتى، وتفضلت المؤسسات التالية بتوفير الأماكن اللازمة لحلقات العمل التابعة للمؤتمر

- دويتش بوست
- دويتش فيلي
- الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية الاقتصاديين
- وكالة الشبكة الاتحادية الألمانية
- مكتب الصحافة والإعلام للحكومة الاتحادية الألمانية
- المركز الدولي للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين التابع لليونسكو – مشروع اليونسكو الدولي للتعليم التقني والمهني (بدعم من حيز المعلومات المشترك لمنظمات الأمم المتحدة في بون)

ويشكر المنظمون الجماهيرية العربية الليبية لتفضلها برعاية خدمات الترجمة الشفوية العربية في الجلسات العامة في الأيام الثلاثة للمؤتمر، والصين لتفضلها برعاية خدمات الترجمة الشفوية الصينية في الجلسات العامة في اليوم الأول من المؤتمر.

قدمت المؤسسة الاتحادية للبيئة الدعم المالي لحلقات العمل القائمة على المشروعات

DBU
Deutsche Bundesstiftung Umwelt

قدمت مؤسسة الحوار الدولي التابعة لبنك الادخار Saving Bank في بون الدعم المالي لحدث الوداع في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩

Foundation for International Dialogue
of the Savings Bank in Bonn

شريك إعلامي للمؤتمر العالمي

DEUTSCHE WELLE
DW

عُقد مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة – الانتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بون، ألمانيا. وجمع المؤتمر نحو ٩٠٠ مشتركا من ١٤٧ بلدا، كان من بينهم ٤٩ وزيرا ونائب وزير. وكان من بين المشتركين ممثلون للدول الأعضاء في اليونسكو، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات التعليمية، والشباب، والقطاع الخاص، وفرادى الخبراء. ونهضت اليونسكو ووزارة التربية والبحوث الاتحادية الألمانية، بالتعاون مع اللجنة الألمانية لليونسكو بعملية تنظيم المؤتمر.

وفي منتصف مدة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، أبرز المؤتمر الإسهام الأساسي الأهمية الذي يقدمه التعليم من أجل التنمية المستدامة في تحقيق التعليم الجيد على الصعيد العالمي، ووفر محفلا للتبادل الدولي للآراء بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، وقيّم ما تم إنجازه حتى الآن، ووضع استراتيجيات للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة.

وتتضمن سجلات نتائج المؤتمر العالمي: وتقارير عن الجلسات العامة، والجزء الرفيع المستوى، و ١٢ حلقة عمل، و ١٤ حلقة عمل قائمة على المشروعات، وحلقة عمل للشباب العاملين في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإعلان بون المعتمد بتوافق الآراء في الجلسة العامة الختامية.